الفصل الرابع

الاشتراكية الغربية

وهكذا ستؤدى الرأسمالية بوسائلها فى استثمار المال ، وبطابعها الخاص فى السيطرة على الحكم والتوجيه — الى الثورة ...

ثورة الأكثرية فى شعب تحمل الحقد ، والانتقام للمال وأصحاب المال . هى ثورة طبقة حرمت متعة الحياة الرخية ، وكثيرا ما شخصت اليها وودتها يوماً ما ... هى ثورة طبقة ترى أن انتاجها البشرى فى الحياة أكثر من استهلاكها مما يستهلكه الناس فى معايشهم ، وأن مجهودها الانسانى يرجع اليه ربح المال أكثر مما يرجع الى نشاط القلة من أصحابه .

هى ثورة طبقة تعتز بانسانيتها أكثر مما تعتز بعرض الحياة أو بها : لأنها تعيش بانسانيتها ، وعلى حسابها . فانسانيتها هى رصيدها الذى تستمد منه استمرار حياتها ، وتستمد منه كفاحها لبقائها .

ولذا : فطابعها لابد أن يكون تمجيد الانسانية ، وليس تمجيد المال ، تجعل الانسانية والعلاقات الانسانية هدفاً ، بينما تتخذ من المال طريقاً ووسيلة للانسان فى الحياة .

ولكى لا يعود المال الى سطوته أو سيطرته أو تحكمه يجب أن يحد من ملكية المال أصلا ، أو يجب أن يلغى حق الملكية الفردية ، ولكى يضمن كل فرد حقه فى المال — وهو حق حسب ما يؤدى من واجب وهو العمل ان كان يستطيع — يجب أن يدخل ما يزيد عن الملكية المحددة ، أو جميع المال فى حالة الغاء حق الملكية الفردية فى ملكية المجتمع أو الدولة ، والمجتمع أو الدولة عندئذ هو الخزانة العامة .

وملكية المال **اذن** فى حالة تحديد الملكية الفردية حق مشترك بين الأفراد والمجتمع ، بينما فى حالة الغاء حق الملكية الفردية حق خالص للدولة .

● والأفراد اذن متساوون اما فى حق **الملكية الفردية** المحددة أو فى حق الغائها .

● وهم متساوون أيضاً فى حق **العمل** ، وتكافؤ الفرص فى الحياة .

● وهم متساوون كذلك فى حق **الرعاية الاجتماعية** التى يجب على الدولة أن تقدمها للأفراد جميعاً : كحق التعليم ، والصحة ، والتأمين ضد العجز والشيخوخة ، أو التأمين ضد البطالة من العمل ... وغير ذلك مما يعن لها من ضروب الرعاية .

● ومساواة الأفراد فى حق صنوف الرعايات الاجتماعية ليست منحة ولا تبرعاً من الدولة ، وانما هو حق تقوم الثورة لتحقيقه ، وهى اذ **تحققه من الخزانة العامة** ، أى من المال الذى تختص بملكيته الآن أو تمتلك معظمه ، بجانب الضرائب والدخول الأخرى التى يدفعها الأفراد بطريق مباشر أو غير مباشر .

وهذا النوع الأخير من دخول الدولة لا يعتبر خصوصية تتميز به الثورة ضد الرأسمالية . لأنه أيضا أسلوب للنظام الديمقراطى الرأسمالى فى تمويل الخدمات العامة التى تقدمها الدولة الرأسمالية لأفراد المجتمع .

❋ ❋ ❋

الاشـــراكية

والنظام الذى يستهدف ابعاد سيطرة المال على الانسان ، ومنع وقوعه فى أيدى قلة تستأثر عن طريقه بالســـلطة السياسية ، والتوجيه الفكرى ، ويستهدف كذلك تحقيق المساواة بين الأفراد فى هذه الحقوق المشار اليها آنفا يسمى « الاشتراكية » .

والنظام الاشتراكى هو رد الفعل للثورة ضد الرأسمالية ، وهو البديل عنها فى سياسة الحكم والتوجيه .

النظام الاشتراكى يعنى بعلاقات الأفراد ، وبالأفراد ككل ، اكثر من رعايته للحرية الفردية التى شكلت النظام الديمقراطى الغربى ، وانتهت بالرأسمالية .

حرية الفرد فى النظام الاشتراكى هى جزء من حرية المجتمع ، بينما هى فى النظام الديموقراطى الغربى لها كيانها الخاص ، ولها استقلالها .

والمجتمع فى النظام الاشتراكى كل له أجزاء ، وفى المجتمع الديموقراطى الغربى ، كل له جزئيات ، فهو اطار تدور فيه وحدات مستقلة أو شبه مستقلة على الأقل .

والنظام الاشتراكى بحكم كونه رد فعل للنظام الرأسمالى يؤكد الانسانية فى كرامتها وفى انتاجها ، ويسعى للحيلولة دون أن تهدر هذه الكرامة أو تمتهن بالمذلة والسؤال ، كما يسعى لتوفير العمل ، كيلا يتعطل انسان ما عن الانتاج ..

وبحكم كونه رد فعل للنظام الرأسمالى أيضاً ينزل المال منزلته الطبيعية . وهى : منزلة لا تعلو بحال على الانسان وقيمته الانسانية فى الحياة . لا يجعل المال مطلبا فى ذاته ، ولكنه يجعل الانتاج البشرى — لأنه عنوان انسانية الانسان — هدف الحياة الانسانية ..

وهذا التحول عن الرأسمالية يعيد تقييم الانسان بانتاجه ، وليس بعرض الحياة ومقدار ما يملك منه . يعيد تقييمه على أساس انسانيته فحسب . وانسانية الانسان هى ما فى ذاته من طاقات على العمل ، والانتاج ، والابداع ..

ولذلك لا ترضى عن « الربا » كوسيلة للربح بين الأفراد ، ان سمحت بحق الملكية الفردية المحددة لأن الربا بانطوائه على التبطل وعدم الانتاج البشرى لدى صاحب المال ، وعلى الاستذلال فى جانب صاحب الحاجة الى المال — يضاد هدف الاشتراكية ويجعل منها صورة أخرى للرأسمالية .

واذا كانت الحرية الفردية تأخذ فى النظام الرأسمالى عنايته واهتمامه ، فان انسانية الانسان فى النظام الاشتراكى تأخذ تلك العناية وهذا الاهتمام ..

وربما يبدو الفرق فى « السخرة » أو ما يشبه « السخرة » فى العمل . فالنظام الرأسمالى — وهو قائم على هذا الأساس — لا يعيب عدم تكافؤ الأجور فى العمل مع الانتاج والربح ، بينما النظام الاشتراكى يعد ذلك غير مقبول ، ويتناقض تماماً مع أهداف الاشتراكية . ولو لم تكن هناك أجور أصلا على عمل يؤدى لرحبت به الرأسمالية ، بينما الاشتراكية تنكره وتدفعه فى عنف .

الاشتراكية تريد حصيلة من « الانسانية » : أدنى صورة لها العمل ، وأسماها الخالقية والابداع .

والرأسمالية تريد حصيلة من المال : أدنى صورة لها الآلاف ، وأعلاها الملايين فما فوقها .

الاشتراكية تحصى العلماء والمفكرين وأصحاب المواهب الانسانية كثمرة لنظامها ، بينما الرأسمالية تحصى أصحاب الملايين فى الثروة والمال كمفخرة لها .

تلك فلسفة الاشتراكية ونظرتها الى الحياة فى مبادئها الأصيلة من حيث هى فكر ونظر ، ومن حيث هى نتيجة لثورة على طغيان المـــال واسترقاقه انسانية الانسان .

ذلك منطقها فيما توحى به ، قبل أن تتنوع ويأخذ كل نوع منها اتجاهاً فكريا خاصا . ومنطقها هنا يشبه منطق الثورة من أجل الحرية الفرديه ، قبل أن تتشكل فى النظام الديمقراطى البرلمانى ، وقبل أن تتبلور فى النهاية فى الرأسمالية اللاانسانية .

ويمكن اجمال وضع الاشتراكية فيما يلى :

● **أولا : أنها ثورة المستضعفين فى الأرض ، على الطغاة بالمال وجاه المال** ... دفع اليها ايمانهم بحقهم فى الحياة ، وايمانهم كذلك بأنهم بانتاجهم البشرى مصدر العيش لهم ولأصحاب المال على السواء ، وبايمانهم أخيراً بأنهم مع ذلك يعتدى عليهم ، وتسلب منهم انسانيتهم بسبب قرصنة أصحاب المال ، ووقوعه — فى غير مجهود بشرى يذكر — فى يد حفنة قليلة من القراصنة العالميين ، وبعض العملاء المحليين .

● **ثانياً : أن المجتمع فى الاشتراكية أصيل فى ملكية المال ، وأصيل فى الرعاية الاجتماعية ، وأصيل فى الحرية** ... وتبعاً لذلك تكون :

— ملكية الأفراد ، ان ملكوا ، فى حدود ما يسمح به وضـــع المجتمع
— ورعاية الأفراد واجبة ، وبقدر امكانيات المجتمع
— وحرية الأفراد مكفولة ، على قدر أمن المجتمع وضمان أهدافه

● **ثالثاً : أن الاشتراكية تقوم على اعادة تقييم الانســـان ، وترى قيمته فى عمله البشرى** وانتاجه الانسانى وليس فيما يملك من مال ، أو يرث من جاه وشرف .

● **رابعا : أن الاشتراكية صورة من صور الفلسفة الانســـانية ، التى تقوم على استقلال الانسان فى التوجيه** ، ورفع أية سلطة وراء الانســـان تقيم وصاية عليه ، كالكنيسة مثلا ، على نحو ما كان فى القرون الوسطى .

فهى متأثرة بالنهضة الأوربية ، أو بعصر الفلسفة الانسانية المثالية الذى تلاها .

وكارل ماركس — متأثر بهيجل صاحب فكرة الدولة — كان انسانى النزعة فى فلسفته التى أوصلت الى « الماركسية » والتى جعلت المجتمع أصيلا فيما يستهدف من غايات وفيما يأتى به الأفراد من نشاط ..

ومن بعد كارل ماركس ، كفيلسوف لهـا ، قامت على أسـاس منها ثورات ثلاث ...

* * *

المـاركسية

فى جانبها الاقتصادى :

● **هى علاج للانهيار الاقتصادى فى النظام الرأسمالى :** فهذا النظام يقوم أصلا على « فائض القيمة » بتجميعه وتكتيله ، وضمه — كاحتياطى أو كوفر لرأس المال الثابت ، وهو رأس المال الموظف فى الانتاج (فى المصنع فعلا) .

والقصد من الاحتياطى أو المدخر فى النظام الرأسمالى وقاية رأس المال الموظف . وباضافة « الاحتياطى » الى رأس المال ، ككل ، تقل نسبة العائد من المال الموظف سنة بعد أخرى ، اذا نسب الى رأس المال الكلى ، الذى هو المال الموظف ، مضموما الى الاحتياطى ، وهو مال غير موظف .

عندئذ سيوجد بجانب المال الموظف مال آخر معطل متراكم ، فى صورة مدخرات أو احتياطى ، لمواجهة المفاجآت الاقتصادية ، والحوادث العـالمية أو المحلية التى تصيب رأس المال عادة .

وكلما تراكم « فائض القيمة » كلما انخفض « معدلها » .

فاذا أضيف الى هذا العامل عاملان آخران :

أولهما : « معدل الأجور » تبعاً لأعباء الاسرة العاملة ومساوقة لتدرج العمال فى المهارة الفنية — وهى زيادة حتمية .

وثانيهما : نمو السكان وهو بدوره يدعو الى خلق فرص للعمـل فى مجال الانتاج ، متكافئة مع معدلات النمو . والا أصبحت « البطالة » مشكلة تهدد كيان المجتمع كله .

اذا أضيف هذان العاملان الى عامل : « تراكم فائض القيمة » قبلا ، ازداد انخفاض « معدل الربح » ... الى أن يتلاشى ، وعندئذ اما أن تتوقف مصادر الانتاج عن العمل ، أو تستمر فى الانتاج مع الاستمرار فى الخسارة . وهى خسارة محتمة ، لأن الزيادة فى معدل الأجور ، وفى معدل نمو السكان كفيلة بامتصاص كل الاحتياطى أو المدخرات على طول الزمن ، ثم بعد ذلك تتجه الى تحميل رأس المال الموظف عبئا لا يحتمله ، وهو عبء المواجهة لهما .

ولا محالة من الانهيار عندئذ اذا استمر الجهـــاز الاقتصادى الراسمالى فى طريقه الخاص به . وهو تجميع فائض القيمة وجعله ــ كاحتياطى ــ مالا معطلا عن الاستثمار ، مضافاً الى رأس المال الموظف .

وضمانا لعدم انهيار الاقتصاد القومى يجب استثمار الاحتياطى أو المدخر لمواجهة نمو السكان على الأقل ، ثم كذلك لمواجهة زيادة الأجور . ولا يمكن أن يستثمر هذا الاحتياطى أو بعبارة أخرى لا يمكن أن يوجه « فائض القيمة » الى الاستثمار ، بدلا من تكوين الاحتياطى وادخاره ، الا اذا ارتفعت الملكية الخاصة عن مصادر الانتاج أو مصادر الربح صاحبة العائد أو فائض القيمة .

أما الملكية الخاصة التى لا تأتى بعـــائد أو فائض فى القيمة فلا دخل فى بقائها أو الغائها فى انهيار الاقتصاد القومى أو عدم انهياره .

لأنه طالما هناك ملكية خاصة فى مصادر الانتاج ذات فائض فى القيمة ، فلابد ــ تأمينا لهذه الملكية فى نظر أصحابها ــ من تجميد فائض القيمة باسم الاحتياط والادخار وعدم تركه للاستثمار .

والملكية العامة وحدها هى التى تستطيع أن تحـــرك فائض القيمة ، أو لا تجعل فائضا أصلا بتوجيه الباقى من العائد الى الاستثمار من جديد . لأن هذه الملكية العامة هى المسئولة أولا وأخيرا عن اتاحة فرص العمل للجميع ، وبالتالى لا تدخل المنافسة مع أحد فى تجميع ضمان ، وتجميد هذا الضمان لـــا تملك .

* * *

● **وطبيعة النظام الاشتراكى فى الاقتصاد لا تجعل مكانا للفائدة :** وهى تلك التى تكون محددة السعر . لأن **الفـــائدة** وضعت فى النظـــام الرأســـمالى لاغراء تحريك الاحتياطى الذى يتجمع من فائض القيمة ويجمد ضمانا للراسمال العامل واستثماره استثمارا قصير الأجل بضمان آخر ، حتى لا تضيع الغاية منه . فيتيح صاحب رأس المـــال العامل لشخص آخر قرضا بضـــمان يقبله من الاحتياطى لوقت معين ولسعر معين يعود بعد مضى الوقت الى مكانه مع الفائدة المحددة التى جعلت له ، بالاتفاق بين الشخصين : (اعتباريين أو غير اعتباريين) .

وقلما يستخدم الاحتياطى فى قروض طويلة الأجل ، وقلما كـــذلك يكون القرض من غير ضمان ، وسعر الفائدة ، من أجل ذلك لا يكون مرتفعا .

وكلما كثر الاحتياطى لدى أصحاب رؤوس الأموال ، كلما انخفض سعر الفائدة . الا اذا اتيحت الفرصة لقروض خارجية بضمانات أكيـــدة . فقـــد

لا ينخفض السعر ، بل ربما يزيد ، رغم وفرة الاحتياطى لدى أصحاب مصادر الانتاج .

أما النظام الاشتراكى فلأنه يعيد « فائض القيمة » الى الاستثمار فلا يسعى الى تكوين احتياطى ، وبالتالى ليس على استعداد لأن يوجه هذا الفائض الى قروض داخلية أو خارجية ، قصيرة الأجل وبسعر محدد الفائدة.

ان طبيعة هذا النظام تقضى « بتنمية » الاستثمارات ، والاستثمار فى هذه التنمية لمواجهة زيادة نمو السكان من جهة ، وزيادة معدل الأجور من جهة أخرى .. ولذا فليس هناك محل لأن تقترض الملكية العامة غيرها بفائدة ، قلت أو كثرت . لأن الاقراض يقوم على تجميد مدخرات تتجمع من فائض القيمة لضمان رأس المال العامل ، وذلك أمر يقوم على الغائه النظام الاشتراكى نفسه ..

ولكن اذا كان النظام الاشتراكى يقوم على الغاء الاقراض بفائدة محددة ، فانه قد يقترض من الداخل أو الخارج بفائدة معينة لزيادة التنمية فى الاستثمار ، كى تستطيع مواجهة الزيادة المطردة بين السكان ، وزيادة معدل الأجور معا ، ان لم تواجه معهما رفع مستوى المعيشة للمواطنين جميعا ، فطبيعة هذا النظام اذن تقترض ، ولا تقرض ..

واذا تساوى سعر الفائدة مع معدل فائض القيمة كانت ثمرة القرض لاتاحة فرصة العمل فقط .

ولكن اذا زادت عن هذا المعدل كان القرض عندئذ أشبه بالقرض الاستهلاكى يؤدى فى النهاية الى زيادة الأعباء على الاقتصاد القومى ككل ، ويقلل من فاعليته فى تنمية الاستثمارات ، وبالتالى يقلل من فاعليته فى مواجهة تحديات الزيادة فى السكان ، ومعدل الأجور ، ومستوى المعيشة .

واذن اقدام النظام الاشتراكى على الاقتراض لحاجة تنمية الاستثمار فى مواجهة تحديات زيادة الأعباء فى فرص العمل والأجور ، وليس للمغامرة والمخاطرة فى سبيل تحصيل ثروات غير مألوفة فى البلاد المتخلفة ، كما كان يفعل ذلك رجال الأعمال فى النظام الرأسمالى .

والسؤال الذى يمكن أن يوجه الى النظام الاشتراكى فى الاقتصاد :

بعد حتمية انهيار النظام الرأسمالى — بسبب الحرص على الأرباح وتجميد فائض القيمة — وأخذ النظام الاشتراكى بتوظيف فائض القيمة للمحافظة على معدل الأرباح والأجور ، ومواجهة الزيادة فى نمو السكان ، والأجور ،

ومستوى المعيشة ، هل توظيف فائض القيمة يحمى الاقتصاد القومى عندئذ من الانهيار تحت ضغط أعباء الزيادات المختلفة ؟

هل القروض الداخلية والخارجية فى التوسع فى الاستثمارات لا تؤدى — بسبب خصم أقساطها وفوائدها الى خفض معدل فائض القيمة ، وبالتالى الى ضعف المواجهة لتحديات الزيادات المختلفة ؟

هلا يتحمل أن يؤدى ضعف الرقابة فى الملكية العامة الى خفض كذلك فى معدل فائض القيمة ؟

فى جانبها الانسانى :

يستهدف النظام الاشتراكى فى جملته رفع عنصر المال فى **تقييم الانسان** ، والتمييز بين فرد وآخر ، أو بين مجموعة وأخرى فى المجتمع . ويعتبر **الذاتية الانسانية** فوق المقياس بالمال والملك ، وفوق المفاضلة عن مستوى الثراء والدخل .

ومن اجل ذلك يعتبر هذا النظام : « مبدأ تكافؤ الفرص » من المبادىء الأصيلة فيه لأنه المبدأ الذى ينحى كل ما عدا الخصائص البشرية والاعتبارات الانسانية فى التفاضل ووضع الأولويات فى التفريق بين انسان وانسان : فلا الجاه ، ولا النسب ، ولا العصبية ، ولا المال يدخل فى التمييز والتقدير ، وتقديم فرد عن فرد .

ولذا يحارب استغلال المال سياسيا واجتماعيا ، ويحارب الطبقة الرأسمالية كمجموعة تفرض لها وضعا معينا فى المجتمع ، بسبب ما تملك من مال .

ويحدد للمال وظيفته الخاصة به . وهى فى التحليل الأخير وظيفة اجتماعية . على معنى أن المال يجب أن يكون فى خدمة المجتمع وأداؤه لهذه الوظيفة يجعل منه وسيلة مشتركة للكل ، وان ملكه بعض الأفراد فى المجتمع . كما يجعل هذه الوسيلة لخير المجتمع ، وليس للايذاء والاضرار ، فضلا عن الاستغلال واهدار الكرامات البشرية .

والملكية العامة للمال فى النظام الاشتراكى ، ان كانت أصلا قصد منها المحافظة على معدل فائض القيمة ، وبالتالى تمكين الاقتصاد القومى من مواجهة تحدى زيادة الأجور ، وزيادة نمو السكان ، ورفع مستوى المعيشة — فقد قصد منها كذلك الحيلولة دون أن يكون المال عنصرا مميزا ومفرقا فى المفاضلة بين أفراد المجتمع الواحد .

والملكية الخاصة فى النظام الاشتراكى ان خرجت الى دائرة الاستثمار والانتاج ــ أى تجاوزت الخدمة الفردية الخاصة ، كالسكنى والحرف الصغيرة التى تغطى تكاليف القائمين بها فى الحياة فقط ــ يجب أن تسلك ذات الطريق التى تسلكه الملكية العامة : فى دفع فائض القيمة فى الاستثمار من جديد ، وفى عدم اتخاذ الملك نفسه وسيلة للتمييز والمفاضلة ، والغاء مبدأ تكافؤ الفرص تبعا لذلك .

لأنها لو اتخذت وسيلة للتمييز خلقت فى المجتمع طبقة تتميز بملها . وعندئذ لا تتحقق الاشتراكية ، أو يضعف أمرها ، ويصير الى نظام الرأسمالية من جديد .

فى جانبها الاجتماعى :

وفى الجانب الاجتماعى ذهبت الماركسية ــ دون غيرها من صور أخرى من الاشتراكية الى التبشير بـ « **المجتمع العمالى** » والعمل على تحقيقه بوسائل شتى ، ولو بوسائل العنف والقهر واراقة الدماء ، أو التقية والغدر .

فآمنت بأن المجتمع العمالى هو أفضل المجتمعات ، وأن ديكتاتورية الطبقة العاملة هى أفضل نظم الحكم . وذلك تأسيسا على قانونى التطور والتقدم ، وهما قانونان استخدمتهما الماركسية فى « حتمية » المجتمع العمالى ، وفى « أفضليته » معا .

وجعلت من الشواهد التاريخية فى مجال الاقتصاد أدلة على تحول المجتمعات من النقيض الى نقيضه : كالتحول من المجتمع الملكى الى المجتمع الاقطاعى ، ثم من المجتمع الاقطاعى الى المجتمع الصناعى أو الرأسمالى ، ثم من هذا المجتمع الى المجتمع العمالى .. فالتحول السابق من هذا المجتمع كان تحولا حتما يخضع الى مبدأ النقيض ، والصراع بين طرفيه ، وانهاء الطرفين فى ثالث : فكذلك الشأن بالنسبة الى المجتمع العمالى .

كما أضافت الى « حتمية » التحول أفضليته « الجامع » بين طرفى النقيض ، لأنه أعم وأشمل من جهة ، ولأنه قضى على مرحلة صراع من جهة أخرى . فما يصير اليه المجتمع غدا أفضل مما كان عليه بالأمس .. وهكذا .. وكان المجتمع العمالى نهاية المطاف فى نظرها لأن رواسب الطبقية الأخرى قد انتهت فيه .. انتهت الرأسمالية كما انتهت البروجوازية .

والمجتمع العمالى ــ كما تراه ــ ليس مجتمعا محليا ولا قوميا ووطنيا ، وانما هو المجتمع العمالى العالمى .. فاذا لم يصل المجتمع الى « عالميته » فالصراع بين الطبقة العمالية والرأسمالية لم ينته بعد فى أى مكان ، وفى أى

وقت . وعندئذ لا يؤمن انقضاض الرأسمالية على أى مجتمع عمـــالى قام فى مكان أو وطن ما ، وهذا الانقضاض وان كان يؤخر عملية التحول بعض الوقت لكنه لا يمنع بحال صيرورة المجتمعات البشرية الى مجتمع عمالى واحد . لأن حتمية التاريخ ، كقـــانون من قوانين المجتمع ، تدفع الى تحقيق المجتمع العمالى الواحد .

ومن هنا كان طابع الماركسية فى المجتمع طابعا دوليا ، أو طابعا عالميا . تؤيد انتفاض القوميات ، وانقضاضها على النظام الرأسمالى . ولكنها لا تؤيد سيادتها ولا حدودها لو انفصلت عن نفوذ هذا النظام يوما ما .

فى جانبها السياسى ، والأخلاقى :

أما فى الجانب السياسى فترى الاشـــتراكية الماركسية **عـــدم مهـــادنة الرأسمالية** طالما الصراع بين الطبقة العمالية والطبقة الرأسمالية أمر ضرورى . وطالما حتمية التاريخ تؤذن بانهاء هـــذا الصراع بالتحول فى المجتمع الى نظام حكم الطبقة العاملة ، والديكتاتورية العمالية .

والمهادنة اذن هى بمثابة تجميد للحركة العمالية ، وقد تؤدى الى تأخير التحول فترة طويلة ، أو الى الاضرار بمصالح العمال .

ومبدأ عدم المهادنة فى الســـياسة الماركسية للرأســـمالية يقضى بتوجيه القوى البشرية ، والاقتصـــادية ، والفنية لـــدى المؤمنين بها فى اضـــعاف الرأسمالية بوسيلة أو بأخرى ، وبمساعدة العناصر التى تدعو الى الخلاص من الاستعمار الغربى ، والنظام الرأسمالى فى أى مكان وفى أى شعب .

وربما يوضع الانتاج فى المجتمع الذى اخذ بالفلسفة الماركسية فى خدمة الصراع بين الحركة العمالية والرأسمالية ، قبل أن يكون فى خدمة أفراد هذا المجتمع برفع مستوى معيشتهم ، أو الاستمتاع بمتع الحضارة الصناعية .

والفلسفة الماركسية ـــ لهذا المبدأ ـــ تفرض حياة التقشف على الآخذين بنظامها . لأنها تراهم فى ميدان « جهاد » قد يطول مداه ، وقد يقصر ، وقد تشتد القسوة فيه ، وقد تضعف .

والاقتصاد الماركسى فى فترة الصراع ـــ الى أن يتم تحويل المجتمع الى مجتمع عمالى عالمى وتزول رواسب الرأسمالية ـــ وهو اقتصاد موجه . لا لملء البطون واشباع الرغبات المادية ، وانما لنشر الايدولوجية والقيم الماركسية ، وكذلك للعمل الانقلابى بكل صنوفه ضد الرأسمالية .

واذا كان الدين يرى أن « الشيطان » هو مصدر الشر والبلاء تجب على المؤمنين به محاربته — فالماركسية ترى نفس هـذا الشـيطان فى النظـام الرأسمالى ، ولكن فى صورة أبشع .

واذا كان الدين أيضا يرى أن محاربة « الشيطان » من المؤمنين به هى فى الاستقامة والتهذيب الانسانى فى المعاملة والسلوك ، والابتعاد عن الانحراف والايذاء — فان الماركسية لا ترى وسيلة محددة للمحاربة . وانما كل ما يحقق مصلحتها فهو مشروع من الوجهة الأخلاقية :

وهى بذلك ترى ما تراه « البراجماتزية » « من المصلحة » وتطبع كل طريق اليها بالطابع المقبول صاحب القيمة الخلقية : —

فارتكاب الأذى والاضرار ، والفتن والانقلابات الدموية ، والغـدر والتقية ، والاضراب والتخريب ، كلها أمور مشروعة فى الأخلاق الماركسـية طالما تتعين وسائل لتحقيق المجتمع العمالى العالمى .

و « الوحدة العالمية » كذلك جزء لا يتجزأ من السـياسة الماركسيه ، لأنه اذا كان الخلاص من الرأسمالية تراه ضرورة وواجبا محتما فلا يبقى ادن بعد انهيار النظام الرأسـمالى الا ديكتـاتورية الطبقة العمالية ، والمجتمـع العمالى العالمى .

● **فى أسلوبها الفلسفى والعلمى :**

وفى اتجاهاتها فى كل هذه الجوانب أصدرت عن طريقتها فى التدليـل ، وهى **الديالكتية التاريخية المادية .**

وهى تلك الطريقة :

● التى تعتمد على « التثليث » فى الخطوات

● والتى تستهدى بأحداث التاريخ

● وتؤمن فقط بالمادية وبالأخص بالجانب الاقتصادى منها .

● والخطوات الثلاث فى التدليل هى : الشىء ومقابله ، وما هو أعم من الشىء ومقابله .

● ووجود هذه الخطوات مرهون بصحة مبدأ « النقيض » . وهو ذلك المبدأ الذى يرى : أن الوجود كله يخضع لمبدأ التناقض ، وأن كل شىء يتضمن ذاته ونقيض الذات ، وأنه سيصير حتما الى هذا النقيض . وهذا النقيض ،

لأنه شيء كـذلك ، ينطوى على ذاته وعلى نقيض الذات ، وأنه سيصل الى نقيض الذات بالضرورة ... الى أن ينتهى الوجود كله فى أمر يعم **ويتضمن** كل الموجودات الجزئية .

وبتطبيق هذا الأسلوب فى التدليل على المجتمع فى نظر الماركسية ، وأخذا بنظرتها المادية فى الوجود والعلم به ، **تتحدد نقطة البداية « بالناحية الاقتصادية »** من نواحى المجتمع .

واذا استصحب التاريخ مع ذلك فى التدليل يشير الى أن ملكية المال — وهى الأرض الزراعية من أولى مراحل المجتمع — كانت لفرد هو : «الملك»، ثم تتحول الى الحاشية والحكام . وبذلك ينتقل المجتمع من مجتمع ملكى فردى الى مجتمع اقطاعى ، ثم تتحول الى أصحاب المصانع . وبذلك ينتقل المجتمع الى مرحلة ثانية فى تطوره ، وهى مرحلة أصحاب رؤوس الأموال .

وكان تحولها فى المرحلتين بفعل الصراع الطبقى الذى هو حتمى .. ووجد أولا بين الملك والرعية : العبيد ، **وتخلص الملك من** هذا الصراع بتوزيع المال على حاشيته .

فانتقل الصراع مرة أخرى فى دائرة الملاك للأراضى الزراعية مع المستأجرين لهذه الأرض فتخلص الملاك من هذا الصراع فباعوا تلك الأراضى الى المستأجرين ، وأقاموا مصانع بأثمانها .

فانتقل الصراع آنئذ الى دائرة أصحاب الصناعة وعمال المصانع .

وهكذا : تحول المجتمع طبقا لوجهة النظرة التاريخية الاقتصادية :

- من مجتمع ملكى مطلق الى مجتمع اقطاعى .
- ثم الى مجتمع صناعى .

- والتحول فى كل مرحلة كان نتيجة الصراع بين « نقيضين » : وهو الصراع بين الطبقة المالكة والأخرى العاملة .

وفى المجتمع الصناعى أو الرأسمالى **سينتهى الصراع الطبقى فيه بسيادة العمال وانهيار النظام الرأسمالى** ، تطبيقا لحتمية التاريخ فى الصراع بين طبقات المجتمع . وعندئذ يقوم المجتمع العمالى وهو المجتمع الذى ينتهى فيه الصراع والتناقض ، لأنه المجتمع الأعم والاشمل ، واذا خلا المجتمع عندئذ من التناقض والصراع الطبقى يكون هو أفضل المجتمعات وأتمها تقدما .

والوصول الى المجتمع العمالى ، على أثر انهيار الرأسمالية فى نظر الماركسية هو بناء على الدراسة العلمية التاريخية ، وبناء على تلك **القوانين**

الطبيعية الحتمية التى تحكم المجتمعات البشرية . وليس الوصـــول الى ذلك بقانون أو تشريع . اذ عندئذ لا تكون الاشتراكية اشتراكية علمية ، وانمـــا هى : « اشـــتراكية الدولة » اى جاءت اثر تقنين وتشريع ، ولم تكن نتيجة حتمية لسير القوانين الاجتماعية ، التى تسيطر على طبيعة المجتمع الانسانى .

وهذه القوانين : مثل قانون مبدأ النقيض ، وقانون التطور والصيرورة ، وقانون التقدم فى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد .

ولو لم تستخدم الماركســـية طريقة **ديالكت « هيجل »** فى التدليل لمـــا وصلت الى : أن المجتمع العمالى هو المجتمع الذى تنعدم فيه الطبقات ، وينتهى فيه الصراع الطبقى ، ولذلك كان أفضل المجتمعات وأتمها تقدما . لأنه عندئذ هو المجتمع « الجامع » بين « الشىء » و « نقيض الشىء » . وهو من أجل عمومه خلا من التناقض ، ومن ثم من الصراع بين المتناقضين .

وهيجل عنـــدما استخدم طريقه الذى عرف به وهـــو « انديالكت » ـــ وأصبح الفلسفة الخاصة به ـــ استخدمه ليصل الى أن : الله اذا كان «أصل» الوجود فهو نهايته ومبتغاه . واذا كان هو المنتهى ففيه تجتمع كل الموجودات على اختلاف أو تباين فيما بينها .

ومن أجل الوصول الى هـــذا الهدف ابتدأ هيجل بتطبيق انديالكت بين « المفاهيم » و « الفكر » . وأخذ « فكرة » الله على أنها المصدر الذى يصدر عنه فى سير التدليل حتى يعود اليه من جديد بعد أن يمر بالطبيعة وموجوداتها .

ففكرة **« العموم »** ... أو فكرة **« الجامع الشامل »** ... أو فكرة **«الكل»** أو **« المطلق »** ... كانت هى نهاية التدليل من طريقة هيجل التى اختارها .

ومن نظره لا يمكن أن يصل الى تلك النهاية الا اذا أخذ بمبدأ النقيض ، ومبدأ التطور والحركة ، ومبدأ التقدم . وهى المبادىء التى تصـــور دعامات البرهنة فى طريقته .

وما صنعه ماركس : هو أن اقتبس « ديالكت هيجل » كدليل ، ثم اختلف معه فى مجال التطبيق :

فبينما استخدمه هيجل فى « الفكرة » وابتدأ بفكرة « الله » ، استخدمه ماركس فى « المجتمع » وابتدأ بالجانب « الاقتصادى » فيه .

● فاذا كان « لله » قداســـة وأهمية فى الوجـــود كله فى نظر هيجل ، « فالاقتصاد » له نفس هذه القداسة والأهمية فى نظر كارل ماركس .. لأن

كلا منهما يمثل « نقطة البدء » فى التطور والحركة وفى تقييم الوجـــود كله ، كما يمثل النهاية ، والغاية .

● واذا كان علم « الله » هو الدين فى نظر هيجل ، فعلم « المجتمع » هو الدين فى نظر كارل ماركس . واذا كانت وصايا الله واجبة الاتباع وتستتبع آثارها ، فقوانين المجتمع واجبة الطاعة ولها حتمية فى نتائجها .

● واذا كانت عبادة الله فى دين هيجل تدعو الى الاتحاد به والفناء فيه، أو الانتهاء فيه ، فعبـــادة الفرد فى نظر ماركس هى فى الانتـــاج و (الاندماج فى المجتمع) .

ومن هنـــا : لأن الدين اللاماركسى ، وهو دين الله ، يصرف عن مادية الحياة أو يقلل من شأنها — وهى جانب الاقتصاد — وينقل نظرة الانسان من الوجود الحاضر الى وجود آخر مرتقب ومغيب ، كان دينا مضادا لمـــا يدعو اليه دين الماركسية . ودين الماركســـية هو دين المجتمع والجمـــاهير أو دين الانسانية . ودين الله اذن يحول دون أن يمارس الفرد فى المجتمع المـــاركسى عبادته التى يتجه بها نحو « الانتاج » والاقتصاد ، ونحو « الاندماج » كذلك!

وبين دين الله ودين المجتمع اذن تضاد وصراع ...

ومن ثم يجب القضاء على « دين الله » كى يسود « دين المجتمع » . ولا مهادنة فى هذا الصراع .

ولكن أيهما سيكون له النصر الأخير ؟ تبشر الماركسية بانهيار «الرجعية» وسيادة « التقدمية » !

وقوى الرجعية كما تتمثل فى الاقطاع ورأس المـــال ، تتمثل أيضـــا فى الدين ، لأن الدين — وان لم يدخل فى الاطار التطبيقى للديالكت المـــاركسى لارتباطه بالاقتصاد — لكنه كان يساند الاقطاع والرأسمالية فى نظرها ، فهو معها يمثل قوى الرجعية المتحالفة ! .

أما قوى التقدمية فهى فى تطور المجتمع ، وفى العوامل التى تعين على الخلاص من الاقطـــاع ورأس المـــال ، وتدفعه الى تحقيق المجتمع العمـــالى العالمى عديم الطبقات .

و « العلم » احدى القوى المتحالفة ضد الرجعية . سواء بما يكشف عنه من قوانين اجتماعية تساعد على الايمان بدين المجتمع ، أو بما يقدمه من علوم تطبيقية فنية تدفع على كسب الانســـانية مزيدا من التفـــوق الصـــناعى ، والزراعى ، والحضارى ! .

ومن هنا كان : « العلم » سند الاشتراكية الماركسية ، كما كان الدين سند الاقطاع ورأس المال فيما مضى . ولكن الفرق بينهما — كما ترى الماركسية — أن العلم ينير ويكشف ويعين ، بينما الدين كان يخدر ، ويخدع ولو لحين ! ! .

تقييم الماركسية :

ويلاحظ أن الطريق العلمى الذى سلكته الماركسية فى قيام المجتمع العمالى العالمى ، وديكتاتورية الطبقة العاملة ، هو الطريق الفلسفى الدياليكتى .

كما يلاحظ أن الطريق العلمى الذى سلكته فى حتمية النظام الاشتراكى الاقتصادى ، وهو نظام الملكية العامة لمصادر الانتاج والاستهلاك ، هو الطريق الاقتصادى القائم على فكرة « تكديس فائض القيمة » كمدخرات احتياطية ، وحجزها عن الاستثمار .

وعن الأخذ بالطريق الأول كانت :

- « حتمية » الصراع الطبقى .
- ومعاداة الدين اللاماركسى ومناهضته .
- وأفضلية المجتمع العمالى ، وديكتاتورية الطبقة العاملة .
- وتبرير الوسائل التى تحقق قيام هذا المجتمع .

وعن الأخذ بالطريق الثانى كانت :

- « حتمية » انهيار النظام الرأسمالى وقيام الاشتراكية فى الاقتصاد .

واذا نظرنا الى الطريق الأول وهو الطريق الفلسفى الدياليكتى ، وجدنا أنه **قام على « افتراض » أكثر من قيامه على واقع** ، أو أكثر من أن يكون نتيجة لمقدمات منطقية . ولكى يتضح ذلك يجب أن **يفتش عن هذا «الافتراض» عند هيجل أولا** ، قبل التفتيش عنه عند ماركس .

* * *

وفى فلسفة هيجل يرى : أنه تأثر بانجيل يوحنا .

- سواء بما جاء فيه من « تثليث » .
- أو بما جاء فيه من « تقابل » بين الموجودات : كالحياة والموت ، والوجود الحاضر والوجود الآخر .

● وكون كل من المتقابلين يتضمن الآخر أو ينشأ عنه الآخر .

● وأخيرا بما جاء فيه من أن : « الله » هو الأول والآخر .. هو البداية والنهاية .

فكيفت هذه الأمور طريق هيجل الفلسفى فى الاستدلال على « وجود الله » وعلى رفع ما يوجد من « تضاد » وتقابل بين وجود الله ووجود الطبيعة، وبين الوجود الحاضر والوجود الآتى ، وبين الله ، وابن الله ، والروح القدس .

وكانت غاية تفلسفه أن يصل الى « الوحدة » المطلقة ، التى تنطوى على جميع ما عداها من الموجودات .

وتأثر بـ « فيشته » فى طريقة التدليل فى مذهبه المثالى ... فى أن الانسان صاحب الوجود الأول ، وصاحب الخالقية فى وجوده الذى يعيش فيه ، وأن الشخص هو « السابق » بينما المجتمع ، والعالم ، والدولة ، والقانون ، والأخلاق والفن ... فى المرتبة « الثانية » فى الوجود ..

وكانت طريقة « فيشته » هى طريقة : أن الشىء يتضمن نقيض نفسه ، وأن وجود الشىء ينطوى على وجود النقيض، وأن الشىء ونقيض الشىء يجمعهما شىء آخر أعم منهما .

واستخدم « فيشته » مبدأ النقيض هذا — كى يبرهن على أن الشخص هو الأول فى الوجود — فى محيط الشخص ، وليس فى محيط الموضوع كموضوع .

وهيجل عندما تأثر بـ « فيشته » فى قبول مبدأ النقيض كطريق للبرهنة استخدمه فى « الموضوع » دون الشخص . لأن الهدف الذى اراد أن يصل اليه هو « موضوع » ... هو الله ، وليس شخصا ..

وبذلك اختار أن تكون «الفكرة» — وليس الشخص — مجال التطبيق.

ويشترك كلاهما — فيشته وهيجل — فى أنهما أصدرا فى تفلسفهما عن مثالية ، وليس عن مادية .

فهيجل اذن كان « معتقدا » أولا ، قبل أن يتفلسف ، وتفلسفه كان لتبرير ما يعتقد .. كان معتقدا بالانجيل ، وبما جاء فيه ، وكان معتقدا بوحدة الألوهية ، ووحدة الوجود معا .

أما اعتقاده بوحدة الألوهية وبالانجيل فلأنه من رجال الكنيسة البروتستنتية .

واما أنه معتقد بوحـــدة الوجـــود فلأنه وقع تحت تأثير اتجاه « البحث الطبيعى » الذى ســـاد عصره ، والـــذى اتجه الى انكار ما وراء الطبيعة ، وانكار ما هو غير واقعى محس . وبذلك لا يكون هناك موجود على ســـبيل الحقيقة الا الطبيعة وحدها .

فالمسيطر على هيجل كانت : « العقيدة » وليس الواقع .

* * *

وهنا ننظر ونسأل : هل هناك تناقض حقيقى ، أو تضاد حقيقى بين الله والطبيعة أو هناك تضاد حقيقى على العموم فى الوجود ؟

ان التناقض الحقيقى ، أو التضاد الحقيقى ، لا يرفعه عمل العقل ، ولا الصنعة العقلية الجدلية .

فاذا كانت نتيجـــة « الديالكت » عند هيجل هى : « الوحدة » فى الوجود التى يرتفع فيها التنـــاقض ويزول التضـــاد ، فذلك دليـــل من وجه آخر على أنه لم يكن هنـــاك تناقض حقيقى ولا تضـــاد حقيقى . وعندئذ لا تعدو فلسفة هيجل عن أن تكون فلسفة شارحة لمـــا يبدو من تنـــاقض ، وليس تناقضا على ســـبيل الحقيقة ، وشارحة لما يبدو من تضـــاد وليس تضادا على سبيل الحقيقة .

ولو أن مفكرا آخر — أو لو أن هيجل نفسه — لم يكن مؤمنـــا بالكنيسة ، وبالانجيل ، ولم يقع تحت تأثير الاتجاه الفلســـفى المســـيطر فى وقته ، وهو الاتجاه الطبيعى ، لما وقف عند « تناقض » أو « تضاد » . وبالتالى لما حاول أن يرفع هذا التناقض أو التضاد ، ليصل الى موجود أعم افترض وجوده عن طريق العقيدة ، وهو الله .

ولو لم يكن هناك تثليث فى عقيدة الكنيســة فى مجال الألوهية : وهو الله ، وابن الله ، والروح القـــدس ، ولو لم تكن بالتالى هنـــاك رغبة ملحة على هيجل فى تصوير : أن الثلاثة واحد — لما كان هناك داع لاســـتخدام طريق التـــدليل صـــاحب الخطـــوات الثـــلاث : الشىء ، ونقيض الشىء ، والجامع بين الشىء ونقيض الشىء ، لدى هيجل فى مجال « الفكرة » والبدء عند استخدام هذا الطريق بفكرة « الله » .

واذن ليست حتميـــة الواقع هى التى أوجدت تضـــادا وتناقضـــا بين الأشياء ، وانما هو التصور الذهنى تحت التأثر بظروف معينة ، هى ظروف الاعتقاد والايمان .

وليست ازالة التضاد من أجل كونه تضادا ، هى التى دفعت هيجـــل الى استخدام هذا الطريق فى التدليل . وانما هو التقريب بين « الكفائس » ،

من جهة ، وتأييد العقيدة ــ بوحدة الألوهية ــ بالفلسفة من جهة أخرى ، هو الذى حمل على استخدامه .

ولولا أن فلسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت الى حد ما متأسية بالفلسفة الاغريقية لما وصل هيجل فى تصوير « الروح القدس » الى أنها « الجامع » لله وابن الله . فقد صنع ذلك على غرار فلسفة « أفلوطين » المصرى فى جعل « النفس الكلية » هى الصورة العامة لجميع النفوس الجزئية المفرقة فى أبدان الناس ..

ولولا قبل ذلك ــ قبل هيجل ، وقبل الكنيسة الكاثوليكية فى روما ــ كانت الرغبة التى سادت فى كنيسة الاسكندرية على عهد ازدهار المدرسة الأفلوطينية الحديثة فى الملاءمة بين المسيحية والفكر الاغريقى ، لما برز « التثليث » على النحو الذى برز فيه ، ولما دارت مناقشة أخذت صبغة الاعتقاد فيما بعد ، حول « رده » ــ التثليث ــ الى موجود واحد على سبيل الحقيقة أو « بقائه » على ما يفهم بادىء ذى بدء من مدلولات ألفاظه الثلاثة من : « موجودات » ثلاثة :

ومآل كل ذلك : أن « الرغبات » كانت البواعث على التفلسف والعمل العقلى ، فيما تم حول « تأييد » المسيحية من الوجهة العقلية .

وما تم على يد هيجل هنا فى فلسفة « الديالكتية » كان نتيجة لرغبة دفينة فى نفسه ، قبل أن يكون نتيجة لضرورة الوجود أو الواقع نفسه .

* * *

وكارل ماركس عندما استعان بطريقة التدليل عند هيجل على مطلوبه فى بحث **المجتمعات ، كان مدفوعا « برغبة نفسية » ، أكثر من أن يكون مدفوعا بحقيقة واقعية ...** كان مدفوعا بمهاجمة المجتمع الانجليزى الصناعى والطبقة البروجوازية فيه من رجال الأعمال والصناعات ، وبالدفاع عن الجماهير العاملة فى تلك المصانع .

وماركس يستحق الشكر لأنه يكاد يكون أول فيلسوف نزل **بفلسفته مجال واقع المجتمع الانسانى** ، ورأى فيه فواجع الاستغلال البشرى ، ومهانة الآدميين ، وتسخير المجموعات من الأفراد والشعوب فى خدمة « مصالح » عدد قليل ، يتمتع بترف الحياة على حساب شقوة الآلاف والملايين ، سواء كان ذلك فى أوربا الصناعية ، أو فيما وراء أوربا من القارات الافريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية فى سبيل المواد الخام والانتاج الصناعى ..

ورأى واضحا بعد نزوله الى هذا المجال الواقعى : أن ازدهار الصناعة

ووفرة الربح الصناعى ، يرتبط فى صلة عكسية باستخفاف حياة العـــاملين فى المصـــانع ، والمنـــاجم ، والمزارع وانكار حقهم فى دفع الآلام والأضرار عن ذواتهم وأفراد أسرهم . فكلما زاد ربح الانتاج الصناعى كلمـــا كان ذلك على حساب حياة العاملين . وكلما كثر اســـتغلال هؤلاء وتسخيرهم ، كلمـــا زاد الربح وفائض القيمة لأرباب الصناعة .

وربما لولا ماركس وفلسفته التى تنطوى على الانذار والتهديد لأصحاب رؤوس الأموال ، لظلت العـــلاقة بينهم وبين عمال المصـــانع ، والمنـــاجم ، والمزارع ، على نحو ما كانت عليه ، عندما نزل فى النصف الثـــانى من القرن التاسع عشر مجال واقع المجتمع — من الاستغلال ، والامتهان ، وانكار حق الحياة على من يكدح ويعمل .

ولكن هذا شىء ... وتقييم « النظر الفلسفى » عنده شىء آخر .

فـــ « الرغبة فى الدفاع عن العمال اذ ذاك صورت له الفجوة فى المعاملة وفى الوضع بين أصـــحاب رؤوس الأموال وبين العمال ، على أنها تضـــاد وتناقض اجتماعى ، وطبقى .

وبرجوعه الى تاريخ المجتمع على عهد الزراعة قبل الصناعة وجد أنه كانت هناك فجوة كذلك فى المعاملة بين الذين يملكون الأرض والذين يفلحونها . فصور تلك الفجوة أيضا بانها : تضاد وتناقض اجتماعى ، وطبقى . وأصبح فى تقديره : أن تملك الأفراد للمال فى صورة ما ، سيوجد تناقضا اجتمـــاعيا وطبقيا فى المجتمع .

ومن ثم سيؤدى هذا التناقض الى مقاومة وصراع — شأن النقيضين فى كونهما لا يجتمعان — وبالتالى سيتداعى المجتمع ويفنى .

فاذا أبعدت الملكيـــة الفـــردية الانتاجية ، وتحولت الى ملكيـــة عامة فسيختفى هذا التناقض الاجتمـــاعى والطبقى بدوره ، لأنه تابع ونتيجة للملكية الأفراد للمال !

واذا اختفت الطبقية حلت المساواة وسادت الزمالة والأخـــوة عـــلاقة الأفراد . وبذلك وحده يقوى بناء المجتمع .

هذا التصور للعلاقة بين المالكين والذى يعملون فى الملكية لغيرهم ، أراد كارل ماركس أن يصوغه صياغة فلسفية وعلمية ، ويعمل فيه المنطق والواقع ، ويركبه تركيبـــا علميـــا بحيث يأخذ طريقه الى الاقنـــاع والاقتنـــاع ثم الى الايمان بنتائجه . فلم يجد أمثل من طريقة هيجل فى التدليل . وهى استخدام مبدأ النقيض ، وما يستصحبه ، وما يؤدى اليه من نتائج .

فاستخدم هذه الطريقة فى دراسة المجتمع وابتدأ بنقطة « الاقتصاد » او الملك للمال فيه ، بدلا من النقطة التى ابتدأ منها هيجل ، وهى « الفكرة » ، وبدلا من النقطة الأخرى التى ابتدأ منها قبله « فيشته » وهى : « أنا » أو « الشخص » .

واذا كانت الطريقة قد صاغت « رغبة » عند ماركس ، كما صاغت « رغبة » أيضا عند هيجل ، فليست هى الطريقة العلمية التى تبقى لها قيمتها ، لو خرجت عن دائرة الرغبات الى منطقة الحقيقة فى ذاتها .

و « الرغبة » لدى كل من ماركس ، وهيجل هى : افتراض وتسليم بوضع معين ، يحتمل المناقشة ، كما يحتمل رفض قبوله .

ومن هنا كان : « الأصل النظرى » لماركس ، أصلا يتطرق اليه الشك وعدم اليقين . وعندئذ تكون فلسفة ماركس هى فلسفة حماس وعاطفة ، أكثر منها فلسفة واقع وعلم .

وما قام على هذه الفلسفة من « حتمية » الصراع الطبقى وافضلية المجتمع العمالى ، وديكتاتورية الطبقة العاملة ... الى غير ذلك من الحتميات ليس هو حتمى فى واقع الأمر وانما هو « أمل » أو « تقدير » تأسس على « تحقيق » أمل !.

ومعاداة الفلسفة الماركسية للدين السماوى ، هى فى واقع أمرها معاداة للكنيسة ورجال الكنيسة . ثم اذا اتصلت هذه المعاداة بحقيقة من حقائق هذا الدين **كالايمان باليوم الآخر** . فقد قامت هذه المعاداة لتلك الحقيقة على صنع الكنيسة أيضا وتطبيقها فى النصح والارشاد فى حياة مجموعة من الأفراد — أصحاب الرهبنة — وليست على الغاية المتوخاة من هذه الحقيقة نفسها .

فليس الايمان باليوم الآخر وسيلة لترك « الاستغلال » يأخذ مجراه ، لحساب فئة قليلة على حساب حياة الملايين . وانما قصد منه الحد من الخصومة والشحناء عند من لا يملك المال بسبب المال — فى الوقت الذى طلب فيه الايمان بحقيقة دينية أخرى — وهى الانفاق ممن يملك المال فى سبيل الله .. وليس سبيل الله هو الكنيسة ، وانما صالح المجتمع ، وصالح الأفراد عديمى الملكية ، وبذلك يقترب كل من الآخر : من يملك ومن **لا يملك** ، بدلا من أن تدفع شهوة الحقد فريقا ، وشهوة الجشع فريقا آخر ، الى أن يسلك كل منهما طريقه فتتفرق السبل . وبذلك يضعف المجتمع أو يفنى .

ويوم أن تتحول الملكية الفردية الى ملكية عامة فى المجتمع العمالى ،

وتزول طبقة الرأسمالية ، ويستقر الحكم فيه الى الديكتاتورية العمالية ، يوم لا ينتهى الحقد بين الأفراد فى المجتمع ، ولا ينتهى بسبب المال أيضا . عندئذ تتكون مجموعات متشابهة فى أسباب الحقد من جديد ، ويتولد فى النفس صراع داخلى يعبر عن ذاته فى الاهمال ، والتغاضى فى الانتاج والعمل . كصورة من صور الانتقام .

ان توزيع الدخول على الأفراد ، وتوزيع الوظائف عليهم والرياسات المختلفة فى المجتمع — ويستتبع ذلك تفاوتا فى مقدار الدخل أو فى نصيب المتعة المادية فى الحياة أو فى جاه السلطة والرياسة — قد تدخل فيه اعتبارات لا تتصل بالتفوق فى الكفاية الذاتية : كالقربى فى الحزبية السياسية ، وفى العلاقات الخاصة . وهذا من شأنه أن يخلق الاحساس بعدم الرضا . وأولا عند من يظن أو يعتقد أنه غبن بالقياس الى نظير له . ثم يتطور عدم الرضاء الى الحقد ، فالصراع الداخلى فالتنفيس عنه فى صورة أو فى أخرى .

فاذا خلا المجتمع من « الايمان » بما يريح بعض النفوس ، ويعيد اليها الطمأنينة ولو لفترة من الوقت حتى يتعدل الوضع ، أو بما يدفع بعض النفوس الأخرى الى عدم التمادى فى اقتناص فرصة « القربى » فى وفرة الدخل أو المتعة المادية أو الجاه ، حتى لا تتسع دائرة حقد الحاقدين — فالملكية العامة عندئذ لا تكون العلاج الجذرى لتخفيف الأحقاد . وهى بحاجة معها الى هذا الايمان . ولن يفعل هذا الايمان فعله الا اذا نصح به دين اعتقدت فيه البشرية حتى الآن .

* * *

واذا نظرنا الى الطريق الثانى من طريقى الفلسفة الماركسية — وهو حتمية انهيار النظام الرأسمالى — نتيجة لتكتيل فائض القيمة ، وتعطيله عن الاستثمار ، كضمان لرأس المال العامل الثابت ، فان ذلك لا يتم الا فى حال « تشبع » المجتمع وبلوغ وضعه الاقتصادى درجة يستنفد فيها كل امكانيات الاستثمار . فالمال « الاحتياطى » وان تكون على أساس « الضمان » للمال العامل ، بحكم حرص أصحاب رؤوس الأموال على أموالهم وغلاتها ، لكنه فى الوقت نفسه يدفع الى طرق مجالات الاستثمارات من جديد ، وان روعى فى الاستثمار الجديد عندئذ شىء من الحيطة والحذر .

وقد دفعت مدخرات رؤوس الأموال الصناعية فى أوربا — جريا وراء الاستثمار — أصحابها الى الخروج على مبدأ الحيطة والحذر فى الاستثمار الجديد الى المغامرة به فى أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا الجنوبية ، واستتبع ذلك نظام الحماية العسكرية أو الاحتلال العسكرى ، وأدى أخيرا الى الاستعمار

السياسى محافظة على الاستغلال الاقتصادى . مما يدل على أن « تكتيل » فائض القيمة كمدخرات لا يحتم تعطيل المبالغ المدخرة وحجزها عن استثمار جديد فى سبيل ضمانها لرأس المال العامل فى المصانع والشركات .

واذا وصل الاستثمار فى أى مجتمع الى درجة « التشبع » فانه ينتظر عندئذ تعطيل الأموال المدخرة باسم الاحتياطى ، وهى التى تكتلت من فائض القيمة . حتى وقتئذ لا توجد الفرصة كذلك لاقراض هذه الأموال بضمانات أكيدة ، وبآجال قصيرة ، وبفائدة قليلة .

وحالة « التشبع » فى الاستثمار كما تنتظر فى المجتمع الرأسمالى تنتظر أيضا فى المجتمع الاشتراكى . لأنها عبارة عن استنفاد امكانيات الاستثمار — اذا قدر لهذه الامكانيات أن تستنفد فى المجال الاقتصادى .

والنظام الاشتراكى فى الاقتصاد بطبيعته سريع الحركة فى الاستثمار ، وأشد فى مجال السرعة من النظام الرأسمالى . اذ ظروف الملكية العامة مهيأة للسرعة فى الحركة أكثر من ظروف الملكية الخاصة . فبينما لا تحد حركة الملكية العامة فى انماء الاستثمار سوى المصلحة العامة — يحد الملكية الخاصة كثير من الرغبات ، وكثير من عوامل الخوف ، تؤدى الى الاحجام والتردد .

ولكن مع ذلك فالنظام الاشتراكى عرضة«للتشبع» فى الاستثمار كالنظام الرأسمالى فى التعرض له ، ان قدر لامكانيات الاستثمار أن تستنفد يوما ما .

وربما ماركس يوم ان توقع انهيار النظام الرأسمالى ، ليحل حتميا وآليا محله النظام الاشتراكى فى الاقتصاد ، كان لا ينتظر حالة « التشبع » فى الاستثمار ، ووقف فقط عند حد « الجمود » للمال فى الحركة نحو الاستثمار . اى أن الانهيار ارتبط فى نظره بتكتيل فائض القيمة وتعطيله . ولم يفترض « سيلان » المال فى حركة استثمارية ولو بخطى بطيئة ، تحت دافع الرغبة فى زيادة « العائد » من أصحاب رؤوس الأموال ، حتى يصل الأمر الى درجة « التشبع » .

ولذا كانت « الاشتراكية » هى الحل الحتمى عنده . لانها تمثل الحركة والسرعة فيها ، نحو دفع « الاحتياطى » و « المدخر » فى طريق استثمارات جديدة . وهى أيضا البديل والعوض والنقيض والمقابل للرأسمالية .

فالجمود يقابله الحركة . والبطء فى الحركة تقابله السرعة فيها . ومن ثم يتعين عند « افلاس » الرأسمالية فى حل مشاكل المجتمع أن تحل الاشتراكية محلها توا .

والتقابل فى واقع الأمر بين النظامين ليس هو الملكية الخاصة فى النظام الرأسمالى والملكية العامة فى النظام الاشتراكى ، بقدر ما هو جمود الحركة أو بطؤها فى الاستثمار من جانب ، والحركة ذاتها أو السرعة فيها فى الاستثمار كذلك من جانب آخر .

فالملكية العامة فى النظام الاشتراكى ان هى الا وسيلة لحركة الاستثمارات والسرعة فيها ، وليست هدفاً لذاته . انها ضرورة للخروج من مرحلة التردد والاحجام فى الاستثمار التى تقيم فيهـا الرأسمالية ، وقـد تقصر أو تطول اقامتها فيهـا .

وما ترقبه ماركس من حد تنهار عنده الرأسمالية فى نظامها الاقتصادى ، وهو تجميد حركة الاستثمار ... ان هو الا أحد افتراضين .

أما ثانيهما : فهو السير فى الاستثمار تحت اغراء زيادة العائد لرأس المال جميعه — ما بين رأس مال عامل ثابت واحتياطى مدخر — وان كان سـيراً بطيئاً .

وهذا الافتراض الثانى يصل حيناً ما الى « التشبع » الذى هو احتمال للاستثمار على وجه العموم ، فى النظام الرأسمالى أو النظام الاشـتراكى ، وليس خاصا بالنظام الرأسمالى وحده .

واذن : انهيار النظام الرأسمالى ليس أمراً حتمياً تدفع اليه قوانين علمية . وانما هو « افتراض » أو « ميل » صنع فى صورة اقناعية فلسفية .
والشـأن هنا فى الجانب الاقتصـادى للماركسية كالشأن فى جانبيها الفلسفى والدياليكتى .

واذا سقطت « الحتمية » سقط الالزام كنتيجة علمية فيما ترتب عليـه من آثار لا تقبل كقضايا مسلمة ، ويجب أن تناقش موضوعياً من جديد .

وبغض النظـر عن الأدلة العلمية المـاركسية وتقييمها ، فان نظـام الاشتراكية فى الاقتصاد أفضـل النظم فى المجتمعات النـامية ولو لفتـرة فى تاريخها ، الى أن يستقر الاقتصاد القومى ويأخذ اتجاهاته الضرورية لحيـاة المجتمع .

ويكون ذلك بالطبع اذا توفرت له ظروف الانجاح وعوامله وهى :

- حسن اختيار المشرفين على القطاع العام .
- توفير المهارة الفنية المتعددة الجوانب لدى العمال .
- الدراية والخبرة بأسلوب الادارة والانتاج والتسويق .

● الحرية فى الحركة وعدم تقييدها بقيود روتينية ، سواء فى ابرام عقود البيع والشراء أو فى سير الانتاج ، أو فى العمل على التوسعات التى تزيد فى الانتاج وتخفف من تكاليفه .

● ابعاد العقلية النقابية لدى العمال من مجال العمل ، واحلال « العقلية الشعبية » أو العقلية العامة ، وهى تصور ملكية الشعب كله له .

وبعبارة اخرى اذا سار العمل فى اطار القطاع العام على الأسس السليمة فى الملكية الخاصة وتنميتها ، وهى : حرية الحركة ، وتوافر الحوافز ، والرقابة الوعية ..

* * *

ان طريق البرهنة الذى اختاره هيجل — وهو الدياليكت — حمله مذهبه المثالى على أن يستخدمه فى « الفكر » و « المفاهيم » ، وبذلك يظل فى اطار « العقل » وحصيلته .

واذا ابتدأ « بفكرة الله » متحركاً فى سيره العقلى نحو الطبيعة والوجود الحاضر ، ثم عائداً الى « الله » من جديد كجامع شامل لكل ما فى الطبيعة والوجود فلكى يحصل غايتين :

● **الغاية الأولى** : أن يدلل على وجود الله ، ويبقى بذلك مع « الايمان » فى المسيحية .

● **الغاية الثانية** : ان يدلل أيضاً على « المثالية » وكيف تتحقق بعمل العقل الانسانى فى الكشف عن الطبيعة والوجود ، وتكوين « مفاهيم » و « فكر » عن الموجودات فى ذاتها ، وفى علاقات بعضها ببعض .

ومحصول العقل عندئذ عن الطبيعة والوجود لا يخرج عن كونه — اذا كان الله بداية الوجود ونهايته ، واذا كان أيضاً هو والطبيعة سواء — علماً بالله ذاته . وعلم الله وعلم العقل اذن متساويان .. واذا نعت علم الله بأنه دين الله ، فعلم العقل الانسانى — تبعاً لذلك ، هو دين الله أيضاً .

وقد تناول الاتجاه الفلسفى المثالى لدى هيجل ضمن ما تناوله : « التثليث » والصلة بين الله ، وابن الله ، والروح القدس ، ووصل فى شأنه الى : أن « ابن الله » هو الوجود الطبيعى الانسانى لله . اى الوجود الالهى فى الوجود المشاهد . و « أن الروح القدس » هى ذلك « الجامع » بين الله وابن الله ، عندما ينتهى العقل فى سير حركته من جديد الى الله ، ذلك الذى اتخذه كفكرة عندما بدأ فى تحركه ..

وفلسفة هيجل « المثالية » هى فى النهاية دين المسيحية فى نظره ، وجملة النتائج العقلية فيها هى : كتاب هذا الدين .

كما أن الله هو الطبيعة ، والطبيعة هى الله . وكما أن الوجود « الآخر » أيضا لا يختلف عن الوجود الحاضر ، فهو وجود آخر : باعتبار تطور فكرة الله فيه . وكذلك لا فرق بين العقل والطبيعة .

والمغايرة فى نظر هيجل هى مغايرة بين مفاهيم ،ولكن « الحقيقة » واحدة .

و « مثالية » هيجل ليست منفصلة اذن عن الطبيعة المشاهدة . وبذلك انتهت الى « واقعية » ! .

وهيجل لم يصعد من الطبيعة مباشرة الى الله . وانما تدرج فى الطبيعة نفسها الى فكرة الدولة أو عقل الشعب ، ثم الى عقل الله ثم الى الله . وفى تصوير الدولة يقول : ان الأفراد يكونون كأفراد ، ولكن يستمدون حياتهم من « الكل » . وهو الوحدة العامة ، بحيث ان صوت المساواة يكفل لكل واحد .

والدولة حقيقة واقعة ، وليست فى برج عاجى — بل هى كائن حى : عقلها وهو « عقل الشعب » يتمثل فى الأفراد ، وهو « نفس » كل بدن .

والعقل المجرد يتجلى فى « عقل الشعب » وبواسطة عقليات الشعوب يرتفع العقل المجرد الى « تاريخ العالم » صاعدا ، ويتحول الى « عقل العالم » العام الذى يعتبر قانونه أعلى قانون .

والدولة هى « الوحدة الجوهرية المطلقة » التى هى غاية فى ذاتها لا تتغير ، وفيها تصل الحرية الى القانون الأعلى ، كما انها تتضمن الالزام الأعلى للأفراد ببقائهم أعضاء فى الدولة .

والدولة هى وجود الله فى العالم : ويجب أن لا يعتبر الانسان فكرة الدولة ممثلة فى نظام وهيئات ، بل يجب أن يعتبرها تحقيقا لوجود الله .

وقد مهد هيجل بهذا الى فلسفة « فيرباخ » التى تعتبر بدورها ذات أثر فعال على اتجاه الفلسفة الماركسية المادية .

فـ « فيرباخ »(١) فى فلسفته كأنه استخلص نتائج الفلسفة الهيجلية فى

---

(١) هو : Ludweg Feuer Bach فيلسوف المانى عاش بين عامى ١٨٠٤ — ١٨٧٢ .

صلة الدين بالطبيعة ، وكون من هـذه النتائج فلسفته فى الله والانسـان ، التى عرف بها :

انه يرى أن الفلسـفة هى علم الواقع فى حقيقته وكليته ، وأن جوهر الحقيقة هو الطبيعة الشـاملة ، التى يمكن أن تدرك وتعلم بطـريق الحس وحده .

والحقيقة ، والواقع ، والحس ، كلهـا أمور يطابق بعضـها بعضا . والحقيقة ليست هى المادية ، ولا المثالية ، ولا علم الطبيعة ، ولا علم النفس ، وانما هى فحسب : علم الانسان .

وعلم الانسان كحصيلة للعقل الانسانى هو فى النظر الصـحيح : علم اللاهوت .

وطبيعة الانسان ، مجردة عن التحديدات والتشخيصات ، هى الطبيعة الالهية . أى أن هذا الانسان الجسمانى يتخذ موضوعا للنظر والاحتـرام ، كطبيعة خاصة مغايرة . وفكر الانسـان العـالمية ، واحساساته الرفيعة ، وأغراضه السامية وآماله العظيمة ، جميعها : دين الانسانية .

واذا وصف الله بأنه المتناهى فى القوة ، وبأنه الرحيم ، وبأنه الحب ، فمعنى ذلك : أن القوة المتناهية ، والرحمة ، والحب ، أمور الهية .

والحكمة ، واللطف ، والعدالة ، تنتظم الحياة الانسانية ، عندما يكون الانسان نفسه حكيما ، ولطيفا ، وعادلا .

والحياة الآخرة ليست أكثر من كون هـذا الوجود تتحقق فيه المثـالية والفجوة التى لم تلتئم منذ القدم بين دارى الدنيا والآخرة ، يجب أن تزول كى تركز الانسانية ذاتها بنفس غير موزعـة ، وقلب غير مشـتت ، فى عالمهـا وحياتها الحاضرة .

وهذا التركيز غير الموزع فى العالم الحقيقى هو وحده الذى يتيح حياة جديدة ، وعظماء جددا من الناس ، وأعمالا عظيمة ونوايا عظيمة .

واذا كنا لم نعتقد منذ حاضرنا بحياة أفضل ، وأردنا ذلك بقوى متحدة ومتكافئة فسنخلق لأنفسنا هذه الحياة الأفضل .

ولكن لكى نريد ذلك ونحققه ، يجب علينا أن نضع :

- محبة الانسان كدين وحيد وحقيقى ، مكان محبة الله .
- والاعتقاد بالانسان فى ذاته ، مكان الاعتقاد بالله .

● والاعتقاد بأن مصير الانسانية ليس مرتبطا بطبيعة خارجة عنها أو فوقها ، بل مرتبط بها ذاتها — مكان جلال الله وقوته !.

و « فيرباخ » لم يستطع أن يصل الى ما وصل اليه من نتائج فلسفية الا بعد أن وصل هيجل فى فلسفته الى « التطابق » بين الله والطبيعة ، والا بعد أن تأثر بهيجل فى ذلك .

وعندما أمكن له أن ينقل ما فى دائرة الألوهية — حسبما كانت تعبر الكنيسة — الى دائرة الطبيعة المشاهدة ، وعلى وجه التحديد ، الى دائرة الانسان .

وأصبح يرى عند « فيرباخ » :

● علم الانسان هو علم اللاهوت .

● والطبيعة الانسانية هى الطبيعة الالهية .

● وكتاب الانسانية هو الله .

● والحياة الدنيا والآخرة سواء .

وتأسيسا على ذلك دعا الى :

● محبة الانسان بدلا من محبة الله .

● والاعتقاد فى الانسان بدلا من الاعتقاد فى الله .

● والايمان بأن مصير الانسانية مرتبط بذاتها ، بدلا من جلال الله .

واذا انتقل ما فى دائرة الألوهية الى دائرة الانسان أصبح الطريق الى المعرفة هو طريق الحس بدلا من العقل ، وأصبحت المادية بدلا من المثالية أو العقلية . فالانسان مشاهد محس ، والله لا يرى ولا يحس .

فاذا جاء كارل ماركس بعد تمهيد « هيجل » واستخلاص « فيرباخ » لنتائج هذا التمهيد وتأثر بكليهما : تأثر بالأول فى طريقه فى البرهنة ، وتأثر بالثانى فى نظرته المادية والانسانية — فانه لابد أن يكون « ديالكتيا » « ماديا » فى مذهبه وتفلسفه .

واذا كان « المجتمع » هو المجال الذى اختاره للتطبيق فان الجانب الاجتماعى أو « الاشتراكى » سيلقى فى فلسفته الاهتمام من جانب ، والتقديس من جانب آخر .

و « الروح الجماعية » أو الجماهيرية يجب أن تكون الهدف والغاية :

وفى سبيلها يفنى الفرد ، وفى الطريق اليها يسعى الفرد . وكل وسيلة تقرب اليها فهى القربان . وكل نية وعمل يؤكدها فهو المشروع .

والقصد من الروح الجماعية هى الروح الجماعية « الكبرى » التى تذوب فيها الأسر والشعوب والتى تحقق « العالمية الانسانية » .

ولذا من الكفر بهذه الروح فى نظر ماركس :

● تأكيد الخصائص الفردية والوجود الفردى من طريق الملكية الخاصة .

● وتأكيد الأسرة واستقلالها بالعمل على صيانة حرمة الزوجية وصيانة الأنساب من الاختلاط باستنكار السلوك الجنسى غير المشروع ، والاستخفاف بالطفل غير الشرعى .

● والبقاء على احتفاظ الشعوب بمقوماتها من لغة ، وعادات وتاريخ .

● وكل عمل جماعى فى مقابل ذلك هو قربى : فالمزارع الجماعية ادخل فى الايمان بالماركسية من كونها مصدرا لانتاج أفضل . والقيادات الجماعية أو الجماهيرية تعبير عن هذا الايمان أكثر من كونها وسيلة للديمقراطية .

والماركسية اذ تدعو الى « انكار الذات » و « عدم تقدير الفرد » لا نلحظ فى هذه الدعوة مبدأ « الايثارية » . لأن هذا المبدأ الأخلاقى يستند الى بقاء الفرد وحدة مستقلة فى الخصائص ، ولكن فى العواطف والميول والعمل يؤثر المصلحة العامة على المصلحة الفردية . فهو صاحب وعى باستقلاله وبكيانه الذاتى ، ولكن مع ذلك بارادته وبايمانه بالمثل العليا يقدم ما يمس المصلحة العامة على ما يتصل بمصلحته الشخصية .

وانما نلحظ فقط : أن انكار الذات يساعد على تحقيق الروح الجماعية والجماهيرية وسيادتها . فهو طريق الى الفناء فيها ، والى محو كل الخصائص الفردية فى سبيل قيامها .

***

● وهكذا انتهى الدفاع عن المسيحية عند هيجل باسم الفلسفة الى انكار المسيحية عند « فيرباخ » و « كارل ماركس » باسم الفلسفة أيضا .

● وانتهت « المثالية » التى تبناها هيجل فى فلسفته الموضوعية عن طريق ابراز « الفكرة » — الى المادية فى فلسفة «فيرباخ» و «كارل ماركس» .

● وانتهى الايمان بالتثليث الذى صار الى « وحدة الهية شاملة » عند هيجل ــ الى الايمان « بوحدة الانسانية » عند « فيرباخ » وبالمجتمع العمالى الذى لا طبقية فيه عند « كارل ماركس » .

● وانتهى الايمان بالروحية وبالرهبنة والانصراف عن هــذا الوجــود «الدنيا» على نحو ما تطلب الكنيسة ــ الى انكار الروحية والرهبنة والايمان، عن طريق التشبث بهــذا الوجود وحده والتركيز فيــه واقامة حيــاة مادية اقتصادية أفضل فى داخله ، وليس فى خارجه ... فوقه ، أو بعده .

وهكذا تحول نظر الانسانية من أفق الى أفق ، وتحول هدفها من وضع الى وضع ، وتحول سعيها من طريق الى طريق آخر .

وأصبح المجتمع بدلا من الله ، والحياة الاقتصــادية بدلا من الحيــاة الآخرة ، والانتــاج بدلا من الانصراف والزهد ، كما أصبح المصــنع والمزرعة محراب العبادة بدلا من الكنيسة ، ورجال الاقتصاد بدلا من رجال اللاهوت ، والعلماء والفنيون (التكنولوجيون) بدلا من القوميين .

* * *

ممارسة الماركسية فى التطبيق :

وقبل أن تدخل الماركسية نطاق التجربة العملية فى روســيا منذ الثورة الروسية سنة ١٩١٧ كانت تنــاقش من الوجهة النظــرية ، وكان يختلف فى الرأى فى مناقشتها .

ففى المؤتمر الثانى بلندن الذى عقده الاشتراكيون فى سنة ١٩٠٣ ــ بعد المؤتمر الأول للحزب عام ١٨٩٨ فى مينسك ــ اختلف « لينين » مع «برنشتين» فيما اذا كان من الأوفق : المحافظة على الأخلاق الماركسية نحو العمــل على تحقيق الاشتراكية وهى أخلاق : العنف وعدم المهادنة ، والغدر والخيانة فى الوصول الى تحطيم الرأسمالية والتعجيل باسقاطها ، أو اتباع أسلوب أخف وطأة وأحب الى النفوس ، طالما أن انهيــار الرأسمالية حتمى ، على نحو ما تقضى به الفلسفة الماركسية ؟

وكانت الكثرة فى هذا المؤتمر فى جانب « لينين » الذى تمسك بالشــق الأول من السؤال . وكانت القلة فى جانب « برنشتين » الذى تمسك بالشق الثانى . وأصبح حزب لينين يعرف باسم « البلشفزم » وهى كلمة روســية تعبر عن الكثرة ــ وأصبح المؤيد له يعرف باسم « البلشفيك » .

ثم أطلق لينين على جماعته من الروس المؤيدين له اسم : « الحزب الاشتراكى الديمقراطى الروسى » ، بينما عرف حزب برنشتين باسم « الحزب الاشتراكى الديمقراطى الاصلاحى » .

والحزب الاشتراكى الديمقراطى الاصلاحى أخذ طابع الاشتراكية المعتدلة ، واعتبر تعديلا لمبادىء ماركس : فتجنب معاداة الدين ، وأسلوب العنف وعدم المهادنة للنظام الرأسمالى والغاء الملكية الفردية الغاء مطلقا .

ويعتبر نظاما وسطا بين نظامين ، لازم كلا منهما ظاهرة الغلو : النظام الماركسى الشيوعى ، والنظام الديمقراطى الرأسمالى .

والشيوعية اذن ليست هى الاشتراكية على الاطلاق . وانما هى اشتراكية ماركس التزم فيها تطبيق جميع مبادئه الفلسفية ، نصا وحرفا قبل الروح والمعنى ، واشترط فى عضوية حزبها الايمان بالماركسية والتضحية فى سبيلها(١) .

---

(١) والمظاهر الرئيسية للشيوعية :

(أ) المبالغة فى تأكيد المجتمع ، (ب) المبالغة فى اتجاه المادية ، (جـ) المبالغة فى مشروعية وسائل العنف والانقلاب ، والتعجيل بقيام المجتمع العمالى ، (د) المبالغة فى نظام الحزبية .

وعن المبالغة فى تأكيد المجتمع كانت :

المبالغة فى انكار الفرد ، وقيمته كفرد .

وكانت المبالغة فى انكار الملكية الفردية أيا كانت قيمتها . وكان قول ستالين فى تعريف الشيوعية : هى الغاء الفقر والغاء الملكية .

وكانت المبالغة فى انكار الأسرة ، وحقها فى العلاقة الزوجية والاشراف على الأولاد .

وكانت المبالغة فى العمل الجماعى ، كالمزارع الجماعية .

وعن المبالغة فى المادية كانت :

المبالغة فى انكار القيم المعنوية ، والمبالغة فى تبعية الفكر للعامل المادى « الاقتصادى » والمبالغة فى انكار الدين ووجود الله .

وعن المبالغة فى مشروعية الوسائل للتعجيل بالمجتمع العمالى ، كانت :

المبالغة فى « المصلحية » وفى قيمتها الأخلاقية ، مهما كانت لها من نتائج سلبية على الأطراف الأخرى .

والتطوع فى اثارة الفتن الداخلية فى أية صورة ، واستخدام التنظيمات العمالية جسرا للاضطرابات الخارجية .

والاشـــتراكية اذا أطلقت ليست هى الشـــيوعية . وان كان زعمـــاء الشيوعية يطلقون عليها اسم الاشتراكية . وانما الاشتراكية نظام تعـــدلت فيه المبادىء الماركسية مراعاة لظروف البيئة العملية وتيسيرا للتطبيق فى حياة الفرد والمجتمع ، وملاءمة مع خصائص الطبيعة البشرية نفسها .

الشـــــيوعية :

قامت الثورة الروسية سنة ١٩١٧ ومهدت لانتهـــاء الحرب العـــالمية الأولى . وكانت الدعوة التى يوجهها «لينين» من مقر دعايته فى «كوبنهاجن» بالدينمارك الى جنـــود الجيش الروسى فى هـــذه الحرب وبين الفـــلاحين الروس هى : الوعد بتقسيم الأراضى الزراعية عليهم ، وعلى أهليهم الفلاحين بعد انتزاعهـــا من الطبقة الحاكمة ، ورجـــال الاقطاع ممن يؤيدون نظـــام القيصرية .

= والمبالغة فى اعداد الدفاع ووسائل الحرب ، والتفوق فى التسابق فى اعدادها ، والايمان بالحرب المقنعة باسم السلام ـــ كوسيلة أصيلة للوصول الى الهدف .

وعن المبالغة فى نظام الحزبية كان :

التشدد فى شروط العضـــوية للحزب وكان الالحـــاد بالدين والايمـــان بالماركسية والتضحية بالنفس فى سبيلها ، فى مقدمة الشروط .

وكان فى تنظيمات الحزب اتبـــاع نظام الكنيســـة الكاثوليكية فى تدرج الرياسات ، وتدرج القطاعات المختلفة من : الوحدة الأولى وهى الخلية ... الى اللجنة المركزية . وتدرج نظام الاستخبار من : البسيط الى المركب .

وكانت ديكتاتورية « القلة » التى هى الصفوة والقمة فى حكم النظـــام الحزبى .

وكان الاخلاص فى الولاء ـــ أيا كان التابع والمؤمن ـــ للزعامة البلشفية فى موسكو .

ولكن منذ أن دخلت الصين هذه الزعامة أصبح الأمر منقسما فى العالم الشيوعى ومرددا بين موسكو وبكين . وظهر الخلاف واضحا منذ سنة ١٩٦٠.

وقد نقلت جريدة الأهرام المصرية فى عددها الصادر فى ٢٥ مايو ســـنة ١٩٦٥ ـــ نقلا عن صحيفة : حياة الحزب ـــ أن عدد أعضاء الحزب الشيوعى فى موسكو الى يناير سنة ١٩٦٥ بلغ ١١ر٧ مليونا من بين ســـكان الاتحـــاد السوفييتى البالغ عددهم : ٢٢٩ر١ مليون نســـمة . ونسبة النســـاء ٢٪ ، ونسبة الذين أكملوا تعليمهم العالى ١٥ ٪ .

وقد كان « لينين » صاحب الفضل فى تحويل الماركسية الى عقيدة Dogma للحزب . والفكرة الدياليكتية عنده هى :

أن التطور الكلى للعالم — فى كبيره وصغيره — صراع المتناقضات أو المتضادات ، حيث يتحتم زوال « القديم » بعد تمزقه ، بسبب ضده ، أو نقيضه الجديد .

وتوجد فى فلسفته النظرية البراجماتية أو المصلحية ، بجانب نظريات : الحقيقة ، المعرفة الواقعية ، التطور الدياليكتى . وهو التطور القائم على « الدعوى » و « مقابل الدعوى » و «الجامع بين الدعوى ومقابل الدعوى» .

وقد اتخذ لينين فكرة البراجماتية حجة فى يده ضد أعوانه ، ولصالح خواصه . فالمجال العملى لتطبيقها كان مجال الحزب الشيوعى عنده ، وبمقدار ما يرى من « مصلحة » لقيادته ، وللحزب كأن يقرب أو يبعد من يشاء .

أما موقفه من الدين فيبدو فى مقاله المشهور : « الاشتراكية والدين » مما نقتبسه هنا : « الدين هو أفيون الشعب . انه عرق السوء الفعلى الذى يغرق فيه أرقاء الرأسمالية وجه انسانيتهم ومطالبهم المتواضعة من أجل وجود نصف انسانى . نعم الرقيق الذى أصبح فى وعى من رقه ونهض للكفاح من أجل تحرير نفسه توقف بالفعل عن أن يكون رقيقا . والعامل الجديد صاحب الوعى بالطبقية الذى علمته الصناعات الكبيرة ، وتنور بحياة المدن — يرمى من نفسه ، فى احتقار ، كل امتيازات دينية ، ويترك للسماء القسيس والمنافق المدنى ، ويكافح على هذه الأرض وحدها فى سبيل حياة أفضل »(١) .

ويوافق على أن الدين من وجهة نظر الدولة يجب أن يبقى أمرا خاصا ، كما اعتادت الدوائر الماركسية أن تقوله . أما بالنسبة للحزب فهو عدو للدين ويجب على المنتسب اليه أن يؤمن « بالالحاد » ويجهر به قولا وعملا .

واذا كان الدين أمرا خاصا وشخصيا فمعناه : أن الدولة يجب أن تبقى محايدة وفى الوقت نفسه لا تسمح ببقاء أو اقامة روابط دينية عامة تنتظم فردين فأكثر . اذ ينبغى أن لا يكون للدين أى مغزى بالنسبة للمواطن فى علاقته بالآخرين . ومن ثم لا يطلب منه الافصاح عن تبعيته الدينية فى أية وثيقة رسمية .

---

(١) كتاب « لينين — ماركس ، انجلس — ماركس » طبع برلين سنة ١٩٤٦ ص ١١٥ .

أما الكنيسة فيجب الفصل تماما بينها وبين الدولة .. وهى لا تباشر سلطه على أحد ، ولا تدعو أحدا لدينها ، فضلا عن أن تكرهه على المشاركة فى الخدمة الدينية التى تؤديها .. وهذا الفصل التام هو من أجل « حرية » الانسان وتوفيرها . فان لم تفعل الكنيسة من جانبها ذلك ، وان لم تحل دون رق المواطن للكنيسة الروسية فيجب على « عمال » روسيا أن يعلنوا الحرب عليها فى غير هوادة .

* * *

و « ستالين » — وهو رفيق وفى للينين ، وتلميذ طيع لماركس — طبق الدياليكت الماركسى على السياسة كذلك فقال ، انه : —

- من التطور العام ينشأ التقدم الاجتماعى .
- ومن الصراع العام ينشأ صراع الطبقات .
- ومن ظهور الهيئات والصور الجديدة ينشأ التغيير التطورى للأوضاع والعلاقات .

ولذا لا يجوز أن يتستر على تناقضات الأوضاع الرأسمالية ، بل يجب كشفها وابرازها . ولا يجوز أيضا تخفيف حدة الصراع بين الطبقات ، بل يجب دفعه الى النهاية ..

ولكى لا نرتكب أخطاء فى السياسة يجب تنفيذ سياسة « طبقية عمالية » لا تعرف المؤاخاة ، وليست سياسة اصلاحية تقوم على ملاءمة المصالح ، بين الطبقة العمالية والطبقة البرجوازية .

ومغزى المذهب المادى عنده هو :

أن الحقيقة ليست فكرة ، وليست تعقلا وليست فى حاجة الى « عقل العالم » — كما يقول « هيجل » — ، بل ليست الا مادة تتحرك نحو قوانينها ، بواسطة الطريقة الدياليكتية ..

والمادة اذن فى كل جانب هى الأمر الأول والركن الأساسى : هى فى الانسان مصدر الاحساس ، والتصور ، والتعقل . تلك المظاهر التى تعتبر ثانوية وناشئة عنها !.

ان التفكير ، على سبيل الحقيقة — هو انتاج المادة التى تصل فى تطورها الى درجة عليا فى الكمال ! .

انه انتاج الذهن ، بحيث لا يمكن الفصل بينه وبين المادة من غير وقوع فى خطأ جسيم ! .

* * *

وبما أن الظواهر المادية تخضع فى تواردها وتتابعها — طبقا لقانون التطور — الى قوانين ، فالحياة الاجتماعية وتاريخ المجتمع البشرى ليس تاريخا لأحداث صدفية ، بل هو محكوم بقانونيات معينة .

واذن هناك علم « بتطور العلاقات الاجتماعية » . والاشتراكية تصير الى علم ، على معنى أن طابعها ، وما تحمله من تحديدات لمصير المجتمع البشرى يخضع لقوانين ، ولنتائجها صفة الحتمية والالزام ، وهى تقف عند حد العلم ، دون أن تصبح حلما أو خيالا .

وبما أن الطبيعة ، والوجود ، والعالم المادى هو صاحب الدرجة الأولى وهو الأساس ، وبما أن العقل والتفكير فى الدرجة الثانية ومتفرع وناشىء عن ذلك الأساس ، فيتبع ذلك :

● أن الحياة المادية للمجتمع — ووجوده كذلك — فى الدرجة الأولى ، وهى الأصل ، وأن الحياة العقلية فى الدرجة الثانية ، وهى الفرع ... هى انعكاس للوجود المادى .

● وأن « المثاليين » من أجل ذلك — يبتدئون من نهاية خاطئة ، ان أقاموا الدولة والمجتمع على أساس « فكرة » — كما صنع « هيجل » و « فيشته » .

ولكن ليس معنى : أن « الفكرة » ناشئة عن « المادة » أن الفكرة لا يمكن أن يكون لها تأثير على أوضاع حياة المجتمع ، بل على العكس يجب أن يفتش عن الأصل الأصيل للأيديولوجيات والفطريات فى الأوضاع المادية نفسها .

ومغزى المذهب المادى التاريخى هو أن التاريخ لا يضعه الملوك ، وقواد الجيش ، ولا الغزاة . أى لا يضعه أفراد مهما كانت قيمهم وآثارهم . بل يأتى نتيجة لأوضاع الحياة المادية للمجتمع . ومن أجل ذلك مهمة علم التاريخ هى دراسة هذه الأوضاع .

واذن لا يجوز للانسان أن يفتش عن مفتاح البحث لقوانين تاريخ المجتمع فى رؤوس الناس وأدمغتهم — بل فى طريقة الانتاج ... بل فى اقتصاد المجتمع ! .

وقوة الاتجاه الماركسى اللينينى الدافعة — هى فى اعتماده فى التطبيق العملى على احتياجات التطور للحياة المادية للمجتمع ، وليس فى الأصول الفلسفية النظرية .

وقد سبق فى التعليق على « فلسفة الماركسية » . أن اتضح من التاريخ وشواهده أن « الاقتصاد » ليس وحده العامل الحاسم فى تطوير المجتمعات وقيام بعضها وسقوط البعض الآخر . كما اتضح أيضا بصفة عامة أن الجانب المادى ليس هو الفيصل فى حياة الانسان الفعلية ، وأن التاريخ صنعه أفراد لأنهم أحدثوا أحداثا غيرت من الأوضاع الاجتماعية ...

ولكن المقصود فى جانب « المعنويات » و « الفكر » و « المثل » أنه فوق مستوى التفكير العادى الذى يرتبط بالمحسوس والمشاهد ، ويقف بالايمان عند حد ما يدركه الانسان ببصره وسمعه دون ما يتصور بادراكه العقلى .

والصراع بين « الماديات » و « المعنويات » هو نفس الصراع بين « الطفولة » البشرية والاكتمال أو « الرشد » الانسانى .

وأنصار « المعنى » هم دائما قلة ، وأنصار « المادة » فى العادة كثرة . لأن قانون المجتمع البشرى — وهو لا يتخلف بحال — يحتم أن تكون قاعدته من أصحاب الطفولة . بينما قمته من أصحاب « الاكتمال الذاتى » فى البشرية. ومن أجل هذا سيظل « الضعف » فى الكم ظاهرة الفكر ، وتظل « القوة » فى كثرة العدد طابع المادية .

* * *

وكانت نقمة « لينين » على رجال العهد القيصرى ، وعلى معاونيهم من رجال الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية ، بالغة أشدها ، بحيث ما كادت الدعوة الاشتراكية « اللينينية » تؤتى ثمرتها حتى كانت الثورة العنيفة التى قضت فى غير هوادة وتردد على رجال الحكم البورجوازى وهم رجال العهد القيصرى من السياسيين ، ورجال الكنيسة ، وسالت فيها الدماء حتى لكثرتها سميت بالثورة « الحمراء » .

ولكن ما أن تمكن رجال الثورة الروسية من الحكم فى سنة ١٩١٩ بعد قتلهم القيصر وأسرته فى يونيه سنة ١٩١٨ حتى أعلنوا « الملكية الجماعية » وألغوا حق الملكية الفردية ضمن البرنامج الثانى الذى أعلنه لينين فى المؤتمر الثامن للحزب . وعندئذ لم يتحقق وعد « لينين » لجنود الجيش الروسى فى الحرب الأولى من توزيع الأراضى الزراعية عليهم وعلى الفلاحين المستأجرين كما ألغوا المسيحية كدين تحميه الدولة وتأخذ من مبادئه فى التوجيه التعليمى والسلوكى على السواء .

وبالغاء المسيحية كدين سقط سلطان الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية ، وسقطت مشاركتها فى توجيه الرأى العام الروسى .

وبالغاء حق الملكية ، واعلان الملكية الجماعية فى سنة ١٩١٩ ، اخذت اشتراكية الثورة الروسية اسمها المعروف الآن وهو « الشيوعية » . فالشيوعية كصورة من صور الاشتراكية فى مواجهة الرأسمالية والنظام الديمقراطى الغربى تتميز عن الاشتراكية المعتدلة :

أولا : بأن ملكية المال ملكية عامة شاملة ، لا يجوز للأفراد حق تملكه ومباشرته مباشرة حرة لمصلحتهم الخاصة .

ثانيا : بالغاء الدين لانه سند للرجعية وعقبة فى طريق التقدمية ، ومعوق للأفراد عن الانتاج . واقبال الأفراد عليه ليس لصلاحيته فى ذاته وانما لانه « مخدر » فقط ، كأى مخدر آخر يتعوده الشعب فيضر نفسه ولا يفيد منه الا الكسل والتواكل وعدم الاقبال فى نفس وثابة ، على الحياة التى يعيشها الانسان على الأرض . !

ومع أن الاشتراكية فى أساسها وفى مبادئها العامة انسانية ، تستهدف قيمة الانسان ورفع القيود والحوائل فى سبيل انطلاقه الفكرى ، والفنى ، والعملى وتمييز ما هو انسانى على ما ليس بانسانى فى حياة الانسان — الا أن الشيوعية فى التطبيق العملى مالت فى انتاج الانسان الى المادية الجامحة ، وحكمت الانتاج المادى فى تقييم الانسان ، وآثرت فيه الكم قبل النوع .

كما أن السلوك الانسانى للأفراد غلبت عليه « الحسية » وابتعد عن القيم العليا التى تصور منتهى انسانية الانسان ، عندما يحققها برشده الانسانى .

وبذلك أصبحت حضارة الاشتراكية الماركسية فى النظام الشيوعى حضارة مادية تقوم على :

- العلم التجريبى .
- والمصنع الآلى .
- والانسان الحسى المادى : توجيهه مادى ، وتفكيره مادى ، وسلوكه حسى .

وبالعنصرين اللذين تميزت بهما اشتراكية الشيوعية تعوقت عن طريقهما فى قبول الناس لها فلم تزل غريزة الفرد تدفعه الى التملك والاقتناء ولم يزل تراثه النفسى الذى ورثه فى الايمان والعقيدة يحمله على عدم التخلى عن الدين ، ويدعوه الى الوقوف بجانبه ولو بالتضحية فى سبيله . ومن السهل على

النفس البشرية قبول تحديد ما يميل اليه الانسان بحكم طبعه أو بحكم الوراثة فيه مدة طويلة . ولكن من العسير والشاق حرمانه منه ومنعه من ممارسته أو السعى اليه لتحصيله .

وقد تميزت الشيوعية أيضا بعنصر ثالث هو : أنها ميزت الطبقة « العمالية » وأعطتها حق الرقابة والتوجيه السياسى وجعلت منها « حزباً » لاحكم . ولعلها تأثرت فى ذلك بظروف الدعوة الاشتراكية فى روسيا نفسها . لأن العمال والأجراء هم أصحاب النصيب الأكبر فى الثورة وتحملوا القسط الأوفى فى استقرارها . بالاضافة الى الايمان بالنظرية الماركسية فى حتمية حكم الطبقة العاملة .

وهذا العنصر الثالث بدوره أضعف من قبول الشيوعية ورواجها خارج روسيا كذلك . وهو من شأنه أيضاً أن يضعف تلقيها فى أمل . لأن كل مستضعف ، وكل مظلوم ، ومعتدى على حقه فى الحياة الانسانية ، يرحب بالثورة على الطغيان والاعتداء ولكن على أمل أن تكون هناك مساواة فى الاعتبار البشرى بعد قيام الثورة ونجاحها ، وعلى أن لا يرى تفرقة تمس الاحساس العام الانسانى فيه . ورؤيته بعد ذلك لفريق ممن كانوا مستضعفين ومستذلين يدير سياسة الحكم لأنه ينتمى الى طبقة معينة ، يعيد الى ذهنه ماضى ما قبل الثورة ، ويخرج بالموازنة الى أن العهد الثورى لم يتغير فى جوهره . وكل الذى تغير هو : وجوه بدل وجوه . ولكن الميزات والمنافع والجاه ، بقيت « حقوقاً » فردية أو طبقية ، ولم تصل الى حقوق عامة .

وأيضاً أن هذا العنصر الثالث يضعف من انسانية الاشتراكية الشيوعية ، ويبعدها عن الأساس الثورى لها . وفى اعتقادى أن الشيوعية فى صراعها مع الرأسمالية فى حاجة ماسة الى أن تعيد النظر فى جميع العناصر التى تضعف من انسانيتها ، وتحمل طابع الثورة الانسانية باستمرار .

والرأسمالية تحاول الآن أن تكسب فى مواجهة الشيوعية : بالتوسع فى الرعاية الاجتماعية ، وباعادة النظر من وقت لآخر فى أجور العمال ، وتكافئها مع الانتاج .

وهذا الجانبان من سمات الاشتراكية .

والمراقبون المحايدون من العلماء يرجعون ضعف انتاج الحاصلات الزراعية فى روسيا الى الملكية الجماعية والغاء الملكية الفردية . كما يرجعون ضعف النوع فى الانتاج الصناعى المدنى فيها أيضاً الى عدم توفر الحافز الشخصى بسبب عدم اباحة الاقتناء والى تعقيد جهاز الرقابة والاشراف .

والجهات الرسمية فى الاتحـــاد السوفييتى اعترفت فى تقريرات رسمية بخيبة أمل كبيرة فى الانتاج الزراعى .

وان الخطة السبعية الأخيرة التى وضعت لزيادة معدل الانتاج لم تحقق سوى عشرة فى المائة مما قدر فيها(١) ، ومن أجل ذلك تقدمت هذه الجهات بحلول لزيادة الانتاج ، كان منها :

● تشجيع الحافز المـــادى لدى العاملين فى القطاع الزراعى . وأبرز مجال لذلك هو رفع القيود على عـــدد المواشى المسموح بملكيتها للأفراد فى المزارع الجماعية .

● محاولة التخلص من المركزية فى السلطة ، والتى خلقت نوعين من البيروقراطية ، تمثل عبئاً ثقيلا على الانتاج .

● ضرورة ايجاد مخزون من الانتاج لمواجهة الطوارىء . والمعروف فى التنظيمات ـــ الاشتراكية هو عدم السماح بوجود مخزون كبير ، باعتبار : أن المخزون هو رأس مال معطل . وحيث أن هـــذا الرأسمال ملك للدولة ، فان معنى ذلك تعطيل جزء من الانتاج القومى ...

وقد استقر الرأى على أن لا يكون هـــذا المخزون جزءاً من الانتـــاج الرئيسى وبالتالى يمكن التخلص من مسألة تعطيل رأس المال . وذلك عن طريق دعوة المزارع الجماعية الى زيادة انتاجها عن الحد المطلوب منها فى الخطة . وفى هذه الحالة تحصل الحكومة على الكمية المطلوبة للتخزين من هذه الزيادة ، مقابل مكافآت تشجيعية على زيادة الانتاج عن الحد المطلوب .وتصل هـــذه المكافآت الى حد أن تكون خمسين فى المـــائة من سعر القمح مثلا .

● المساهمة فى رفع مستويات المعيشة وايراد المزارع ، وذلك عن طريق رفع السعر الذى تشترى به الحكومة القمح وعدداً آخر من المحاصيل .

وفى مجال الصناعة ، وكذا فى مجال التجارة ، أدخل الاتحاد السوفييتى بعد سبعة وأربعين عاماً مضت على تطبيق الملكية العامة تجارب جديدة تقوم على تأكيد « حافز الربح »(٢) وعلى التقليل من التخطيط الحكومى المركزى(٣) .

وقد طبقت التجربة الأولى فى مصنع للفحم فى جمهورية أوكرانيا سنة

---

(١) الأهرام المصرية أول ابريل سنة ١٩٦٥ .
(٢) المصدر السابق فى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٥ .
(٣) المصدر السابق فى أول يولية سنة ١٩٦٥ .

١٩٦٤ . وتعرف باسم « الليبرمانية » نسبة الى : بفساى ليبرمان ، الأستاذ بجامعة خاركوف . وازاء نجاحها عمم تطبيقها .

والتجربة الثانية فى مجموعها : محاولة من جانب القيادة السوفييتية لانجاز اصلاحات اقتصادية تقوم : على الربط بين حد أدنى من التخطيط المركزى وقدر أكبر من الحرية للمنتجين والموزعين لادارة مؤسساتهم المملوكة للدولة بطريقة أكثر كفاية .

ويفتح مشروع تجارة التجزئة الجديد الطريق أمام تحسين الخدمات ، وتحسين مظهر المحلات العامة ، ونوافذ العرض فيها ، بحيث تجذب الزبائن . فان المشروع الجديد يترك لمديرى المحلات أن يقرروا بأنفسهم تكاليف التوزيع ، بما فى ذلك أجور البيع ، ونفقات نقل البضائع وصيانة المحلات ، وغير ذلك من نفقات نقل البضاعة الى المستهلك . وابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٥ سيقتصر التخطيط المركزى على تحديدى أرقام المبيعات الكلية ، والأرباح .

ورعاية الحافز الفردى فى الانتاج فى هذه التجارب بجانب الحرية الفردية داخل اطار المسئولية العامة للقائمين على ادارة المصانع ، والمباشرين للحركات التجارية ، والبعد بقدر الامكان عن الربط الوثيق بجهاز مركزى للتخطيط — يقرب مباشرة الاشتراكية فى الملكية العامة من مباشرة الأفراد فى ملكيتهم الخاصة فى النظام الرأسمالى . ومنطق هذه التجارب الحالية فى الاقتصاد السوفييتى : الرجوع من جديد الى الطبيعة الانسانية ، فيما لها من غريزة الاقتناء والملك ، ولكن لا يخشى منه حتى الآن الوقوع تحت اغراء المال والافتتان به والطغيان عن طريقه . وأصبح فى روسيا اليوم صوت يرتفع ويردد تأييد الملكيات الزراعية الخاصة ، ويجعل الملكيات أساساً هاماً لسياسة الحكومة السوفييتية التى تهدف الى رفع مستوى المعيشة(١) .

وان كثيراً من المفكرين العلمانيين يرون فى قضية « التوكل على الله » كمبدأ من مبادىء الدين خطراً على الحافز الفردى فى العمل ، ومقدمة للسلبية فى السعى فى الحياة .. وهم بهذا الرأى يحملون التوكل على الله على معنى « التواكل » وذلك لم يكن يوماً ما مفهوماً للتوكل الا على عهد الضعف للمجتمع ، وجمود الفكر الانسانى عن الحركة ، والتزامه التقليدى وانحطاطه فى الأخذ بحرفيته .

---

(١) جريدة الأهرام فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، نقلا عن الصحيفة السوفييتية الشيوعية « كوميونست » .

ولكن ربما الأقرب الى روح « التواكل » ونتائجه السلبية فى العمل هو الغاء الملكية الفردية الغاء تاما فى النظام الماركسى اللينينى . فنقص الانتاج الزراعى أو الصناعى أو عدم جودته فى النظام الشيوعى فى روسيا أو فى الصين أو فى اى بلد آخر فى أية قارة طبقته يعود الى تواكل العمال وضمان حصولهم على الأجور من قبل الدولة ، قبل أن يعود الى عدم وجود الحافز الفردى .

ان البن مثلا كان محصولا رئيسياً للتصدير فى كوبا فأصبح يوزع بالبطاقات على أفراد الشعب الكوبى لانخفاض انتاجه بعد تطبيق نظام المزارع الحكومية فى ظل الماركسية اللينينية . وكانت روسيا ، وكذلك كل دول شرق أوروبا ، تصدر القمح قبل النظام الشيوعى . فأصبحت بعد هذا النظام تدفع من الذهب فى رصيدها ومن العملات الصعبة ما يغطى حاجة السكان من القمح وتستورده من البلاد صاحبة النظام الرأسمالى ، وهى عدوها الأول .

ان الماركسية اللينينية تأخذ على الدين أنه يمنى المؤمنين به بحياة أفضل فيما وراء الحياة الدنيوية الحاضرة ... فى الآخرة ، وترى ذلك صورة من صور التخدير . ولكنها لا ترى نفسها مصدر تخدير للشعوب التى تتبعها يوم أن تكررت وعودها فى خططها الخمسية والعشرية بحياة أفضل ، ثم تمر الخطة تلو الخطة ولا ترى الشعوب التى أقهرت عليها الا مزيدا من الشقاء وشظف الحياة ومذلة الجوع والعرى ! ! .

ان أتباعها كذلك يعيبون التوكل على الله — على نحو ما سبق — ولكنها ... لا ترى نفسها ضد الطبيعة البشرية . ومصدراً لتعويق الانسان عن الانتاج يوم تلغى الملكية الفردية تماماً — وتضمن الأجور للعمال — لأن الدولة دولتهم — وهم أصحاب السيادة فيها ! ! .

ودعوة الشيوعية الى الالحاد تثير فى طريقها معارضة عنيفة فى أى بلد تبذر فيه بذرتها . ولا يسأل الناس بعد ذلك عما فيها من جانب انسانى — وعما تحاول أن تقوم به لرفع الانتاج البشرى .

والحركات العمالية خارج روسيا لا يجذبها الى الشيوعية قيام الطبقة العمالية بتوجيه السياسة — ومراقبة أجهزة الحكم طالما هناك ضروب أخرى من الاشتراكية توفر للعمال واخوانهم المستضعفين فى المجتمع الرعاية الاجتماعية ، والكرامة الانسانية — وتستجيب لخصائص الطبيعة البشرية فى الملك والاقتناء والايمان والعقيدة .

* * *

في التطبيق الاشتراكي الماركسي في المجتمع الاسلامي

ان الاشتراكية الماركسية فيما يبدو من بكائها — من الوجهة النظرية — على الانسانية المستغلة والمعذبة على الأرض بفعل الرأسمالية والقائمين عليها فى المصانع والشركات والبنوك ، بجانب الاقطاع فى الأراضى الزراعية تظهر بصورة انسانية يكشف عن خداعها التطبيق العملى لمبادئها فى جوانب حياة المجتمع العديدة .

فهذا التطبيق يخلق منها نظاما للسلطة والحكم لغاية السلطة والبقاء فى الحكم والاستمتاع بجاهه ، على أساس من ترديد الشعارات التى تجذب الجماهير الغفيرة الفقيرة لفترة ما ، ثم بعد ذلك على أساس من الارهاب ، والحرمان من الحرية الفردية ، والتتبع البوليسى ، والديكتاتورية العنيفة تساندها القوة المادية . فى أقسى صورها وأبشع الأنواع فى استخدامها .

... كما يخلق هذا التطبيق فى المجتمع الاسلامى ، مع ذلك — ان أخذ بمبادىء الاشتراكية الماركسية اللينينية — الغاءاً لبعض العبادات الاسلامية والحيلولة دون أدائها ، والغاءاً كذلك لبعض مبادىء الدين الاسلامى التى تعد ضرورية فى قيام مجتمع اسلامى وانتسابه الى الاسلام .

على أن ديكتاتورية السلطة فى ذاتها ، والحرمان من ممارسة الحرية الفردية ، واستعمال الغلظة والقسوة واستخدام أنواع أساليب التجسس فى توطيد نظام الحكم ... وغير ذلك مما يلازم التطبيق الماركسى بصفة عامة ، هو مما يأباه الاسلام ، ويعده من صور الجاهلية التى تنكر الايمان بالله ويسيطر عليها طغيان المادية فى اتجاهها وفى آثارها .

وفى ايجـــاز من عرض التطبيق للاشـــتراكية الماركســـية فى أى مجتمع اسلامى يأخذ بنظامها نلاحظ هذه الظواهر فى جوانب التطبيق العديدة .

وربما يبدو للفلسفة الاشتراكية الماركسية بريق يتأثر به بعض السذج من الشبان أو العمال فيقبلون عليهـا ويلزمون أنفســـهم بالعمل فى ســـبيلها ويلتزمون بمقاييسها اللاأخلاقية . حتى اذا قام نظام حكم مؤسس عليها رأوا شيئا آخر ودفعوا فى طريق شاق وشائك ولا يعرفون نهايتها .

يلمسون فى تطبيق هذا النظام :

أولا ــ فى الجانب السياسى والاجتماعى :

(١) انه يحاول تحويل المجتمع الى طبقة واحدة ، والى رأى عام واحد ، وجسم واحد ، عن طريق اخضاع الاقتصاد الى الدولة بالغاء الملكية الفردية ، وعن طريق الغاء نظام الأسرة كوحدة اجتماعية مستقلة ، وأخيرا عن طريق الغاء الوجود الفردى للانسان كوحدة لها استقلالها فى التفكير والخلقية ولها حريتها الفردية .

لكن هل ذلك ممكن ؟

(٢) ألا يخلق هذا النظام الشيوعى أو الاشـــتراكى أو المـــاركسى طبقة حاكمة جديدة متميزة لها السيادة الفعلية بدل تلك التى كانت قائمة فى المجتمع السابق عليه ، وهذه الطبقة الجديدة هى عصابة الحزب الشيوعى أو أعضاء الانقلاب المسلح ؟

(٣) وألا يحقق هذا النظام بما يسميه « العـــدالة الاجتماعية » ، تنزيل مستوى حياة الأفراد فى المجتمع الى الدرجة الدنيا ، بدلا من رفع مســـتوى المعيشة كما يدعى للكادحين والمعذبين فى الأرض نحو مستوى أعلى وأرفع ؟

(٤) وألا يسقط تطبيق هذا النظام فى المجتمع الاسلامى نفقة الأقارب . لأن الكل عندئذ أصبحوا سواء فى الحاجة والفقر ؟

(٥) وألا يسقط تطبيقه كذلك فى أى مجتمع اسلامى نظام الارث ، للسبب نفسه ؟

وألا يجعل المشورة فى الرأى والحكم والسيادة لطبقة معينة لا تقدر على ابداء الرأى واعطاء الشورى ، وهى عوام الناس وغوغاؤهم ؟.

ان هذا النظام يؤكد الغوغائية والجماهيرية فى نداءاته واثاراته ، لا عطفا عليهم وانما استغلالا لهم . والا اذا كان الحكم وكانت السلطة وكانت الشورى

يجب أن تكون بأيدى هؤلاء العامة ولهم وحدهم دون المثقفين والمواطنين الآخرين من رجال الأعمال والسياسة فى النظام الرأسمالى .. كيف تباشر العامة الحكم وتمارس السلطة وتناقش الرأى وتقنن التشريع ، وهى أعجز بالادراك والتصور قبل الفعل والعمل عن المباشرة والممارسة لهذه المهام ؟ ..

(٦) والا يسقط نظام تحويل الملكية الفردية الى ملكية الدولة فريضة الزكاة ، لعدم وجود مال فائض عندئذ فى يد الأفراد يزكى عنه ؟

والا يسقط هذا النظام أيضا فريضة الحج ، لأنه لا يكون هناك بين أفراد المجتمع آنئذ مستطيع بماله يذهب الى مكة ويؤدى هذه الفريضة ؟ .

(٧) والا يعين هذا النظام على الفساد الأخلاقى ، لأنه يطالب بتقويض الأسس الأخلاقية القائمة بدعوى أنها اخلاق بورجوازية ؟

ان هذا النظام بدلا من أن ينقل صراع الفرد من دائرته الذاتية بعد محاولته ممارسة سيادته على شهوة المعدة والفرج الى خارج ذاته من أجل المبادىء وفى سبيل القيم العليا ... يركز على بقائه لصراعه فى دائرة الذات وحدها ، عن طريق اثارة الجانب الحيوانى فى الذات سواء فيما يتعلق بشهوة المعدة أو بشهوة الفرج . وذلك ليشغل الفرد نفسه ويترك المجال الخارجى وراءه تمارس فيه « عصابة » الحزب الشيوعى أو « عصابة » الانقلاب سيادتها من غير منازع لها وتستمتع بمتع الحياة المادية وحدها دون أن يكون لفرد آخر وراء أعضاء هذه العصابة حق المطالبة بالمشاركة فيها ..

... ان هذا النظام يدعو أفراد المجتمع للتهيؤ لاستقبال نعيم الغد ورخائه المادى ، ويلح فى الدعوة الى ذلك !. وما يزال يدعو ويدعو ويمر الغد تلو الغد ولا يرى هؤلاء الأفراد سوى الزيادة فى الفقر والحرمان ، وسوى الشقاء والكبت ، فى الوقت الذى يسيل لعابهم فيه من أجل المعدة وتخيل الاستمتاع بمتعة الأكل والشرب أو بمتعة الملبس أو المسكن أو بالراحة فى الانتقال والسفر ، فأفراد المجتمع من فرط الحاح الدعوة نحو الغد «الأفضل» فى شغل شاغل فى ترقب الأمل عندما يجلو حصار الحرمان عن أفواههم ولكنهم فى الوقت ذاته فى شغل شاغل كذلك — بسبب مرور الغد الأفضل بدون ما يحمل معه من الأمل المرتقب — فى ترتيب دفع أذى الضنك وشقاء الحرمان وعسر الحياة اليومية عن أنفسهم وأولادهم وأسرهم . فهم مشغولون دوما بالمعدة وحدها : يؤملون أن تملأ ساعة ما ، وتؤرقهم حقيقة الحرمان ويتلقهم السعى الى انقاذ أنفسهم من الجوع .

... ثم لكى يلهيهم هذا النظام الاجتماعى الماركسى قليلا عن التفكير فى المعدة التى وعد بها بملئها وهى خاوية أبدا ... يوجه أنظارهم الى الفرج

ومتعته الحيوانية ويقوض على مرأى ومسمع منهم كل قيد نفسى أو خلقى يحد من متعة الفرج — كما يدفع كل مسئولية تترتب على المباشرة الجنسية على أى نحو ما . فكل ما قيل عن الأسرة فى المجتمعات السابقة على هذا النظام : من المحافظة على الأسرة ومن شرعية المعاشرة الجنسية بين الزوج والزوجة فى الحدود التى رسمت لها ، وعن نسبة الولد الى أبيه الشرعى والحرص على صيانة لما يسمى بالحقوق فى الارث وغيره ، وعن المحارم من النساء وعن التحصين للمرأة وعدمه ... كل ذلك يسميه هذا النظام مما خلقته الرجعية الدينية والأخلاقية !! وعليه يجب امتهانه وعدم اعتباره !!

... لم تعد للأسرة حرمة ، ولا للزوجية حرمة ، ولا للأولاد حرمة فى هذا النظام فالصين الشيوعية التى تدعى لنفسها أنها تمثل الاتجاه الماركسى الأصيل وتطبق النظام الاشتراكى فى وضوح وعدم انحراف ... تطالب بثورة أسرية — على غرار الثورة الثقافية التى أعلنتها طوال عام ١٩٦٧ — تقضى على كل التقاليد والعادات فى الأسرة وتتيح للأزواج والزوجات التبادل ، كما تطلب الى الوالدين العمل على تبادل الأولاد ، وتحول دون الطاعة فى الأسرة لغير الذين لا يرتبطون بتفكير الزعيم « ماو تسى تونج » .

وبذلك يصبح الفرج ملهى ، والزنا مشروعا ، والولد اللقيط أو على فراش الغير له اعتباره الشرعى والاجتماعى .

فقد كتبت صحيفة « الابزرفر » البريطانية — نقلا عن وكالة الصحافة الفرنسية — فى عددها الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ ما يأتى :

« ان حركة النقد لانحدار الأنساب التى أثارتها « الثورة الثقافية » امتدت الى حياة الأسرة ، كما عرف اليوم .

« فصحيفة Wen Hui Pao التى تصدر فى شنغهاى أعلنت ذلك فى مقال لها تحت عنوان : « مواجهات نقد الأسرة عمل ممتاز » . ذلك النقد الذى يوجه هجوما غير مباشر لذلك الموقف الملىء بالاحترام الذى لم يزل يقفه كثير من أبناء الصين تجاه الأسرة .

وأعلنت الصحيفة : **« ان تبادل الوالدين والأطفال ، أو تبادل الأزواج والزوجات ... ستكون له نتائج مثمرة ، رغم أنه فى بعض الأحيان سيكون مثيرا . »**

ولنأخذ مثلا أحد أحياء مدينة شنغهاى — يقول المقال : فعاصفة الثورة العمالية الثقافية العظيمة نفذت الى كل أقسام المدينة كوحدة تنظيمية اجتماعية أساسية ، بحيث أن الأسرة كسحت المثل القديمة والعادات والتقاليد ، بعيدا

عنها ، تلك المثل والعادات والتقاليد التى خيمت آلاف السنوات على الحياة . ولأول مرة منذ انشاء « المجموعات الشعبية » تقدم الصينى الشيوعى القديم فى تحطيم هذه المثل والتقاليد والعادات ، وأعاد صياغة الوحدة الأسرية على اسس جديدة .

وقد أكدت الصحيفة « انه الآن لم يعد هناك مكان للمثل الميتة والفكر البورجوازية ، على العكس من الحركات الأسرية السابقة . وتأسيسا على ذلك يجب على الأسر أن تتجه الى فصول الدراسة ، وتطلب فكر « ماو تسى تونج » . كما يجب أن تعلق صورته فى كل منزل لها ، وتقرأ كتبه وتتغنى بفكره . وفى الأمور الهامة للدولة يجب أن تناقش على نحو يكون تفكيره هو صاحب الفصل والرأى الأخير فيها .

« ومن حيث الطاعة فى الأسرة يفضل أن يكون الخضوع لأولئكم الذين تتفق تعاليمهم مع تفكير « ماو تسى تونج » بدلا من الخضوع لبعض الناس الآخرين » .. اهـ

اباحية حيوانية فى المعاشرة الجنسية ، وفراغ فى المعدة ، وحرمان من ضرورات الحياة الدنيا ... يدفع الفرد حتما الى البقاء بصراعه وطاقته فى هذا الصراع داخل حدود الذات وحدها وفى سبيل الذات ، وليس فى سبيل غيرها من مثل أو قيم ، ان كانت هناك مثل أو قيم عليا للمجتمع .

ومن ثم يمارس الحكام الأوصياء أصحاب السيادة على المواطنين فى هذا النظام — وهم أعضاء الحزب أو عصابة الانقلاب — أساليبهم فى الحياة العامة للمجتمع ، اقتناصا للمتع المادية فى الملكية التى تحولت الى الدولة ، واستمتاعا بجاه الحكم ، وتحكما فى الملايين الضعفاء ، وهم جميع من عداهم فى المجتمع من الذين جردوا من حق التملك للمال ومن حرية العمل والسعى ومن حرية الرأى والنقد ، ومن حرية التظلم وطلب المراجعة ، باسم الاشتراكية ونظام تطبيق العدالة الاجتماعية وتحرير الفرد من استغلال رأس المال والاقطاع !!. وغير ذلك من الشعارات الخادعة والتى ليس لها مدلول واقعى سوى : « انسخرة الجماعية » والاستعباد الجماعى وتجريد الانسان من خاصيته : العقل والقلب ومن وظائفهما فى التفكير الحر والايمان بالله .

ان المجتمع السليم هو الذى يعد أفراده أولا للتغلب على شهوات النفس بالتحكم فيها والسيطرة عليها ، وذلك بتكوين الارادة القوية . وطريق تكوينها هو اقناع النفس بخفة وزن المتع المادية ، مع التدريب على الحرمان منها على فترات ..

فاذا استطاع الفرد أن تكون له سيادة على نزواته وشهواته ... أمكنه عندئذ أن يشارك بالرأى السليم فى مصير مجتمعه ، وأن يمارس حرياته الفردية أو حقوقه المدنية فى مساواة تامة وبطريق بعيد عن الايذاء والاضرار بالغير .

ان « الكفاح » الذى ينظمه المجتمع الشيوعى ويطالب به أفراده هو فى واقع الأمر دعوة الى اثارة الحقد وتجسيمه فى نفوس الذين يسميهم بـ « العامة » ودفعهم نحو التخريب لا للعلاقات بينهم وبين غيرهم فحسب ، وانما للقيم الانسانية والحضارة البشرية قبل دفعهم لتخريب المصانع والاستيلاء عليها وحرق المحاصيل الزراعية أو اهمال الزراعة فى أراضى الأغنياء والموسرين .

ان هذا الكفاح لا يمكن أن يكون لحساب الانسانية ولا لاقامة مجتمع انسانى فاضل . انه بالأحرى توجيه ممن يريدون السيطرة والحكم ولا يملكون سوى اشاعة الفوضى ونشر الاضطراب والهاء العامة بشعارات لا تتحقق اطلاقا ، وتملقهم بالمبالغة فى تقييمهم واضافة امكانيات وطاقات لهم لا يستطيعون ممارستها ان فهموها ووقفوا على حدودها .

وشتان ما بين وظيفة « الجهاد » فى الاسلام ووظيفة « الكفاح » فى الايديولوجية الماركسية المادية الالحادية ..

فالجهاد فى الاسلام يستهدف تحقيق المبادىء الانسانية العليا سواء عن طريق صيانتها من الاعتداء عليها أو عن طريق تحريرها واستخلاصها من طغيان من حاول أن يطمس معالمها . انه لا يستهدف تحرير أرض بقدر ما يستهدف ذات المبادىء العليا وبقاءها خالصة من كل قيد أو عائق يحول دون نفاذ اشعاعها فى المجتمع البشرى .

... ان الجهاد فى الاسلام هو القتال فى سبيل الله :

« وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ، فان انتهوا فان الله بما يعملون بصير »(١) .

« يا أيها النبى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ، ومأواهم جهنم ، وبئس المصير »(٢) .

« ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ، يقاتلون

---

(١) الأنفال : ٣٩ (٢) التحريم : ٩

فى سبيل الله فيقتلون ويقتلون ، وعدا عليه حقا فى التوراة والانجيل والقرآن ، ومن أوفى بعهـــده من الله ، فاستبشروا ببيعكم الذى بايعتم به ، وذلك هو الفوز العظيم »(١) .

... لم يستهدف اذن سلطة وجاها وحكما ، ولم يستهدف كذلك احتكارا فى مجال اقتصادى أو تحكما فى موقع جغرافى أو سيادة على طبقة أو شعب أو أمة ، ولم يستهدف أيضا تغريرا بعامة النـــاس وخداعا لهم وصرفهم عن ممارسة حريتهم والشعور بكرامتهم ، أفـــرادا وأسرا ، الى ربطهم فى عجلة صراع عالمى خلفه لا تعرف نهايته الا بالوعد الكاذب والمنطق الحاقد .

أما « الكفاح » فى المخطط الايديولوجى الماركسى فهو تسخير العامة أو الطبقة العاملة فى سبيل التقـــويض والتخريب تحقيقـــا لزعم وضعته هـــذه الايديولوجية بأنه من الحتميات التى لابد من وقوعها وهو رخاء الطبقة العاملة عن طريق ممارستها السلطة السياسية فى مجتمع الغد وتملكها وحدها لوسائل الانتاج فيه ، صناعة وزراعة .

... هو بالأحرى دفع الى الانتقام .. انتقام الفقير من الغنى . انتقام يوصل الى افتقار الغنى دون أن يســـهم فى ثراء الفقـــير وزيادة دخله ورفع مستوى معيشته المادية . هو انتقـــام ينتهى الى الهدم : هـــدم الحضـــارة الانسانية ، وهدم العلاقات البشرية .. وليس الى البقـــاء . اللهم الا بنـــاء القوة المادية للتوسع فى الانتقام وعمليات التخريب والتقويض .

... هو فى الأجدر سوق الناس فى المجتمعات الى خصومات مصطنعة والى حزازات مفترضة وصراعات مختلفة لافســـاح مجـــال الحيلة المادية الى العصابات التى تثير القلق والحروب الطبقية باسم « السلام » وتدعو الى الرق الجماعى باسم « الحرية » وتعد بالشقاء المادى باسم « الغد الأفضـــل » ، وتتحدث عن « التحرر » وهى تكبل ، وعن محاربة الاستغلال وهى تمعن فيه وفى أساليبه .

... تلك العصابات التى لها اسم « الحـــزب الواحـــد » أو التنظيم السياسى فى التحالف القوى أو اتحاد قوى الشعب العاملة .

ان الجهاد فى سبيل الله هو طريق الانسانية فى حياتها ، وان الكفاح فى المخطط الايديولوجى للماركسية المـــادية الالحادية هو طريق البشرية نحـــو فنائها . ان هذا الأخير هو الطريق لتحويل المجتمع الانســـانى الى قطيع من

---

(١) التوبة : ١١١

الحيوان يدرب على الاستسلام فى التبعية والخضـــوع عن طريق التعـــذيب والارهاب والحرمان .

شتان اذن بين الجهاد فى الاسلام والكفاح فى الماركسية للمادية أولهمـــا سبيل الى السمو : سمو النفس والمجتمع معا . وثانيهما سبيل الى الانحطاط والتدهور فى العلاقات والسلوك والقيم الانسانية .

(٨) والا يعين هذا النظام أيضـــا على « السلبية » و « اللامبـــالاة » و « تثبيط » الهمم فى الانتاج والعمل ، لأنه يحد من النشاط الفردى ومن انطلاق الفرد فى سعيه وخالقيته ، وينزل صاحب النشاط والكفاية الى أدنى المستوى الذى هو للعامة وللجماهير ؟ انه على وجه التأكيد يجمد الزيادة فى الطاقات والكفاية عن الحد المعتاد .

(٩) وأليست « مركزية التخطيط » مصدرا للجمود والتعويق فى الحركة كالايمان « بالقدر » فى الاعتقاد بمعناه السلبى فى حياة الأفراد .

* * *

ثانيا ــ فى دائرة الاقتصاد :

(١٠) ان تحديد الأجور والدخول للأفراد بحد أدنى وحد أعلى فى النظام الاشتراكى يتبع « القيمة » كما يعرفها كارل ماركس .

و « القيمة » ليست هى ثمن الســـلعة فى مادتها الخام والأجـــر على ساعات العمل لصنعها . وانما « القيمة » هى مدة النشاط الانســـانى التى يجب أن تتعهده الدولة منذ طفولة الفرد وترعاه الى الوفاة ، ويخلق القدرة على الانتاج .

وتعهد الدولة للنشاط الانســـانى فى الفرد يتمثـــل فى أداء الخـــدمات التعليمية ، والصحية ، والسكانية ، والغذائية والترفيهية للأفراد جميعـــا كواجب على الدولة قبل الأفراد .

ومن ثم : عمل الفرد واجب يؤدى منه نحو الدولة بدون مقابل ، كمـــا تؤدى الدولة جميع أنواع الخدمات للأفراد أيضا بدون مقابل .

وما يعطاه الفرد حينئذ من الدولة فى صورة أجور أو دخول هو «تعويض» له عن بعض هـــذه الخـــدمات التى لم تؤدها له ، أو هو مســـاهمة منها فى أدائها له .

● واذن لا تخضع الأجور والدخول فى النظام الاشتراكى فى تحـــديدها الى كمية الانتاج كثرة وقلة ، كما هو الحال فى النظام الرأسمالى .

فهذا النظام الرأسمالى ــ لأنه يتيح الفرصة لاستغلال الأفراد بعضهم لبعض ــ يربط الأجر بالانتاج ، على معنى : أن صلة رب العمل بالعامل هى صلة مؤقته تتمثل فى انجاز العمل المؤجر عليه على حسب مواصفات صاحب العمل ، وعلى حسب ما تقتضيه الاحتياجات لانجاز العمل ، مقابل أجر معين على هذا الانجاز ، يخضع لمقاييس الانجاز نفسها ، وهنا يختلف فرد عن فرد فى الانجاز ، كما يختلف فرد عن فرد فى مقدار الأجر . وكلما جد الفرد كلما حصل على أجر أكثر ، وكلما أبطأ أو أهمل كلما حصل على أجر أقل أو قلت الفرصة لديه لعرض عمل عليه من صاحب العمل .

وتوقيت الصلة والعلاقة بين صاحب العمل والعامل بفترة انجاز العمل يجعل صاحب العمل غير مسئول عن العامل قبل هذه الفترة فى عهد طفولته ، وفى أوقات تدريبه على العمل وقبل حصوله على درجة من المهارة فى العمل تمكنه من مباشرته مباشرة مستقلة ، كما تجعله ــ أى صاحب العمل ــ غير مسئول كذلك عن العامل بعد فترة انجاز العمل فى وقت عجزه أو شيخوخته .

ورعاية العامل قبل مباشرته العمل وهو صغير ، وكذا بعد عجزه عن ادائه وهو كبير يتكفل بهما رب الأسرة قبلا ، وأبناؤه أو أقاربه بعد ذلك . والأسرة اذن فى النظام الرأسمالى حجر الزاوية فى التكافل ، بينما هى قليلة الأهمية فى النظام الاشتراكى . اذ المجتمع فى هذا النظام هو الذى يقوم بالرعاية من المهد الى اللحد كما هو المفروض ! .

والنظام الاشتراكى يقوم اذن مقام رب العمل وكذا مقام رب الأسرة والأبناء والأقارب فيها معا بعد وفاة رب الأسرة .

● وأداء الواجب فى العمل هو لهذا مصدر الانتاج فى النظام الاشتراكى ، وليست الحوافز الفردية . فان هذه الحوافز هى الأساس فى زيادة الانتاج فى النظام الرأسمالى ، كما هى أساس أيضا للحصول على درجة الاجادة فى العمل فى هذا النظام .

وهذا الفارق فى النظامين الرأسمالى والاشتراكى يرجع الى معنى الأجر عن العمل لحساب شخص أو مجموعة من الأشخاص فى شركة تستثمر رأسمال خاص من جانب ، والى أداء العمل للدولة ككل لا يتميز فيها واحد عن آخر بملكية شخصية وينفرد بها من جانب آخر .

...هذا الفارق يرجع الى وضع الفرد فى المجتمع الاشتراكى أو الماركسى من جهة ، والى وضع الفرد فى المجتمع الديمقراطى الرأسمالى من جهة ثانية :

فوضع الفرد فى المجتمع الاشتراكى الماركسى هو وضع جزء من كل أو ترس فى عجلة الانتاج ، بينما له وضع خاص وذاتية خاصـــة فى المجتمع الديمقراطى الرأسمالى مستقلة عن ذاتية الدولة . بل الدولة فى هذا المجتمع ليس لها كيان مستقل . وانما وجودها مرهون بوجود أفرادها واتفاقهم على قيامها واستمرارها .

وطالما النظـــام الاشتراكى للدولة يفترض فيه أنه : يمكن الرعاية (١) للفرد فى طفولته وقبل قيامه بالعمل فى دائرة الانتاج ، وكذا بعد عجزه عن أداء العمل لاصابة فى العمل أو الشيخوخة ... فليس هناك معنى للحافز الفردى المادى للتشجيع على الانتاج . والا تحول هـــذا النظام الاشتراكى الى ضده وهو النظام الفردى أو الرأسمالى ، اذ الحافز الفردى فى النظام الرأسمالى هو نتيجة العلاقة المؤقتة بين العامل وصاحب العمل من جهة . ومن جهة أخرى هدفه من جانب العامل الحصول على مدخرات تعينه على سد تكاليف الحياة عند العجز عن العمل بسبب الاصابة أثناءه أو الشيخوخة ، كما تعينه على أداء الرعاية الواجبة لأفراد الأسرة وهم صغار قبل مباشرتهم العمل .

ومن هنا كان ثبات الأســـعار للسلع الاستهلاكية ولخـــدمات التى تحصل الدولة عليها أجورا ظاهرة للمجتمع الاشتراكى . لأن هذا المجتمـــع لا يعرف مبدأ : « العرض والطلب » ـــ كما لا يعرف من قبل : مبدأ الحوافز الفردية .

اذ مبدأ : « العرض والطلب » هو من مداخل « الاستغلال » فى النظام الرأسمالى وقد يكون وسيلة « للاحتكار » ومن ثم يصبح وسيلة لقلة العرض فيزداد الطلب ، وتبعا لزيادة الطلب ترتفع الأسعار ، ويحصل أصحاب رؤوس الأموال بسبب ذلك على أرباح خيـــالية . ولا يعنيهم حينئذ معنى خلقى ، كما لا تقف فى طريق استغلالهم عقبة من قانون أو سلطة تنفيـــذية طالما : « المال يحقق مالا » . سواء بالرشوة أو البيع والشراء .

---

(١) فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا كأحد زعماء الأحزاب الشيوعية وضع خطة لرعاية أفراد مجتمعه من « المهد الى اللحد » . وذلك بموجب حضانة الدولة للأولاد بعد مضى شهر على ولادتهم على أن يراهم آباؤهم كل اسبوع مرة ... الى الانتهاء من المدارس الثانوية . وذلك بأن تكون رعايتهم أولا فى رياض الأطفال ثم فى المدارس التى لها نظمها الداخلية على اختـــلاف مراحلها . وأدخل هذا النظـــام أولا فى منطقة يبلغ عدد ســـكانها ٢٢٥ نسمة .

فاذا أخذ المجتمع الاشتراكى صـــاحب القطـــاع فى الملكية بمبدأ : العرض والطلب ... فان الأمر عندئذ يكون أشنع وتكون عواقب الاستغلال ابشع : لأن الدولة تكون هى المستغلة ، وهى الحاكمة وصاحبة السلطة ، وهى التى تعرض وتبيع ، وهى التى تتحكم فى الأسعار . وفى الوقت نفسه لا ترفع الأجور أو ما يسمى « عوضا » عن الخدمات التى تعهدت بها عندما أخذت بالمبدأ الاشتراكى الجماعى ورعاية الأفراد من : « المهد الى اللحد ».

وشناعة أخذ المجتمع الاشتراكى صاحب الملكية العامة بمبدأ العرض والطلب تتجلى فى أن الأفراد ممنوعون بحكم الغاء الملكية الفردية من السعى واستخدام طاقاتهم فى زيادة دخولهم عن طريق مباشرة « العمل الحر » ، فهم مقيدون بحكم التطبيق الاشتراكى بما تسنده الدولة اليهم من عمل وبما تعطيه عنه من أجر . ولا خيار للفرد فى القبول والرفض . بل هو أشبه بالمكره ، سواء فى قبول العمل أو فى قبول الأجر عليه .

ويوم لا يستطيع بامكانياته البشرية الخاصة ونشاطه الخلاق أن يزيد من دخله ، فهو يواجه زيادة الأسعار التى فرضتها الدولة ، بكثير من القلق والتعقيد فى حياته اليومية وحياة أسرته ، ويقف حيالها عاجزا الا اذا سلك طريق الانحراف .

وعندئذ لا يساعد النظام الاشتراكى للمجتمع على : « أداء الواجب » .. المفروض عليه نحو الدولة ، كما لا يساعد على تنمية الوعى الاجتماعى أو ما يسمى بالخلق الاشـــتراكى . لأن القلق فى مواجهـــة زيادة الأســـعار للسلع الضرورية والتى دفعت اليه الحاجة الملحة فى « الموازنة » بين الدخل وتكاليف المعيشـــة لدى الأفراد .. سيحمل حتما على الانحراف ويخـــل بالأمانة . وساعتئذ تكثر السرقة والرشوة ، حماية « للوجود الشخصى » والقانون الذى يجعل فى هذا الوقت عقوبة على السرقة والرشـــوة ، أية عقوبة ... يكون مجافيا للصواب ولطبيعة الأشياء ، ومخالفا فى الوقت نفســـه لما التزمت به الاشتراكية أو بما الزمت به نفســـها ، وهو الرعاية الاجتماعية التامة « للأفراد من المهد الى اللحد » .

ومع هذه الشناعة سيتعرض الفكر الاشتراكى نفسه للتشكك فى قيمته فى دائرة التطبيق العملى .. وربما يحكم عليه مسبقا بأنه مخيب للآمال ، ومعرض أفراد المجتمع لحالات القلق . بدلا من أن يطمئنهم فى حياتهم .. وبأنه أيضا دافع لانخفاض مستوى المعيشة ، بدلا من الوعود برفع هذا المستوى .. وبأنه عامل كذلك على تحويل « الجنة » التى يبشر بها هذا الفكر الى صحراء قاحلة ليس بها شجرة واحدة تظل انسانا ولا زرع يثمر ، ولا ضرع يدر لبنا أو يؤكل لحمه فينتفع به انسان .

واذن زيادة أسعار السلع الضرورية من قبل الدولة فى المجتمع الاشتراكى لا يضعف القيم الأخلاقية فى أداء الواجب نحو الدولة والمجتمع وصيانة المال العام فحسب ، بل ان انهيار خلق الأمانة فى الأموال العامة سيقلب المبدأ الاقتصادى الاشتراكى الذى تتميز به الاشتراكية — وهو مبدأ السرعة فى زيادة الاستثمارات لمواجهة رفع مستوى المعيشة وايجاد فرص العمل أمام الزيادة المطردة فى عدد السكان — رأسا على عقب : نظرا للنقص المستمر فيها يوظف من استثمارات جديدة ، نتيجة للنقص فى الارباح أو نتيجة لخسارة الانتاج ، بفعل السرقة وقبول الرشوة ..

ولا يخلو الآن مجتمع ماركسى مارس التطبيق الاشتراكى ، دون عناية دقيقة بمبدأ « الرعاية من المهد الى اللحد » ، فزاد فى أسعار السلع الاستهلاكية وخاصة الضرورية منها نتيجة لخفض الانتاج أو كثرة تكلفته بسبب انعدام المهارة الفنية لدى العمال أو بسبب التكديس فى توظيف الأيدى العاملة فى الوحدة الانتاجية زيادة عما تحتاج اليه .. لا يخلو هذا المجتمع من مفاسد السرقة والرشوة ، بجانب اللامبالاة فى أداء الواجب وبجانب الوقوف بالانتاج فى دائرة « الذاتية » أو فى دائرة الأنانية الفردية ، بحيث لا تراعى الا المصلحة الشخصية فى العمل والانتاج ، دون اكتراث بما يسمى بالمصلحة العامة .

وهذا هو أقسى صورا تناقض فى المجتمع الاشتراكى .

.. فبينما يستهدف المجتمع الاشتراكى أصلا القضاء على « الفردية » و « الذاتية » اذا فى التطبيق غير الواعى وهو التطبيق الجزئى ينحدر الى بعث الفردية واحياء الذاتية التى تنكر وجودا آخر ، وهو وجود الفرد أو وجود المجتمع بجانبها .

.. وهو تناقض أقسى من تناقض « الطبقية » ذلك التناقض الذى يبرر وجود الفكر الماركسى فى جملته ، كما يبرر استخدام الوسائل اللا أخلاقية فى فرض نظام معين للحكم تقوم عليه .. هو تناقض لا يرتفع ولا يزول فى المجتمع الاشتراكى الا اذا عاد واعتبر خصائص الطبيعة البشرية فى جدها واتقانها للعمل — ان أتيحت لها فرصة المنافسة رأتيح لها الانطلاق — على أساس من الحافز الفردى المادى أو المعنوى .

● ان قيام المجتمع الماركسى فى أى مكان هو دليل على افلاس الأخلاق من جانب ، وعلى العجز عن نشر السلوك الانسانى الكريم فى المجتمع من جانب آخر ... وقبل ذلك دليل على ضعف القيادة وركونها الى التبعية وجنوحها الى شهوة الحكم ..

ان مباشرة الماركسية فى نظام الحكم يستهدف من المطبقين لمبادئها احتكار الحكم والاحتفاظ به فى أيدى حفنة قليلة من الأفراد تتمتع بجاهه ، كما تتمتع بموارد الاقتصاد القومى كيف شاءت ، وأنى شاءت ، ومتى شاءت .. كأن هذه الموارد ملك خاص لهذه الحفنة القليلة !!

وهذه الفئة القليلة كما تحتكر الحكم ، والمال ، والانتفاع به .. تحتكر القوة باسم الجيش الوطنى كوسيلة لارغام أفراد المجتمع على الطـــاعة وكبتهم وفرض نوع من التوجيه الخاص والتفكير المعين عليهم .

ان الحكم الماركسى هو لتمييز طبقة معينة ضـــد الطبقـــات الأخرى ولكن باسم الغاء الطبقية وباسم القضاء على « التناقض » فى المجتمع !!

* * *

ثالثا ــ فى الحرية الفردية :

(١١) وتبعا لنظرة الماركســـية للفرد على أنه : « جزء من كل » .. وعلى أنه : « ترس فى عجلة الانتاج » يجرى التطبيق الاشتراكى فى سبيل ما يدعيه من المحافظة على المجتمع ككل وفى سبيل قدسية الحـــزب الواحد أو قدسية النظام السياسى فى اتحاد قوى الشعب العاملة على أن يستتبع انتهاك ما يسمى « بحرمات الفـــرد » . وهى : حرمات المال ، والنفس ، والعرض ، والمسكن ، وأن يتدخل تدخلا شائنا وبغيضـــا فيما يسمى بالحقوق المدنية :

● فملكية المال الخاص وان كانت غير قائمة فى النظام الاشتراكى بحكم قيام ملكية القطاع العام أو ملكية الدولة ، الا أن السلطة القائمة على هذا النظام تبيح لنفسها حق مطاردة المال المدخر لفرد من أفراد المجتمـــع اما مباشرة أو عن طريق فرض الحراسة ، ان اشتبهت فى ولائه للعهـــد صـــاحب السلطة ، أو ان أراد هذا العهد أن يؤمن نفسه ضد المؤامرات المتوقعة أو المتوهم وقوعها ضـــده فى القريب أو البعيد . ولم يخل مجتمع اشتراكى حتى الآن من ادعاء المؤامرات أو من تلفيقها ضد فئة أو أخرى واتخاذ ما يدعيه أو ما يلفقه منها مبررا للتدخل فى مصادرة المال المدخر لفرد أو لأفراد ، وكأن الحديث عن المؤامرات فى المجتمع الاشتراكى ــ من فرط كثرة ما يدعى منها ــ ملهاة تتيه فيها يقظة الأفراد وتنجذب نحوها أبصارهم واسماعهم ، حتى لا تتجه الى قصور الاشتراكية فى توصيل ما وعدت به من

رخاء اليهم ، أو حتى لا تتجه الى امتيازات العصبة الحاكمة التى تتمتع بها وحدها على حساب الكادحين .

وعلى أية حال ليست للمال الخاص فى حساب جار أو لمدخر حرمة تحول دون الوقوف عليه من جانب السلطة القائمة ودون تتبعه . وليس هو أيضا ببعيد عن هذه السلطة فى أى مكان ، وفى أية صورة من الصور العينية .

● ... وحرمة النفس تكاد لا توجد فى مواجهة مصلحة الحزب الحاكم الوحيد أو الطبقة الحاكمة فى النظام الاشتراكى . ومذهب « البراجماتزم » أو مذهب المصلحة الذاتية يلعب الدور الأول فى انتهاك حرمات الأفراد بممارسة الوان التعذيب المختلفة والقتل أحيانا دون محاكمة وفى غير اعلان عنه .. فاذا نجا بعض الأفراد من التعذيب أو القتل فارهاب المباحث والمخابرات سيكون سيفا مسلطا على الرؤوس ، بحيث لا يدع وقتا ولا مجالا لتفكير أو لتصوير أى فرد تشتم منه معارضة أو يشتم منه نقد للنظام أو للحزب ، فضلا عن القيام بالفعل بانقلاب او بثورة اخرى ضد النظام الحاكم .

ومن أجل ذلك الارهاب لا يعنى استمرار الحكم الماركسى لفترة طويلة فى مجتمع اشتراكى ما ايمان الأفراد به ورضاهم بقيامه : وانما يعنى بالأحرى سيطرة قوة الارهاب وانتشار وسائل التعذيب فى المعتقلات .. يعنى فى الدرجة الأولى انتهاك حرمة النفوس واباحة قتلها فى سبيل النظام والحزب أى فى سبيل مجموعة تولت الحكم وباشرت الرقابة فى المصالح الحكومية وفى مؤسسات القطاع العام .

● .... « والعرض » ليس له مدلول فى النظام الماركسى ، فضلا عن أن تكون له حرمة .. فأكثر الوسائل استخداما للحصول على اعتراف « المشتبه فى ولائهم للنظام القائم هو الاعتداء أمام المعتقل على عفاف زوجته أو على عفاف أخته ، أو أمه ، أو بنته ، أو أية قريبة له ، أو اللواط به ، فى صورة وحشية تنفر منها الكرامة البشرية ، بغية حمل المعتقل ودفعه للاعتراف مقابل انهاء هذا الفعل الشائن . وكلما تحفظ المعتقل باعترافه كلما زادت الوحشية فى الاعتداء على عرضه فى مواجهته ، وهو مقيد الحركة لا يستطيع سوى أن يقبل الأذى والاهانة وازدراء انسانيته .

● .... « والمسكن » هو أضعف الحرمات فى تهجم التطبيق الماركسى عليه وتعريضه للتفتيش المتكرر من وقت لآخر ، وبالأخص فى ظلام الليل وسبات الساكنين : فلا استئذان ، ولا استئناس قبل الدخول ولا

سلام عند اللقاء . وانما التسلط والتخريب عند التفتيش ... وانما الاهانة والاستفزاز عند السؤال (١) .

---

(١) ان ثورة مارس سنة ١٩٦٨ فى تشيكوسلوفاكيا ضد الكبت السياسى والتعبير عن الرأى تمخض عن « برنامج عمل جديد » يتضمن ضمانا لحريـــة التعبير والتحرر القومى . « وقد اقترح البرنامج فى تعديل رئيسى بالنســـبة لدولة شيوعية :

فصل أجهزة أمن الدولة الى وحدتين مستقلتين : احداهما للدفاع عن الدولة ضد أعدائها فى الخارج والأخرى لمكافحة الجرائم فى الداخل والمحافظة على الأمن العام .

« ويقضى هذا التعديل بألا يسمح لأى من الوحدتين بازعاج المواطن التشيكى العادى بسبب ما يعتنقه من آراء سياسية .

وقال البرنامج فى هذا الصدد :

« انه ينبغى على كل مواطن أن يسلم يقينـــا ان معتقـــداته وآرائه السياسية ونشاطه الشخصى لا يمكن أن يكون هدفا لاهتمام بوليس أمن الدولـــة » .

ومن الاصلاحات الأخرى التى تضمنها البيان :

استقلال المحاكم عن أية عوامل سياسية ،

والغاء الرقابة « الأولية » على الصحف . وهى التى تعطى للرقيب حق الغاء أى مقال بدون أن يكون للصحيفة حق المناقشة .

كما تضمن قانونا جديدا للصحافة يحدد بوضوح حدود الدولة فى التدخـــل والنشر .

كما تضمن البيان اصلاحات أخرى :

تقضى بحق السفر الى الخارج والبقاء هناك ،

وقانونا جديدا للانتخابات ينطوى على أسس ديمقراطية لانتخابات تجرى نهاية العام ومزيد من الحرية فى اختيار المرشحين .

كما قضت هذه الاصلاحات باقامة نظام برلمانى أكثر قوة .

« أما فى المجال الاقتصادى فقد أوضح البيان : أن السلطات ســـوف تسمح للقوى الطبيعية للسوق بالعمل للمســـاعدة فى الوصـــول الى نظـــام سعرى أكثر منطقية .

« وقال البيان التشيكى فى اشارة واضحة الى نظام الحكم الذى كان قائما خلال رياسة « نوفوتنى » :

« ان الكيان السياسى الجديد يجب أن يكون ضمانا ضد العودة الى نظام « التحكم القديم » . =

بينما الاسلام يشدد فى الحفاظ على هذه الحرمات فيقول : فى شأن حرمة النفس ، وحرمة العرض :

« ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق » (١)

ويقول ايضا :

« والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله الا بالحق ولا يزنون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاما » (٢) .

... فقرن فى الآية الثانية حرمة النفس وعدم تعرضها للقتل بالايمان بوحدة الله ، وبالتالى قرن قتل النفس بغير حق — التى حرم الله قتلها — بالشرك .. تدليلا على قيمة حرمة النفس واستنكارا لانتهاكها . وفى الوقت نفسه جعل انتهاك العرض فى منزلة انتهاك حرمة النفس بالقتل فى قوله جل شأنه : **« .. ولا يزنون »**

كما نهى فى الآية الأولى نهيا جازما وصريحا عن انتهاك حرمة النفس التى حرم الله قتلها .

ويقول فى شأن الايذاء والتعذيب :

« والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا واثما مبينا » (٣) .

وهنا فى هذه الآية اخبر القرآن الكريم على سبيل التأكيد بأن الايذاء فى صوره العديدة هو بهتان وكذب واضح ، ومع ذلك هو اثم لا يقبل الشك ، يجازى عليه فاعله .

والايذاء هنا وان اريد به أولا اختلاق التهم المشينة وهو ايذاء معنوى .. فان التعذيب البدنى فى أشكاله المختلفة دون اقتراف لجريمة ما .. هو أدخل فى معنى الايذاء الذى هو كذب واثم .

= صحيفة الأهرام القاهرية نقلا عن « براج » فى ١٩٦٨/٤/١٠ فى العدد ٢٩٧٠٧ وهذا البرنامج دليل على أن التطبيق الاشتراكى الماركسى طيلة مدة عشرين عاما على تحول تشيكوسلوفاكيا الى الحكم الشيوعى كان « نظام تحكم » فى الفرد وحريته وفى المال واستغلاله وفى السياسة وتوجيهها . وقلما يصير الوضع طبيعيا فى مجتمع انسانى ما دامت تحكمه عصابة معينة هى عصابة الحزب أو عصابة النظام السياسى فى اتحاد القوى العاملة .

(١) الاسراء : ٣٣ (٢) الفرقان : ٦٨

(٣) الأحزاب : ٥٨

وما يعده الحزب الحاكم المتسلط فى النظام الماركسى جرائم ضده من أفراد لا يؤمنون به ويباشر ألوان التعذيب على نفوسهم وأبدانهم ... ليست فى الواقع جرائم : لأن اعتبارها جرائم هو من زاوية معينة هى زاوية المحافظة على التسلط والتحكم ، دون نقد ومعارضة من الآخرين .

ويقول القرآن كذلك فى شأن حرمة المسكن :

« يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ، ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون . فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ، وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا ، هو ازكى لكم ، والله بما تعملون عليم »(١) .

فلم تبح هذه الآية فى شقها الأول دخول المساكن — أى مسكن — حتى يكون هناك لدى الداخل شعور واحساس بالاستئناس والقبول من الساكنين وعندئذ يطمئن الداخل عند دخوله من جانب السكان ، ولكى يطمئن الأهل والسكان كذلك من جانب الداخل يجب أن يلقى السلام عليهم .

وعندئذ لا يباح دخول المسكن الا اذا تحقق أمران :

أولهما : اطمئنان الداخل لقبوله والأنس به ،

وثانيهما : اطمئنان الساكن لقدوم من هو قادم عليه عن طريق القاء السلام عليه وتأمينه .

* * *

اطمئنان النفس :

ان أية مجموعة من المبادىء ، أو أى نظام ايديولوجى مقياس نجاحه أو عدم نجاحه هو فى اطمئنان التابعين له ورضاهم النفسى به ، أو عدم اطمئنانهم وسخطهم عليه ... هو فى توصيله « الراحة » واثارته المتعة النفسية به ، أو فى بقائه على هامش الحياة النفسية ، فاذا دخلها أثار القلق وبعث على الملل أو التشاؤم .

ويخطىء من يظن أو يعتقد أن المنفعة المترتبة على قبول أى نظام أيديولوجى هى مقياس نجاحه فى حياة الأفراد والمجتمع . فالاسلام كانت تثير التضحية فى سبيله بالمال أو البنين ، أو بالنفس ، متعة نفسية لدى المؤمنين به ايمانا قويا ، أكثر مما كانت تثيرها غنائم المعارك والغزوات مهما كان وزنها وكانت قيمتها :

---

(١) النور : ٢٧ ، ٢٨

« انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون . الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . أولئك هم المؤمنون حقا ، لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم » . (١)

ولا يكون هناك اطمئنان نفسى بأى نظام ايديولوجى الا اذا كان هناك ايمان به ، وأمارة الايمان به جعله هدفا لا وسيلة ، يسعى أفراد المجتمع جميعهم الى تحقيقه ويتمثل فى سلوكهم التطبيقى فى العلاقات الاجتماعية .

* * *

رابعا ــ مجال الايمان بالله :

(١٢) واذا كان مظهر الماركسية فى « المال » هو العمل على تحقيق الملكية بالغاء الملكية الفردية والحيلولة دونها .

واذا كان مظهرها فى « السياسة » هو الحزب الواحد ،

ومظهرها فى المجتمع هو اعتبار الفرد جزءا من كل واضعاف شأن الأسرة حتى لا تتفتت وحدة المجتمع ..

ومظهرها فى قيام المجتمع الماركسى نفسه هو الانقلاب والتخريب واللا أخلاقية .

.... فمظهرها فى العقيدة هو انكار الألوهية ومحاربة العقيدة الدينية ، وتتبع رجال الدين واسقاط هيبتهم وكرامتهم بكل صورة ممكنة من صور الاستخفاف :

فى الكتابة والتأليف ، وفى الأفلام والمسرحيات ، وفى الاذاعة والتليفزيون ، وفى الندوات والمناقشات العامة .... ذلك كله بأسلوب مكشوف أو مغطى بالخداع والحيل تبعا لقوة العقيدة أو ضعفها فى ايمان أفراد المجتمع بها .

والدين هو العدو اللدود للاشتراكية الماركسية .. هو فى نظرها مصدر الرجعية والمقاييس الخلقية للطبقة البورجوازية .

ان موقف « العلمانية » التى نشأت وتكونت عقب الفصل بين الدين والدولة فى النهضة الأوربية ، وأخذت تؤثر على الكنيسة وسلطتها فى حياة التوجيه الأوربى ، وبالتالى على الدين والايمان به فيها ، قد جلب على المسلمين ــ عندما استقدمها الاستعمار الغربى معه ابان وصايته على

---

(١) الأنفال : ٢ ــ ٤

المجتمعات الاسلامية فى افريقيا وآسيا — زحزحة الاسلام من مكان الصدارة والقيادة وتوسيع الهوة بينه وبين ايمان المسلمين به ، وأخذهم أنفسهم فى السلوك والمواقف بتعاليمه ومبادئه واستسلامهم استسلاما محببا الى نفوسهم لتوجيه الغرب الاستعمارى ، وهو توجيه تؤكده الصليبية وروح الحقد على الاسلام والانتقام من المسلمين قوامه وأساسه .

لكن موقف الاشتراكية الماركسية التى هى أشد عنفا على العقيدة وأقسى تهكما من الدين وأكثر امعانا فى محاربته قد جلب — فيما جلب على المجتمعات الاسلامية التى استسلم قادتها للتبعية اليسارية رغبة فى الاحتفاظ بجاه السلطة والاستمتاع بالملكية العامة للاقتصاد القومى — كبت روح التدين ومصادرة الفكر الدينى فى صلته بالحياة العامة وبمسيره المجتمع ومطاردة الدين من جو هذه الحياة ، والحيلولة بين الذين يمارسون العبادة فى بيوت الله وبين أن يعرفوا التوجيه الصحيح له ، فيما ينبغى عليهم أن يعملوه لصالح أنفسهم وصالح أمتهم .

والاسلام فى موقفه من مثل هذا المجتمع الماركسى ، كما يؤخذ من قول الله تعالى :

« لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس من الله فى شىء الا أن تتقوا منهم تقاة ، ويحذركم الله نفسه ، والى الله المصير »(١).

كذلك من قوله :

« لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو اخوانهم أو عشيرتهم »(٢) .

... هو الحيلولة دون الولاء فى العلاقة معه . لأن انكار الألوهية كفر ، ومحاربة الايمان بالله هو تحد لله ورسوله . وقد استبعد القرآن الكريم أن يكون بين المؤمنين من له علاقة مودة بمن يحاد الله ورسوله : **« لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ... »**

والالحاد بالله قضية أساسية فى النظام الماركسى ، وشرط أولى فى القبول فى عضوية الحزب الشيوعى ، لأن ولاء الأفراد فى هذا النظام يجب أن يتوفر أولا وأخيرا للحزب وليس لمؤسسة أو موجود آخر سواه .

وربما السبب الذى جعل الالحاد بالله جزاء فى نظام الايديولوجية

---

(١) آل عمران : ٢٨ (٢) المجادلة : ٢٢

الماركسية هو نظام الكنيسة وما يفرضه على التابعين لها من قصر الولاء على سلطتهم الدينية .

فلكى لا يكون هنـــاك ازدواج فى الولاء ، كما هو قائم فعلا فى النظـــام العلمانى فى الديمقراطية الرأسمالية ... ترى الشيوعية احتفاظا بولاء الأفراد لمبادئها ولحزبها ودفعـــا لهم فى ســـبيل نشرها والحفـــاظ على نظامها ، أن لا تعارضها سلطة أخرى ، كسلطة الكنيسة ، التى تحمل على الايمـــان بالله والابتعاد عن الاخلاص لغير ما يجسم هذا الايمان ، وهو الكنيسة ذاتها .

وعلى نحو معارضة الشيوعية للايمان بالله والتبعية للكنيسة ، وللتشتت نفسه أيضا ... تحارب « القومية الوطنية » وما تستتبعه من الولاء لتربة معينة ووطن معين وخصائص تاريخية وبشرية معينة لأمة خاصة .

اذ القومية من شأنها أن تجعل ولاء الأفراد فى مجموعة من الناس معينة وقفا على مميزات هذه المجموعة فى المكان والزمن معا . وربما — بل كثيرا — ما تتعارض هذه المميزات — وبالأخص التقاليد والعقيدة فيها — مع ما تدعو اليه الشيوعية من الانحلال منها والثورة عليها تمهيدا لنقل الولاء الى مبادئها الرئيسية والى ضربها صاحب السيادة الفعلية والمصلحة الأولى فى النظام كله .

خامسا — فى مجال الحكم :

(١٣) ان الشيوعية أو النظام الماركسى أو الاشتراكى يبشر فيما يبشر به : بقيام حكم عمالى عالمى على أنقاض حكم الطبقة الارستقراطية بالنسب أو بالمال أو على أنقاض الطبقة الأخرى البـــورجوازية التى تنشأ وتعيش فى خدمة سابقتها .

فالعمال فى النظام الماركسى يدعى لهم أنهم هم الأسياد ، ولا فرق بينهم وبين بعضهم بعضا فى جنس أو لغة أو فى دين أو فى وطن !

ولكن الذى تم حتى الآن هو مباشرة غير العمال لشئون الحكم والسلطة من بعض البروجوازيين لحساب العمال فى المصـــانع والفلاحين فى الأراضى الزراعية .

فثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ فى روسيا التى قامت لحساب العمال والفلاحين لم تزل اليوم بعد مرور خمسين عاما على قيـــامها وتسلمها زمام السلطة فيما يسمى بالاتحاد السوفييتى .. تستهلك لحساب طبقة جديدة ، نشأت بعـــد أسرة القيصر ورجال الاقطاع ، وتكون أعضاء الحزب الحاكم وهو الحـــزب الشيوعى .

وتعيش هذه الطبقة الحاكمة فى رخاء وجاه فوق مستوى العامل وجاهه، وتتمتع بامتيـــازات طبقية غير محـــدودة ، فى مقدمتها : الجمع بين الاشراف والتنفيذ فى الرقابة وادارة الأعمال ، سواء فى المصالح الحكومية أو المؤسسات والشركات .

وعضوية الحزب — اذن — امتيـــاز يمكن صـــاحبها من شغل وظيفة رياسية فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة توفرت له مؤهلاتها أم لم تتوفر ، بجانب ما لهذه العضوية من اختصـــاص فى الرقابة والاشراف على السلطة التنفيذية .

وهذا الامتياز هو الذى يجعل « الحزب » فوق الحكومة والدولة وفوق « النقد » والتجريح ، وتستباح فى سبيل بقائه والاحتفاظ بقدسيته كل ضروب التعذيب والارهاب ضد من تحدثه نفسه بالنقد أو بالتطاول عليه .

ولا فرق اطلاقا فى هذا الشأن بين « الحزب الاشـــتراكى فى النظـــام الماركسى » و « الأسرة الملكية الحاكمة » فى أى مجتمع ملكى آخر . اللهم الا فى عدد الأفراد هنا وهناك . وربما تخشى الأسرة الملكية الحاكمة فى المجتمع الملكى صوت العامة ووعى الرعية ، فتحاسب نفسها على تصرفاتها وتراجع الأمر المرة بعد المرة قبل ابرامه توقيا لغضب أو فتنة يثيرها لدى العـــامه . وهى تخشى ذلك خاصة بسبب حرية الصحافة ووسائل الاعلام وحرية النقد والكلام فى المجتمع الملكى نسبيا عنها فى المجتمع الاشتراكى الماركسى .

وهذا الوضع المتميز للحزب الشيوعى أو للعصابة التى قامت بالانقلاب باسم الاشتراكية أو اليسارية فى أى مجتمع شيوعى أو اشتراكى أو يسارى .. هو الذى يجعل الشيوعية أو الاشتراكية أو اليسارية « حرفة » و «مهنه» للحكم وجاهه والسيطرة على مقدرات الشعب الذى أرغم على الطاعة للنظام الشيوعى أو الاشتراكى أو اليسارى .

... هذا الوضـــع هو الذى يغرى على اتجار مجموعة قليلة باســـم « الكادحين » وباسم العـــدالة « الاجتمـــاعية » وغير ذلك من الشـــعارات الجوفاء ، التى يقصـــد بها اثارة الكثرة فى العـــامة وتحذيرهم بالآمال التى لا تتحقق أبدا بالوسائل البوليسية الوحشية ، وسوقهم الى حيث تريد العصابة التى تستولى على الحكم .

ان « الجماهير » فى المجتمع الشيوعى أو الاشتراكى أو اليسارى هى موضوع الاســـتغلال تماما ، على نحو ما تســـتغل فى أى مجتمع آخـــر غير اشتراكى . وربما استغلالها فى المجتمع الماركسى أوسع دائرة وأعمق جذورا .

ولا يبعد الاستغلال البشرى سوى « التربية الاجتماعية والاخلاقية » وليس نظام حكم سياسى أو اقتصادى معين . لا يبعد استغلال الانسان لأخيه الانسان الا حد الفرد من أنانيته وانماء الاحساس الجماعى فى نفسه وسيطرة الجوانب الانسانية الخالصة على العلاقة بين الفرد والفرد وليس رفع شعار العدالة والرفاق والزمالة ...

لا يمكن أن يبتعد شبح الاستغلال من الحاكم للمحكومين بمجرد النداء بالرفيق والتباكى على حرمان الجماهير الكادحة واعلان المشاركة فى أرباح المصانع المؤممة والمزارع التعاونية ... وما الى ذلك مما ينتمى الى الثورية والتقدمية من عبارات ومصطلحات .

والحكام الاشتراكيون فى معيشتهم وترفهم هم فى الواقع ملوك ، ولكن غير متوجين ، نصبوا أنفسهم بالخداع والمكر ، ثم بقوا بالارهاب والتعذيب فى كراسى الحكم ومباشرة سلطاته .

أما الملوك فقد كان العامل الأول فى تنصيبهم هو التقاليد أكثر من الاختيار ، ثم الاعتقاد المسبق لدى الأفراد من الرغبة بوجوب الطاعة للأسرة المالكة دون ما عداها من أسر أخرى فى المجتمع ، وان لم يكن هذا الاعتقاد قائما على أسس واقعية تميز الأسرة المالكة بفضل فى الانسانية وبحكمة فى القيادة على غيرها ، لأنه اعتقاد لم يناقش ومع ذلك له قدسية فى توجيه المجتمع يتوارث فيه جيلا بعد جيل . وهنا يكون طغيان الملوك — ان طغوا — صادرا عن غرور وتكون طاعة الأفراد لهم أقرب الى الخنوع يتحكم فيه عامل الخوف من الخروج عن التقاليد والاعتقاد ، قبل تحكم عامل الارهاب والتعذيب .

وما أشنع الارهاب المتعمد فى نظام الحكم الماركسى ، وما أبشع التعذيب واهدار آدمية الانسان فيه من أجل بقاء العصابة الانقلابية فى الحكم مع جهلها بالسياسة ، ولكن بسبب الاستمتاع بجاهه فى جو الوحشية وانعدام الضمير الانسانى .

وما أضعف المغرور فى نفسه فى نظام الحكم الملكى ان اعتمد غروره على توهم لقيمة لم تكن له فى ذاته ، ومن أجلها يخدع بما يقدم له من فروض الطاعة والاذعان من غيره فى الرعية .

وأفراد المجتمع الذين لا يثورون على فساد الحكم سواء فى نظام ملكى أو فى نظام يسارى ماركسى يستحقون ما ينالهم من آثار العبث والفساد .

وهم أبعد ما يكونون أعضاء أصحاء فى مجتمع متحضر ويستظلون بظل دولة ذات سيادة .

هم أفراد سقطت قيمتهم الانسانية وتنازلوا عن اعتبارهم البشرى فى حرية التعبير والاختيار وقبلوا المذلة فى نظام الحكم الملكى تحت تأثير الاعتقاد والتقاليد ، وقبلوها فى النظام الماركسى بسبب شبح الجوع وحرمان البطن الذى فرضته ملكية الدولة وتحكم القلة الثائرة فيها .

والعامل فى تثبيت الطاعة للملوك هو : « الايحاء » المتوارث بتفوقهم وعظمتهم ، وان كانوا صغارا أو بلهاء أو جهلاء ... وليس الارهاب والنظام البوليسى .

واذا ساند بعض المحترفين بالدين ممن يحرصون على لقب العلماء وهم أبعد ما يكون عن روحه ومبادئه حكم بعض الملوك فى أزمنة عديدة .. فان الدعاية المسمومة والمخدرة التى تقوم على الكذب والاختلاق والتزوير هى التى تطيل أجل الحكم الشيوعى أو الاشتراكى أو اليسارى فترة أو فترات فى مجتمع ما .

ووسائل الدعاية المعاصرة التى أوجدها العلم والتكنولوجيا منذ الحرب العالمية الثانية استغلها النظام الماركسى أوسع استغلال لترويج الشيوعية أو اليسارية أو الاشتراكية ، وتجميع من يرنو ببصره من العمال — وهم كثيرون — الى مستوى أرفع فى المعيشة وحياة أفضل فى الانسانية ضد من كان له هذا المستوى وهذا اللون من الحياة من مواطنيهم فى مجتمع واحد ، دون أن يتحقق لهؤلاء العمال هذا المستوى وهذا اللون يوما ما للأسباب العديدة التى تجعل هذا النظام مضادا للطبيعة البشرية ، وفى الوقت نفسه تجعله عاجزا عن سد الاحتياجات الضرورية لشعب ما وقع تحته يوما من الأيام .

ومن أجل قصور هذا النظام عن تحقيق الفردوس الموعود به على الأرض ، تخلق وسائل الاعلام المختلفة منافذ متعددة تصرف عن طريقها وتبدد وعى المجتمع وتتبعه لمجريات الأمور التى تسير فيه بادعاء « الصراعات » المختلفة و « طرح » المشاكل العديدة باسم : «التحرير» ، أو ضد الاستعمار ، أو الرجعية ، أو الامبريالية الجديدة ... بحيث لا يهدأ فرد ويكون فى بعد عن موجة الاثارة ، وبحيث لا يسكن انسان ويستقر ويلقى نظرة واقعية يستطيع بها أن يحكم على الأشياء أو يحدد مصيره أو مصير أسرته . وانما « الدوامة » وانما المد والجزر والموجات المتعاقبة المتلاطمة أبدا تحيل ارادات الأفراد الى سلبية ، وتجعل منهم مستسلمين للقضاء والقدر ... تدفع بهم الرياح أنى شاءت ، ومتى قامت .

ان أبرع ما يتقنه نظام الحكم الاشتراكى الماركسى فى مجتمع وقع تحت أسره هو فن الدعاية وتحذير المواطنين فى المجتمع بالوعود البراقة ، وباختلاق

المؤامرة تلو المؤامرة ، وتزييف الحقائق ، وبالتهويل فى ابعاد حركات « التحرير العالمية » وبالمبالغة فى أرقام احصائيات الانتاج فى القطاع العـــام وما تملكه وتشرف عليه الدولة ، وبالمبالغة كذلك فى قوة الجيش الذى لا يدفع عن حدود الوطن بقدر ما يكتم أنفاس المواطنين ، وفى قوة البوليس السرى والمخابرات العامة وأجهزة الرقابة والتتبع لأفراد المجتمع وطوائفه .

وقد أتيح له توفر هذا النشاط فى مجال الدعاية لملكية الدولة لوســائل النشر والاعلام فى الداخل ، والرقابة على جميع النوافذ الخارجية التى يصل عادة عن طريقها الفــكر الحر والرأى المدروس والبحث المســتنير من وراء المجتمع . بحيث تستطيع الأجهزة الداخلية الخاصة بالاعلام والنشر أن تحرك فى يسر أفراد المجتمع من الشىء الى نقيضه دون اضطراب ذهنى فى النقلة ، وبحيث تحملهم على الايمان بالنقيضية فى وقت واحد : فتــذكر مثــلا بعض الأخطاء الجسيمة التى ارتكبتها قيادة المجتمع ، والتى تدل على جهل مطبق فى السياسة الدولية ، وعلى حمق أو تسرع فى التفكير لمصلحة الوطن وفى الوقت نفسه تضفى على هذه القيادة طابع القداسة والعصمة والبعد عن الانحراف أى انحراف عن المفاسد والاستغلال ..

كم من الأخبار والقصص والروايات التى تبرزها الصحف يوميــا فيها والاذاعة فى نشراتها والتليفزيون فيما يعرضه من مسرحيات وتمثيليات وأفلام اذا أضيفت الى بعضها بعضا فى فترة وجيزة ... تصــور أوضــح صــور التناقض . ومع ذلك تمر هذه القصص والأخبار والروايات دون أن تثير هذا التناقض ــ الذى يدل حتما على اختلاق وكذب وتزييف فيما يقص ويروى أو ينشر ــ وقفة لدى العامة تراجع فيها وتحكم على ما يروى ويقال . لأن دفع الوسائل الاعلامية بتركيزها وتكرار ما يعلن عن طريقها أقوى بكثير من أن تتاح الفرصة للمراجعة والحكم لدى العامة على ما تقرؤه أو تسمعه أو تراه.

* * *

الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا :

بعد أربع سنوات من توقيع الهدنة فى الحرب العالمية الأولى ، وبعــد خمس سنوات من قيام الثورة الروسية فى سنة ١٩١٧ ، قام بألمانيــا حزب سياسى جديد يقاوم الديمقراطية البرلمــانية ويدعو لالغاء النظام الرأسمالى . وهو الحزب « الاشتراكى الوطنى » .

وأتخذ مدينة « ميونيخ » مقرا لرياســـته ونشــاط دعوته . وتولى مقاليد الحكم فى ٣٠ يناير ١٩٣٣ عقب انتخابات كانت نتائجها مفاجئة بما يشبه نتائج الثورة .

فقد فاز فى البرلمان بأغلبية ساحقة ضد الأحزاب الأخرى ، مع مساندة الدول الغربية لها وبالأخص فرنسا وانجلترا . وفوز الاشتراكية الوطنية فى الانتخابات العامة فى ذلك الوقت يعتبر ثورة . لأن جمهرة الذين أيدوا انتخابها كانوا من المستضعفين ... من جنود وضباط الجيش المسرحين ، والطلاب ، والعمال ، رغم قيام الحزب الشيوعى فى ذلك الوقت ، وأصحاب الحرف والمهن الصغيرة ... من الذين أحسوا بضغط الرأسمالية ، واحتكارها للنفوذ والعمل معا ، تحت قيادة الرأسمالية العالمية فى الصناعة والتجارة .

وكان أهم هدف للاشتراكية الوطنية فى ألمانيا :

● أن تقف أولا فى وجه انتشار الشيوعية . فقد بلغ أعضاء الحزب الشيوعى وقتذاك قرابة ستة ملايين من الأعضاء .

● وأن تبعد ثانيا شبحها نهائيا من الوطن الألمانى كله .

وتبنت من أجل ذلك مبادىء الاشتراكية فى أساسها :

● فحق المجتمع ومشاركته فى مال الأفراد ، حق طبيعى وأصيل . لكنها مع ذلك أبقت المال فى أيدى الأفراد ، والشركات ، ولم تفصل حق المجتمع منه وتجعله قطاعا عاما أو ملكية عامة .

وبذلك لم تحدد الملكية الفردية ، وانما حددت « دخل » الفرد وجعلت له رقما أعلى لا يتجاوزه بحال ، يعود كل ما تجاوزه الى الخزينة العامة . وما بين الرقم الأعلى والرقم الأدنى أخضعته للضريبة التصاعدية .

وبذلك وفقت بين حق الفرد فى التملك والاقتناء — فى غير تحديد للملكية ، ولكن فى تحديد للدخل مما يملك — وبين حق المجتمع فى أموال الأفراد . واشتراكية الاقتصاد عن هذا الطريق اشتراكية صريحة .

ونصيب المجتمع فى أموال الأفراد عن هذا الطريق هو غير الضرائب الأخرى التى يجب عليهم أداؤها ، أسوة بما هو متبع فى النظام الرأسمالى .

والانسان بقيمته الانسانية وبانتاجه البشرى ، وليس بالمال والعرض الذى يدخل فى حيازته وملكه .

ونظرية الدكتور : « شاخت » فى الاقتصاد الألمانى فى جعله « الانتاج الألمانى » غطاء للمارك الألمانى ، بدلا من الذهب ، قامت على هذا الأساس ، ثم ضمنت فى الوقت ذاته قيمة شرائية قوية للمارك فى مقابل النقد الأجنبى .

فقد كان من السهل على عمال المصانع الألمانية أن يتبرعوا بزيادة ساعة فى العمل يوميا لمدة معينة أكثر من تبرعهم بالمارك نفسه .

واتخذت السياسة الاقتصادية الألمانية من زائد الانتاج فى غير مقابل من الأجور طريقا لخفض سعر التصدير من المصنوعات الألمانية ، بحيث تشق طريقها فى قوة الى الأسواق الأجنبية ، وفى غير منافسة فى السعر وفى الجودة معا ، بما فيها الأسواق التى تشرف عليها السياسة الاستعمارية الغربية فى أفريقيا وآسيا .

ومن جانب آخر عن طريق خفض الاستهلاك فى وجبة معينة فى يوم معين فى كل شهر — وجبة الغذاء يوم الأحد الأول من الشهر — من أشهر الشتاء تجمع الملايين من الماركات الألمانية لمعونة الشتاء .

وهكذا — فى الانتاج البشرى زيادة ، وفى الاستهلاك خفض — يكون الانسان نفسه هو معيار الحياة ومصدر قيمته التى يقيم بها ذاته .

● ولكى تضمن الاشتراكية الوطنية الألمانية حق المجتمع الألمانى فى المال ، وعودة الانسان « الألمانى » الى انسانيته اتخذت اجراء أخذ عليها فيما بعد من أعدائها فى الخارج وبالأخص فى البلاد الرأسمالية : فأبعدت العنصر اليهودى من المال ، والسياسة ، والتوجيه فى كل قطاعات التوجيه من الجامعة ، والصحافة ، والتعليم ... ثم من الجيش والقضاء ..

وبررت هذا الاجراء بتبنى « الشعوبية الآرية » ضد السامية .

وكان عذرها ضد هذا الاضطهاد السافر : أن اليهود يتحكمون فى رأس المال ، ومن ثم يتدخلون فى السياسة والتوجيه .

وهم من اجل المال اشعلوا نيران الحرب العالمية الأولى !

ومن أجل المال أيضا جوعوا الشعب الألمانى أثناء هذه الحرب ، وقدموا له من الطعام ما تنفر منه الكلاب !

ومن أجل المال أيضا وبسببه أدخلوا « العالمية » كاتجاه فى السياسة والتوجيه يساعد على ضعف الشعب الألمانى واذلاله ، ويمكن للعناصر الأجنبية الانتهازية من السيطرة على الحكم فى البلاد .

وساعد على قبول هذا الاجراء داخل الوطن الألمانى نفرة الشعب من اليهود ، لتصرفات استغلالية ينسبها اليهم ، وعورات ضد البلاد قبل الحرب وفى أثنائها يعتقد بوقوعها منهم .

واعترفت الاشتراكية الوطنية بالمذهب البروتستانتى — باعتبار أنه مذهب الأغلبية — كدين فى التوجيه فى جميع المدارس .

وحافظت بجانب ذلك على تقاليد الشعب الجرمانى ، معاونة للشعب على استرداد الوعى بتيمته بعد فترة الحرب الأولى وما يليها . تلك الفترة التى ضربت عليه فيها الذلة والمسكنة ، سواء بسبب ما جاء فى نصوص معاهدة فرساى التى أنهت هذه الحرب ، أو بسبب الافلاس الذى انتاب البلاد منذ سنة ١٩٢٠ واستغلال العناصر « الرأسمالية » لثروة الشعب . وقيم أبنائه نتيجة له .

وقد أثارت رعاية الاشتراكية الوطنية للمذهب البروتستانتى وحده ، حفيظة الكنيسة الكاثوليكية بروما ضدها . لأن هذه كانت ترى فى الثلاثة عشر مليونا من الكاثوليك الألمان ما يوجب على الدولة الألمانية أن تعترف بمذهبهم وتمنحه الرعاية ، على نحو ما فعلت مع مذهب الأغلبية .

وكان ذلك من الأسباب التى ساعدت الرأسمالية فى الخارج على أن تنتفع بمساعدة الفاتيكان الأدبية ضد الاشتراكية الوطنية الألمانية ، بعد ما أظهرت فى وضوح مناوأتها لليهود وبعد أن حرمت عليهم مباشرتهم للعمل داخل البلاد .

على أن الروس ايضا كانوا يحقدون على تلك الاشتراكية الوطنية ، ليس بسبب الغائها للحزب الشيوعى فى الوطن الالمانى فقط ، وانما لما فعلته من التحول الجذرى للذين كانوا يعتنقون الشيوعية من الألمان .

وقد كانت الثورة الشيوعية فى روسيا تترقب قبل تولى الاشتراكية الوطنية الحكم فى يناير سنة ١٩٣٣ ، سقوط المانيا جميعها فى أيدى الشيوعيين الألمان من وقت لآخر . ثم كانت تنتظر بعد فوز الاشتراكية الوطنية فى المانيا أن تصفية الشيوعية سيأخذ وقتا طويلا ، وربما تنتهى هذه الاشتراكية قبل أن تنتهى التصفية ، فتستأنف الشيوعية نشاطها من جديد .

والشيوعية وان كانت صورة من صور الاشتراكية ، ولكنها لا تساند أية صورة أخرى من الاشتراكية ، الا باعتبار : أن هذه وتلك ضد الرأسمالية . ويوم تنتصر الصورة الأخرى من الاشتراكية على الرأسمالية ستسفر الشيوعية عن عداوتها لما عداها من هذه الصور الاشتراكية الأخرى . ولا تساندها أيضا الا على أمل : أن تتحول الى شيوعيه يوما ما .

والسعى الى النصر من جانب الرأسمالية ضد الشيوعية يحتم عليها أن تساند صور الاشتراكية الأخرى ، لأن مساندتها اياها فى واقع الأمر

يعد عقبة فى طريق انتشار الشيوعية ، وفى الوقت نفسه ستتضح بمرور الزمن عيوبها ، وغلوها فى تقدير الحياة الانسانية بالمقياس المادى وحده .

وتألب القوى العالمية ضد الاشتراكية الوطنية بألمانيا لم يكن منذ اعلان الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وانما كان يوم ظهرت عداوة الشيوعية مع عداوة الفاتيكان ، مضمومتين الى عداوة الرأسمالية منذ سنة ١٩٣٦ . وعداوة اليهودية العالمية منذ تسلم الحزب الاشتراكى الوطنى زمام الحكم سنة ١٩٣٣ . أى قبل اعلان الحرب بسنوات .

والنصر فى هذه الحروب لم يكن لجيوش ، وانما كان لاتجاهات فكرية . ويبدو ذلك واضحا فى وضع ألمانيا الآن بعد هذه الحرب الثانية :

● فانتصار الشيوعية يتمثل فى اقتطاع ألمانيا الشرقية ، وجعلها حقلا للتجربة الشيوعية لوسط أوربا كله .

● وانتصار الفاتيكان فى ايجاد أغلبية ولو نسبية ، للكثلكة فى ألمانيا الغربية . وكان أهم عامل فى ايجاد هذه الأغلبية اتفاق حلفاء الغرب لصالح الفاتيكان على تمييز الكاثوليك الألمان فى القبول فى الهجرة من القطاع الشرقى الى القطاع الغربى من ألمانيا .

● وانتصار الرأسمالية فى استعادة مناجم الصلب والحديد بألمانيا الى نفوذهم ، وتحت سيطرتهم .

والحزب الديمقراطى المسيحى الذى يلعب اليوم الدور الأول فى سياسة ألمانيا الغربية يسانده الفاتيكان ، كما تسانده الرأسمالية الغربية على السواء . ولذا من الصعب أن يتم اتفاق بينه وبين روسيا الشيوعية ، أو بين القسم الشرقى من ألمانيا ، طالما بقى شيوعيا .

ومحاولة التقريب اليوم فى المؤتمرات العالمية للكنيسة الكاثوليكية التى تعقدها منذ ثلاث سنوات بروما ، بين المسيحية واليهودية ، عن طريق اعلان الكنيسة الكاثوليكية براءة اليهود من دم عيسى ليست محاولة دينية ، بقدر ما هى محاولة سياسية ، وبقدر ما هى تحالف بين الرأسمالية والفاتيكان فى مواجهة ضد الشيوعية ، أو على الأقل : هى مناورة لارهاب النظام الشيوعى .

وعلى شاكلة هذه المحاولة : ما يقال من وقت لآخر عن « مدينة القدس » .

فليس من المعقول فى سياسة الفاتيكان أن تخضع هذه المدينة لولاية اسرائيل : اذ جعل القدس خارجا عن ولاية غير المسيحيين كان أهم هدف

للحروب الصليبية التى دامت قرابة ثلاثة قرون ، وانتهت برفض صـــلاح الدين الأيوبى الموافقة على ذلك ، مقابل موافقته على انشاء مدارس دينية مسيحية على امتداد شاطىء الشام ، مما يعرف بلبنان اليوم .

وكان فصل لبنان ـــ بعد اقامة هذه المدارس ـــ عن الوطن العربى الاسلامى هدفا للكنيسة الكاثوليكية ، أتمه الاحتلال الفرنسى للشـــام بعد الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٢٠ . ولم تزل لبنان تعتبر نفســـها فى المنطقة المسيحية الغربية أكثر منها فى الوطن العربى .

والاشـــتراكية الوطنية فى ألمانيـــا فى اندفاعها فى آثار « الآرية » و « السامية » أكدت ثقتها وتقديرها للشعوب الآرية ، وبالأخص انجلترا . وقد كان ذلك سبب ضعفها وسبب هزيمتها فى الحرب العـــالمية الثانية . فايقاف ألمانيا انجلترا على نواياها العدوانية ضد الشيوعية الروسية أثناء الحرب كان عن ثقة من ألمانيا بانجلترا باعتبارها فى مقدمة الشـــعوب الآرية المتفوقة فى المزايا والحضارة الانسانية المسيحية .

ولما أدى تشرشل دور « الشيطان » ـــ كما يقول ـــ فى ابلاغ روسيا نوايا ألمانيا ، وعلمت ألمانيا بذلك اضطرت أن تدخل الحرب فى غير استعداد ضد روسيا ، وأن تفتح جبهة ثانية شرقية مع الجبهة الغربية التى باشرت الحرب فيها قبل ذلك .

والمؤرخون يذكرون : أن ألمانيا منذ اتحادها الفيدرالى الأول قبل عهد « بسمارك » **تتميز بشيئين : بكفاية الفرد الألمانى وسبقه فى مجال العلم والصناعة ، ثم بفشل السياسة الخارجية الألمانية ، وعدم قيامها على وعى ناضج وأستيعاب شامل فى الدراسة للأوضاع العالمية .**

الاشتراكية القومية :

وهناك صورة أخرى للاشتراكية حدثت فى أوربا الشرقية بعـــد الحرب العـــالمية الثانية وهى الاشتراكية القومية بيوجوســـلافيا . وهى لا تختلف عن الشيوعية الروسية الا فى حق الملكية الفردية . وهذا الاختلاف لم يكن أصيلا فيها ، وانما طرأ كتعديل على الشيوعية الروسية ، التى أخذ بها من أول الأمر فى يوجوسلافيا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

والذى أملى هذا التعديل تأخر الانتاج الزراعى سنة بعد أخرى . ولوحظ أن سببه هو ما فى (الملكية الجماعية) التى تتبناها الشيوعية من تثبيط للحوافز الشخصية لدى الفلاح والمعنى بزراعة الأرض .

ويستدل الذين يبررون التعديل لهذا السبب بأن المحصول الزراعى اخذ فى الزيادة التدريجية فى يوجوسلافيا ، منذ أن أعادت حق الملكية الفردية بنسبة ضئيلة ، بعد مرور سنوات كافية من تطبيق الملكية الجماعية فى الزراعة أقنعت المسئولين بوجوب التعديل .

وعلماء الاجتماع يلاحظون منذ فجر التاريخ البشرى أن الفلاح يرتبط بالأرض التى يفلحها ، وربما أكثر من ارتباطه بأولاده . ويعتبرها — فوق كونها مصدر رزقه فى الحياة — أمرا مقدسا يتخذ منه قبلته التى يتجه اليها .

وعبادة قدماء المصريين للنيل طمعا فى مائه ، وللصحراء رغبة فى جذب رمالها التى تحملها الرياح الخماسينية كل عام ، انما كانت بسبب الأرض التى يفلحونها وتعلقهم بها ، ولم تكن عبادة أصيلة لهما .

فاذا خرجت الأرض من يد الفلاح الذى يتوفر على فلاحتها — وليس المالك الكبير ، لأنه مستثمر لمال ، وليس فالحا لأرض — خرج أعز شىء لديه من يده ، وتظلم الدنيا فى عينيه ويصير أمره الى اليأس والقنوط . وهذه حالة انفلاح فى كل مكان يفلح فيه أرضا . وليست قاصرة على شعب دون شعب ، أو على مكان دون آخر .

ولذا من المنتظر : أن يضعف أقبال الفلاح على الزراعة والعناية بالأرض لو انتزعت من يده وأصبح فيها أجيرا أو كالأجير . ولا يقلق على قوته عندئذ ، لأنه يستطيع أن يأخذ فى خفية ما يحتاجه مما هو تحت يده باسم الملكية الجماعية ، مهما تعددت صنوف الرقابة فى الاشراف عليه . لأن ما يفعله هنا يفعله الرقيب عليه أيضا ، ثم هو يجد له تبريرا مقنعا فى نفسه .

وساعتئذ لا يسأل عن الضمير : لان الشيوعية نفسها تضع الثقل على الرقابة الخارجية دون الرقابة الذاتية الداخلية ، وهى رقابة الضمير . وتو أن تنتزع الأرض من يد الفلاح ينفذ الحقد الى نفسه على الملكية الجماعية التى حلت محل الملكية الخاصة ، ويتكون فيها باعث « الانتقام » . ولا ينفس عن حقده ، ويخفف من أثر باعث الانتقام عنده ، سوى « الاهمال » فى فلاحة الأرض نفسها ثم أخذ ما يحتاجه من انتاج الأرض سرا ، وربما يأخذ أكثر مما يحتاج .

ولكن هذه الاشتراكية القومية فى يوجوسلافيا ، فيما أعادته من حق الملكية الفردية ، لم يكن سماحها بالتملك والاقتناء الا فى حدود ضيقة ، وفى مساحات صغيرة .

وعلى هذا النحو الضيق من الملكية الخاصة فيما سمحت به من مباشرة الحرف والمهن مباشرة خاصة . فذلك أيضا فى نطاق الاستطاعة الشخصية ، وتحت اشراف الرقابة الفنية العامة للدولة .

وما عدا ذلك فالاشتراكية القومية اليوجوسلافية تحاكى خطوط الشيوعية فى جوانب حياة المجتمع الأخرى ، بعد تطبيق المبادىء العامة للماركسية ، وهى تلك المبادىء التى تستهدف انسانية الانسان فيها ! !

وما يؤخذ على الشيوعية الروسية فى تطبيق هذه المبادىء يؤخذ على الاشتراكية القومية فى يوجوسلافيا لذلك :

فالسلوك الانسانى يدور فى اطار المستوى المادى وحده .

وعلاقات الأفراد تقوم على أساس مادى نفعى .

والعلاقات الأسرية لا تنظمها علاقة الدم والرحم ، وانما يسودها كذلك التبادل فى النفع المدى .

والالحاد أساس رئيسى فى التوجيه ، وبالأخص للناشئة :

وبعض الكتاب يرون أن سمو الحضارة الانسانية هو فى « الانفصال » فى علاقة الأسرة :

الانفصال فى السكن .

الانفصال فى المعيشة .

والانفصال فى الرأى والتفكير .

ويرون أن تضافر أفراد الأسرة ، وترابطهم على أساس من مودة الرحم ، هى من بقايا البدائية . وأن تعاونهم فى سرائهم وضرائهم فى غير مقابل مادى ، أسلوب من أساليب الحياة الفطرية .

ومن أجل ذلك لا يعاب على الشيوعية ان هى جعلت المعيار ماديا فى العلاقات ، وان هى نزلت بالسلوك الانسانى الى المستوى الحسى وحده . لأن فى هذا المستوى يمكن رؤية المنافع وتحققها ، دون تخيلها وتعليق الأمل بما يتخيل منها .

وآية ذلك فى نظرة هذا البعض : أن الحضارة الغربية فى البلاد الرأسمالية وصلت أيضا الى هذه الظواهر فى الاسرة . فتلك اذن سمات للتقدم الصناعى والعلمى ، وهو أساس الحضارة المعاصرة ! .

ولكن الحضارة الانسانية هى انسانية فى مبناها وهدفها . قوامها الروح الانسانية ، وليست مادية الانسان .

ومعيارها : السلوك الانسانى فى تهذيبه وسموه .. وكلما ارتفع السلوك فوق التبادل المنفعى ، كلما كان أكثر تصويرا لحضارة الانسانية .

فاذا سمت علاقة أفراد الأسرة الى علاقة المودة فى الرحم ، وسمت علاقات المجتمع الى المشاركة فى أهدافه وحدها كانت الحضارة الانسانية أكثر تمثيلا فى النوعين من العلاقات .

والشيوعية — كضرب من الاشتراكية الماركسية — استهدفت تخليص الانسان من استعباد المال واستذلاله .. استهدفت تمكين الانسان من عودته الى انسانيته ، وسيطرته بهذه الانسانية على المال . وتحكمه فى استخدامه ، وذلك منطق يفضى الى :

أن لا ينزل الانسان بسلوكه الى المستوى الحسى المادى .

وأن لا تقوم العلاقات فى الأسرة وفى المجتمع على أساس التبادل المنفعى وحده .

فان هى حكمت المقياس المادى وحده حولت هدف الاشتراكية الى ما تدفع اليه الرأسمالية من سيطرة المال على الانسان . فليس هناك معنى لسيطرة المال سوى : خضوع القيم الانسانية فى الحياة للأفراد والمجتمع الى المال والى المعيار المادى وحده .. أو ليس معناها سوى : الغاء القيم الانسانية فى الاعتبار أصلا فى حياة الانسان وحياة المجتمع .

والشيوعية يومئذ أكثر شرا على البشرية من الرأسمالية : لأن الرأسمالية فى احتكار المال لانسانية الانسان تسير مع منطقها فى صراحة وفى غير مواربة . بينما الشيوعية ، كصورة من صور الاشتراكية ، ان حكمت المقياس المادى ، تحكمه باسم انسانية الانسان ، وهو الهدف الذى تستهدفه ، وتعلن عنه فى تميزها عن الرأسمالية وفى كفاحها ضد النظام الديمقراطى الغربى . وهى بذلك تخدع الانسان . وعندئذ : ما تدعيه من تخدير « الدين » للشعوب أجدر بأن يكون صفة لها ، وما تدعيه كذلك بأن الرأسمالية كفر بالانسانية أولى بأن يكون هو شعارها .

وما يؤخذ على الشيوعية الروسية فى تطبيق هذه المبادىء يؤخذ على الاشتراكية القومية فى يوجوسلافيا لذلك .

والاشتراكية القومية فى يوجوسلافيا كانت موفقة فى تعديلها لالغاء الملكية الفردية على النحو الذى أشرنا اليه لأنها استجابت للطبيعة البشرية فى أخص ما يدفعها نحو الحركة والسعى فى الحياة .. استجابت الى غريزة الملك والاقتناء فى الانسان وهى غريزة ضرورية لحفظ البقاء الانسانى : فى شخصه ، ونوعه .

وبقدر ما تستجيب الى ذلك تبتعد عن التطبيق الحرفى لمبادىء ماركس ، ثم فى الوقت نفسه تقترب من موسكو ، وتظل هناك فجوة بينها وبين القيادة الصينية للحركة الشيوعية .

والخلاف العقائدى أو المذهبى بين موسكو وبكين هو خلاف حول التراخى أو التشدد فيما تدعو اليه الماركسية من عدم مهادنة الرأسمالية والعمل على التعجيل بانهيارها .

فاذا تبنت موسكو اليوم سياسة « التعايش السلمى » — مخالفة بذلك ما دعا اليه كارل ماركس ، ولينين ، وما طبقه ستالين طوال حكومته فى ثلاثين عاما من تاريخ الثورة الحمراء ، من أجل مصلحة الشعب الروسى وحقه فى حياة أفضل ، مما مرت عليه حتى الآن — فان بكين — وهى فتية فى التجربة الماركسية الشيوعية — تحاول أن تكون الأمينة على تعاليم ماركس . ومن ثم يجب أن تؤول اليها قيادة العالم الشيوعى .

وبكين تشبه سياسة التعايش السلمى التى تسعى اليها موسكو — بالاضافة الى التعديلات فى تطبيق الماركسية التى دفعت اليها تجارب نصف قرن انقضت حتى الآن على التطبيق الماركسى فى الاقتصاد القومى السوفييتى — **بالردة عن العقيدة الماركسية** . وطالما موسكو تعتنق هذه السياسة وهى حتما لابد أن تعتنقها ، فالفجوة بينها وبين بكين ، ستتزايد على مضى الزمن .

والخلاف فى تطبيق أيديولوجية العالم الشيوعى نفسه سيقسمه الى عالمين : عالم متطرف فى اليسار وعالم آخر هو يسارى الأصل ولكنه فى تجاربه ، ومن تجاربه ، ترك قمة اليسار الى بداية طريق اليمين .

نقد التجربة الاشتراكية فى الملكية العامة :

ان بعض زعماء الأحزاب الشيوعية فى الكتلة الشرقية يوجه النقد المرير صراحة الى التجربة الاشتراكية فى الملكية العامة فى بلده ، بعد مرور أكثر من عشرين عاما عليها .

فزعيم الحزب الشيوعى فى رومانيا Ceausescu (١) تحدث فى اجتماع اللجنة المركزية للحزب بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ موضحا ضعف النظام الاقتصادى فى رومانيا الذى يتستر فى نوع الانتاج ، وكمه ، وزيادة نفقاته وراء الاحصائيات الرسمية ... واعتبر رومانيا بأنها لم تزل بلدا متخلفا فى الاقتصاد ، بعد مرور واحد وعشرين عاما على التجـــربة الاشتراكية فى الملكية العامة ، ويبدو هذا التخلف فى نظره :

- فى أن الفلاحين يعملون فحسب ثلث الوقت المخصص للعمل ، وهم يكونون نسبة أكثر من نصف السكان العاملين .
- وفى أن ارتفاع اسعار الانتاج يعادل الضعف فى البلاد المتقدمة .
- وفى أن انتـــاج العامل فى رومانيا أقل بمقدار الضعف أو الثلاثة أضعاف عن انتاج العامل فى ايطاليا ، وفرنسا ، والمانيا الغربية .

وشكا من أن العامل فى رومانيا لا يسهم مساهمة جدية فى الاقتصاد الوطنى ، وتمر الأيام العديدة على قلة انتاجه رغم شعوره بالاطمئنان بوظيفته . وتساءل : هل يمكن أن تتحول المصانع الى مؤسسات للبر والخير ؟ .

... كما عدد المظاهر التى تنشأ عن الغلو فى « مركزة التخطيط » وهى :

- امتلاء المخازن بالسلع الصالحة للبيع .
- والغلو فى زيادة العمال عن حاجة العمل ، تفاديا للبطالة .
- والكسل والتراخى فى توظيف الطاقات الجديدة ، وهى كثيرة .

واخيرا انذر بأن ١٣٧٠ نوعا من الانتاج أسفرت عن خسارة بمـــا يقرب من ٢٤٠ مليونا من الجنيهات الاسترلينية فى عام ١٩٦٦ ، وأن الوضع يبدو ســـيئا كذلك فى عام ١٩٦٧ بحيث أن العجز المرتقب فى الميزانيـــة الوطنية للعام نفسه يصل الى نحو ٢١٥ مليون جنيه استرلينى .

* * *

---

(١) على نحو ما ذكرت مجلة الاكونومست البريطانية The Economist فى العدد الصادر بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٦٧ بعد هجوم منه استمر طيلة اربعة عشر يوما على نظام الاقتصاد فى رومانيا وعدم كفايته .

وابتدأ حديثه على النحو التالى :

« لا يمكننا أن نتحدث عن تفوق الاشتراكية عن الرأسمالية ، طالما بعض الدول الرأسمالية المتقدمة تنتج أرخص وأحسن فى نوع السلع . لأنا عندئذ غير قادرين على أن نبرهن على هذا التفوق .

ثم قالت المجلة :

« ان ضعف نظام الاقتصاد الحاضر فى رومانيا يختفى وراء النسب النظرية والتصورية فى زيادة النمو « الاحصائيات التخطيطية » .

« وقد بدأ الرومانيون يدركون : ان هذا الضعف كما هو فى نوع الانتاج ونفقاته ، هو أيضا فى كميته .

« وقد ابدى زعيم الحزب الشيوعى فى رومانيا فى اجتماع ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ للجنة المركزية عدة ملاحظات لا يمكن معها — كما يقول — أن تتحمل رومانيا طويلا وتقف بعيدا من الاصلاحات الاقتصادية التى تجرى الآن فى دول شرق أوربا (١)

« وليس المجال — كما يقول أيضا — أن تعلن المشروعات القيادية للمصانع التى لها شبه استقلال . وليس كذلك هو مجال المدح والثناء للتجارب الاقتصادية فى الدول الاشتراكية . وانما هو مجال الكلمات القاسية التى تهز الرسميين فى الحزب من ثباتهم .

« فهو ما زال يعلن : ان رومانيا لم تزل بلدا متخلفا . ويذكر فى هذا الصدد : أن صنوف الآلات التى صدرتها رومانيا فى سنة ١٩٦٤ كان يساوى الطن منها ٤٢٠ ج ك بالقياس الى ما يساويه فى بلغاريا من ٥٠٠ ج ك ، وفى فرنسا من ٩٦٨ ج ك ، وفى سويسرا من ١٫٧٢٤ ج ك . وأن الفلاحين ، وهم يكونون نسبة أكثر من نصف السكان العاملين ، يعملون فحسب ثلث الوقت المخصص للعمل .

وتنقل المجلة أنه يقول أيضا :

« ان التخلف كان السبب فى ارتفاع أسعار الانتاج ارتفاعا ظاهرا ، تقريبا الى ما يعادل الضعف فى البلاد المتقدمة ، اذا نظرنا الى الاقتصاد ككل ... وكذلك فى أن انتاج العامل فى رومانيا أقل بمقدار الضعف أو الثلاثة أضعاف عن انتاج العامل فى ايطاليا ، وفرنسا ، وألمانيا الغربية .

---

(١) وهى تلك الاصلاحات التى تميل بالاقتصاد الماركسى الى النظام الحر فى الرأسمالية من ادخال الحوافز الفردية ، وحرية المباشرة القائمين على رياسات العمل .

وتستطرد المجلة فتذكر :

« أن كل المظاهر التى لا خلاف عليها والتى تدل على التطـــرف فى « مركزة » الاقتصاد المخطط توجد فى خطاب سكرتير الحزب الشيوعى فى رومانيا فى اجتماع اللجنة المركزية السابق ، مما ســماه بالمعــركة بين : « المارد والآلهة » .

- مخازن مليئة بالسلع الصالحة للبيع .
- وغلو فى زيادة العمال لتفادى البطالة .
- وكسل أو تراخ فى توظيف الطاقات الجديدة ، وهى لا يستهان بها .

وتحكى المجلة عنه قوله :

« ان الأيام عديدة ، تلك التى يطمئن فيها العامل الى الاحتفـــاظ بوظيفته ، ومع ذلك لا يسهم فيها الا قدرا ضئيلا فى انتاج الاقتصاد . هل يمكننا أن نحول المصانع الى مؤسسات للخير والبر ؟

« ان مبدأ العمل فى الوظيفة كاملا يجوز أن يستمر ، ولكن يبدو أنه سيكون من الصعب على مديرى المصانع فى رومانيا أن يحققوا استيعابا لقوة العاملة الرخيصة الواسعة النطاق (غير المدربة أو التى ليس لهـــا مهـــارة فنية على نحو ما يتطلبهـــا العصر التكنولوجى) اذا ما أمكن للآلة الجديدة أن تكون أكثر انتاجا » .

وقد روت المجلة :

« ان زعيم الحزب الشيوعى فى رومانيا قد انتقد بالخصـــــوص أولئكم الرجال الذين لم يستطيعوا أن ينفذوا برامج الاستثمار الخاصـــة بعملهم . ووزير الصناعة الكيماوية معـــرض من أجل ذلك الى فقد وظيفته اذا لم يثمر عن ساعد الجد فى عام ١٩٦٧ .

وقالت :

« والعلاج الذى اقترحه زعيم الحزب الشيوعى يتضمن انشـــاء معاهد للبحوث وتأكيد العناية بالمحاسب الاليكترونى . ولكن يصر أكثر على أن كل فرع أو قسم فى الاقتصاد يجب أن يسلك الطريق الخاص به . ويطلب كما يقول الروس : المحـــاسبة الاقتصـــادية الكاملة . وهذا يعنى أنه يجب ادخال الحافز الفردى كمحك للمنافسة ، وأن المصانع يجب أن تسهم فى الاقتصاد القومى ، أو أن تذهب الى غير رجعة .

وختمت المجلة ما نقلته عن هذا الزعيم الشيوعى بقولها :

« وتبعا لما ذكره زعيم الحزب الشيوعى فى رومانيا : أن ١٣٧٠ نوعا من الانتاج أسفرت عن خسارة فى العام الماضى بما يقرب من ٢٤٠ مليون جنيه استرلينى فى عام ١٩٦٦ ، بينما يبدو الوضع سيئا كذلك فى عام ١٩٦٧ ، حيث ان العجز فى الميزانية الوطنية يقدر فى هذا العام بحوالى ٢١٥ مليون ج . ك » .

* * *

جمال الدين الأفغانى والاشتراكية (١) :

ان جمال الدين الأفغانى يرى أن من يعرفون بالشيوعيين (كومنست) وكذا من يطلق عليهم أسم الاشتراكيين (سوسياليست) يمثلون اتجاها من اتجاهات الطبيعيين (نيتشر) .

من هم فى الغرب ؟ :

ويقول فى شأن الغربيين منهم :

« هذه الطوائف تتفق فى سلوك الطريقة الدهرية (تكفر بالله وتؤمن بالطبيعة وحدها) . زينوا ظواهرهم بدعوى :

- « انهم سند الضعفاء ،
- « والمطالبون بحقوق المساكين والفقراء .
- « وكل طائفة منها **وان لونت وجه مقصدها بما يوهم مخالفته لمقصد الأخرى ، انما هو رفع الامتيازات الانسانية كافة ، واباحة الكل للكل ، واشتراك الكل فى الكل** » .

« وكم سفكوا من دماء ، وكم هدموا من بناء ، وكم خربوا من عمران ، وكم اثاروا من فتن ، وكم أنهروا من فساد . كل ذلك سعيا فى الوصول الى هذه المطالب الخبيثة : الاباحة والاشتراك .

« وجميعهم على اتفاق : فى أن جميع المشتهيات الموجودة على سطح الأرض منحة من الطبيعة وفيض من فيوضها ، والاحياء فى التمتع بها

---

(١) جمال الدين الأفغانى اذ يكتب فى ذلك ... يصدر عن تجارب رحلته فى بلاد أوربا ، وفى روسيا على الأخص ، وفى بلاد الشرق . وكان ذا بصر نافذ باتجاهات الحكم والفكر ، وذا قدرة على وزن الأمور .

سواء . واختصاص فرد من الانسان بشيء منها دون سائر الأفراد بدعة فى شرع الطبيعة سيئة ، يجب محوها والاراحة منها » (١)

موقفهم من الدين والملكية :

ومن مزاعمهم :

« **ان الدين والملك عقبتان عظيمتان ، وسدان منيعان ، يعترضان بين أبناء « الطبيعة »** ، ونشر شريعتها المقدسة : الاباحة ، والاشتراك . وليس من مانع أشد منهما . فاذن من الواجب على طلاب « الحق الطبيعى » ان ينقضوا هذين الاساسين ، ويبيدوا الملوك ورؤساء الأديان »(٢) .

وسائلهم لذلك :

« ثم يعمدون الى الملاك وأهل السعة فى الرزق ، فان وافقوا «الطبيعة» فخرجوا عن الاختصاص . . . فتلك ، **والا أخذ بأعناقهم قتلا ، وباكظامهم خنقا حتى يعتبر بهم من يكون من أمثالهم** ، فلا يلوون رؤوسهم كبرا على الشريعة المقدسة (شريعة الطبيعة) ولا « تزور أعناقهم عصيانا لأحكامها . . »(٣) .

منافذ تسربهم :

« نظر أبناء هذه الطوائف فى وجوه الوسائل لبث أفكارهم ، والافضاء بما فى أوهامهم الى قلوب العامة ، فلم يجدوا وسيلة أنجع فى زرع بذور الفساد فى النفوس من وسيلة التعليم : اما بانشاء المدارس تحت ستار نشر المعارف ، أو بالدخول فى سلك المعلمين فى مدارس غيرهم ، ليقرروا أصولهم فى أذهان الأطفال ، وهم فى طور السذاجة ، فتنقش بها مداركهم بالتدرج .

« فمن أولئك الدهريين من همه بناء المدارس ، ودعوة الناس اليها . . . ومنهم متفرقون فى بلاد أوربا يطلبون وظائف التعليم وينالون من ذلك طلبهم .

« وجميعهم يتعاونون على اذاعة خيالاتهم الباطلة .

« وبهذا كثرت أحزابهم ، ونمت شيعتهم فى أقطار الممالك الأوروبية خصوصا فى المملكة الروسية » .

---

(١) من كتاب الرد على الدهريين ، نشر دار الكرنك بالقاهرة ، ص ٩٠

(٢) المصدر السابق ص ٩١ (٣) المصدر السابق ص ٩١

أثر تعاليمهم على انقراض النوع البشرى :

« لا جرم ان هذه الطوائف اذا استفحل أمرها ، وقوى ساعدها على المجاهرة بأعمالها ... فقد تكون سببا فى انقراض النوع البشرى » .

« أعاذنا الله من شرور أقوالهم وأعمالهم » ! (١) .

من هم فى الشرق ؟ :

« أما الدهريون (الاشتراكيون والشيوعيون) الذين ظهروا فى لباس المهذبين . ولونوا ظواهرهم بصبغ المحبة الوطنية (القومية) وزعموا أنفسهم : أما طلاب خير الأمة .... فصاروا بذلك شركاء اللص ، ورفقاء القافلة . نحلوا فى أعين الأغبياء حملة لاعلام « العلم والمعرفة » وبسطوا للخيانة بساطا جديدا ، وتولاهم الغرور بما حفظوا من كلمات قليلة ناقصة غير تامة الافادة ، مسروقة من أوهام المبطلين ، وفتلوا سبابهم كبراً وعلوا ، ولقبوا أنفسهم بالهادين والأدلاء وهم فى أطباق جهل . وأرتاق غباوة ، وفى « أهب دنس الرذائل . ومسك من قذر الذمائم .. أولئك قوم قوى فيهم الظن :

« بان العقل وثمرته من المعرفة ينحصران فى تبين وجود الغدر ، وتعرف طرق الاختلاس .

« واننى لفى خجل من ذكرهم يدافعنى الحياء عن رواية سيرهم ، وحكاية أعمالهم . فان مقاصدهم من الدناءة بحيث لا تخرج عن جيوبهم ، يسعون فى اقتلاع أساس أمتهم لشهوة بطونهم ، يحدون شفارهم لتقطيع روابط الالتئام بين بنى جنسهم ، لا يبتغون بذلك عوضا سوى حشو معدهم . وما أضيق مجال تفكيرهم .

« الى الآن لم يخط أحدهم خطوة خارج كرشه ، ولم يمد واحد منهم رجله لأبعد من فراشه ، وليس فى وسع القلم أن يتحرك فى هذا المجال الضيق ، غير أنه يمكن أن يقال :

« انهم Bigote ــ أتباع تبعية عمياء وفى تعصب ــ لغيرهم من أهل الضلالة »(٢) .

* * *

(١) المصدر السابق ص ٩٢

(٢) المصدر السابق ص ٩٢ ــ ٩٣ .

وجمال الدين الأفغانى لا يرى اطلاقا أن اتجاه الاشتراكيين والشيوعيين فى الحديث ــ ضمن المذاهب المادية الالحادية ــ هو اتجاه جديد له أصالته . وانما هو بعث لذلك الاتجاه القديم لدى « مزدك » على عهد فارس ، ولاتجاه « أبيقور » على عهد الاغريق قبل ميلاد المسيح .

وكى يوجد روابط المشاركة فى فلسفة الاتجاه الالحادى ، وسلوكه اللا أخلاقى وأخطار نتائجه على المجتمعات الانسانية .. يحكى عن « مزدك » أصول مذهبه ، ثم بعد ذلك يوضح المشاركة بين قديم الاتجاه ، وحديثه منذ كارل ماركس :

فلسفة مزدك :

« انتحل ــ مزدك ــ لنفسه لقب : رافع الجور ، ودافع الظلم .

« وبنزعة من نزعاته قلع أصول السعادة من أرض الفارسيين ، ونسفها فى الهواء ، وبددها فى الأجواء .

« فانه بدأ تعاليمه ، بقوله :

«جميع القونين ،

« والحدود ،

« والآداب (السلوك والأخلاق) ...

« التى وضعت بين الناس قاضية بالجور ، مقررة للظلم ، وكلها مبنى على الباطل ،

« ... وان الشريعة الطبيعية المقدسة لم تنسخ حتى الآن ! وقد بقيت مصونة فى حرزها عند **الحيوانات والبهائم ...** »

« أى عقل ، وأى فهم يصل الى سر ما شرعته « الطبيعة » ؟

« وأى ادراك يحيط بمثل ما أحاط به ، وقد جعلت الطبيعة حق المأكل والمشرب ، والبضاع (المباشرة الجنسية) **مشاعا بين الآكلين والشاربين ، والباضعين ، بدون أدنى تخصيص ؟**

« (١) فما الحامل للانسان على حرمان نفسه من بضاع (معاشرة) بنته ، وأمه وأخته ، ثم تركهن لغيره يتمتع بهن ، انقيادا لما يخيله له الوهم مما نسميه : شريعة ، وأدبا (خلقا) ؟ .

«(٢) وأى حق يستند اليه من يدعى ملكية خاصة فى مال يتصرف فيه دون سواه ، مع أنه شائع بينه وبين غيره ؟

«(٣) وماذا يوجد من العدل فى قانون يحكم : بأن المال الشائع ، اذا تناولته يد مغتصب بما يسمونه بيعا وشراء ، أو ارثا ، يكون مختصا بذلك به ... والا فانه خائن أو غاصب ؟ .

« فان كان هذا شأن تلك القوانين الجائرة فعلى الانسان أن يفك أغلالها من عنقه ، ويطرح كل قيد عقدته القوانين ، والشرائع ، والآداب (الأخلاق) ، التى لا واضع لها سوى العقل الانسانى الناقص ... وليرجع الى سنة « الطبيعة المقدسة » و « يقضى » حق شهوته من اللذائذ التى أباحته له ، بأى الوجوه ، ومن أية الطرق ، ويأخذ فى ذلك مأخذ البهائم ... وعليه أن يقاوم الغاصبين ، المتحكمين فى الحقوق قسرا ، أى المالكين للأموال ، والابضاع (النساء) فيخرجهم عن سوء فعالهم من : الغصب ، والجور » (أى حق التملك) !! (١)

أثر فلسفة « مزدك » على فارس فى القديم :

« فلما ذاعت هذه النزعات الخبيثة بين الأمة الفارسية ... تهتك الحياء ، وفشا الغدر والخيانة ، وغلبت الدناءة والنذالة ، واستولى حكم الصفات البهيمية على نفوسهم ، وفسدت أخلاقهم ورذلت طباعهم .

« نعم ان أنو شروان قتل « مزدك » وجماعة من شيعته ، ولكنه لم يستطيع محو هذه الأوهام الفاسدة بعد ما علقت بالعقول ، والتبست نفايتها بالأفكار ، فكان علة فى ضعفهم ، حتى اذا هاجمهم العرب لم تكن الا حملة واحدة فانهزموا ، مع أن الروم وهم أقران الفارسيين ، ثبتوا فى مجالدة العرب ومقاتلتهم أزمانا طويلة »(٢) .

* * *

وهكذا يصل جمال الدين الأفغانى حديث الفكر الانسانى بقديمه فى الاشتراكيه والشيوعية ، ويترقب نفس النتائج التى كانت لفكر ما فيما مضى لنفس الفكر اذا تجدد وبعث مرة أخرى .

ويحمل أوجه الشبه بين قديمه وحديثه فيما يلى ، حتى لا تنفك النتائج فى حتمية وقوعها فى تصور القارىء ، وبالأخص اذا كانت نتائج ترتبط بكيان المجتمع الانسانى ، كمجتمع انسانى يتميز عن أى مجموعة أخرى من الحيوانات والبهائم :

---

(١) المصدر السابق ص ٧٧ — ٧٩

(٢) المصدر السابق ص ٧٧ — ٧٩

فى الأفكار :

« ... وقد تبين : أن أول تعاليم « النيتشريين » (الذين تتمثل خصائصهم فى الشيوعيين والاشتراكيين)

● ابطال هذين الاعتقادين :

١ ــ الاعتقاد بالله ،

٢ ــ والاعتقاد بالحياة الأبدية .

(١) لقد وضعوا مذاهبهم على بطلان الأديان كافة ، وعدها أوهاما باطلة ، وجعولات وضعية .

(٢) قالوا : ان الانسان فى المنزلة كسائر الحيوانات ، وليس له من المزايا ما يرتفع به على البهائم ، بل هو أخس منها خلقة ، وأدنى فطرة . فسهلوا بذلك على الناس اتيان القبائح ، وهونوا عليهم اقتراف المنكرات ، ومهدوا لهم طرق البهيمية ، ورفعوا عنهم معايب العدوان .

(٣) ذهبوا الى أنه لا حياة للانسان بعد هذه الحياة وأنه لا يختلف عن النباتات الأرضية : تنبت فى الربيع مثلا ، وتيبس فى الصيف ، ثم تعود ترابا .

« والسعيد من يستوفى فى هذه الحياة حظوظه من الشهوات البهيمية .

« وبهذا الرأى الفاسد اطلقوا النفوس من قيد التأثم ، ودفعوها الى أنواع العدوان من قتل وسلب ، وهتك عرض ، ويسروا لها الغدر والخيانة ، وحملوها على فعل كل خبيثة ، والوقوع فى كل رذيلة ، واعرضوا بالعقول عن كسب الكمال البشرى »(١)

● وآخر تعاليمهم :

(١) الاباحة ،

(٢) والاشتراك (٢) .

«ويزيد فى شناعة ما ذهبوا اليه ، أن فى أصولهم : الاباحة والاشتراك المطلقين ، يزعمون أن جميع المشتهيات حق شائع ، والاختصاص بشىء منها بعد اغتصابا ....

---

(١) المصدر السابق ص ٦٤ (٢) المصدر السابق ص ١٠٣

« فلم يبق للخيانة محل ، فان الاحتيال لنيل الحق لا يعد خيانة ، ومثلها الكذب . فانه يكون وسيلة للوصول الى حق مغتصب — فى زعمهم — فلا يعد ارتكابا للقبح .

« ان آراء هذه الطائفة مروجة للخيانات ، باعثه على افتراء الأكاذيب ، حاملة للأنفس على ارتكاب الشرور والرذائل ، واتيان الدنايا والخبائث »(١)

« فهؤلاء القوم هم الساعون فى نسف بناء الانسانية ، وتذريته فى ذيول السافيات ،

« يطلبون ضعضعة اركان المدنية ،

« وفساد الأخلاق البشرية ،

« ويقوضون بذلك ما رفعه العلم وشادته المعرفة ، فيهلكون الأمم باطفاء حرارة الغير ، واخماد ريح الحمية »(٢)

... فى الأخلاق :

«هؤلاء هم جراثيم اللؤم والخيانة ، وأرومات الرذالة والدناءة ، وأحلاس الخسة والنذالة .

وأعلام الكذب والافتراء ،

ودعاة الحيوانية العجماء ،

محبتهم كيد ،

وصحبتهم صيد ،

وتوددهم مكر ،

ومواصلتهم غدر ،

وصداقتهم خيانة ،

ودعواهم للانسانية حيالة .

ودعوتهم للعلوم شرك ومكيدة .

« يخونون الأمانة ، ولا يحفظون السر . ويبيعون الصق الناس بهم بأدنى مشتهياتهم .

---

(١) المصدر السابق ص ٦٦ (٢) المصدر السابق ص ١٠٣

« عبيد البطون ، وأسراء الشهوات ، لا يستنكفون من الدنية ، اذا اعقبتها عطية ، ولا يخجلون من الفضيحة ، اذا تبعتها رضية ، لا علم عندهم بالوقار ، ولا احساس لهم بالعار ولم يبلغهم عن شر النفس خبر مخبر ، ولا وصل اليهم عن الهمة عبارة معبر ، أو تفسير مفسر .

« الابن فيهم لا يأمن أباه ،

« والبنت لا أمان لها من كليهما »(١)

... فى الخداع بالشعارات :

نعم ! أى حد تقف دونه حركات طبع هؤلاء ؟

« قد يوجد بين الناس من تفره نعومة لمس هذه الأفاعى ، وتروقه رقطة جلودها وانتظام الرقط فيها ، فينخدع لهم بما يلتبس عليه من أمرهم فيصغى لزخرف قولهم ، ويظن أن هؤلاء القوم من طلاب التمدن والاعوان على الاصلاح ، أو من الراغبين فى بث المعارف أو المنقبين عن الحقائق ، أو يتخيل أن منهم من يكون عونا عند الضيق ، أو عونا فى الشدة ، أو مخزنا للأسرار عند الحاجة ... فذلك المغرور بمظاهر هذه الطائفة لا محالة يبكى عليه ، ويضحك منه ... فالضحك عجبا من غروره ، والبكاء حزنا على ضلاله »(٢) .

... ما يجب على الانسانية :

« ... ولما كان نظام الأكوان قد بنى على أساس الحكمة ، ونظام العالم الانسانى جزء من النظام الكونى .. ألهم الله نفوس البشر أن تفزع الى مقاومة **أولئك المفسدين فى أى زمان ظهروا ، ومدافعة ما يعرض من شرهم ، كما ألهمهم الفزع من الحيوانات المفترسة ، والنفرة من الأغذية السامة ، وأنهض حفاظ النظام المدنى الحقيقى ، وهو الدين ، لبذل الجهد ، وافراغ الوسع فى محو آثارهم ، واستئصال ما يغرسون فى تعاليمهم .**

« لا جرم أن مزاج « الانسان الكبير » يعنى النوع الانسانى — بما أودع الله فيه من الشعور الفطرى ، وهو أثر الحكمة الالهية العامة .. يمج هؤلاء الخونة ، **ولا يحتمل وجودهم فى باطنه ، فيدفعهم كما يدفع الفضلات من المعدة ، أو النخامة من الصدر .**

« لهذا تراهم وان حلوا بعض منازل الأرض من زمان بعيد ، وأيدهم بعض النفوس الخبيثة من ذوى الشوكة لأغراض سافلة ، الا أنهم لم يثبتوا ،

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٣ — ١٠٤

(٢) المصدر السابق ص ١٠٤

ولم يتم لهم أمر ، بل كان عارض السوء منهم كسحاب الصيف ، كلما ظهر انقشـــع .

« والنظام الحقيقى لنوع الانسان وهو الذى لم يزل قارا راسخا ، فى جميع الأجيال وعلى أى الأحوال .

« فلم تبد ريبة : أن الدين **هو السبب الفرد لسعادة الانسان :**

« فلو قام الدين على قواعد الأمر الالهى الحق ، ولم يخالطه شىء من أباطيل من يعرفونه .. فلا ريب أن يكون سببا فى السعادة التامة والنعيم الكامل ، ويذهب بمعتقديه فى أجواء الكمال الصورى والمعنوى ، ويصعد بهم الى ذروة الفضل الظاهرى والباطنى ، ويرفع أعلام المدنية لطلابها ، بل يفيض على المتمدنين من دين الكمال العقلى والنفسى ما يظفرهم بســعادة الدارين . (١)

... فى الأثر على الانتاج ، والعمل الانسانى الرفيع :

« وهذه الطائفة النيتشرية (الاشتراكية والشيوعية) تسعى لتقرير الاشتراك فى المجتمعات ومحو حدود الامتياز ، ودرس رسوم الاختصاص ، حتى لا يعلو أحد عن احد ، ويرتفع شخص عن غيره فى شىء ما ، ويعيش الناس كافة على حد التساوى ، لا يتفقون فى حظوظهم .

« فان ظفرت هذه الطـــائفة بنجاح فى سعيها هذا ، ولاقى هذا الفكر الخبيث بعقول البشر ، مالت النفوس الى الأخذ بالأسهل : فلا تجـــد من يتجشم مشاق الأعمال الصعبة (٢) . ولا من يتعاطى الحرف الخسيسة طلبا للمساواة فى الرفعة .

« فان حصل ذلك اختل نظام المعيشة ، وتعطلت المعاملات ، وبطلت المبادلات ، وأفضى الى تدهور هذا النوع فى هوة الهلاك .

« نعم ان أفكار المصابين « الماليخوليا » لا تنتج أحســـن من هذه

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٥ — ١٠٦

(٢) نشرت جريدة الأهرام بالقـــاهرة فى ٤ يناير سنة ١٩٦٧ تحت عنوان : احتفالات مستمرة وضخمة فى الاتحاد السوفييتى طوال عام ١٩٦٧ جاء فى ضمن ما نشر ما يلى :

« كمـــا سيبذل مجهود ضـــخم لجعل الشباب السوفييتى يفكر أكثر فى الحاضر ، بعد ان شكا المسئولون السوفييت مرارا من أن الجيل الجـــديد يتباعد عن التقاليد الثورية ، ويفكر أكثر فى الحياة السهلة » . فهل أصدقت التجربة الواسعة حكم جمال الدين الأفغانى ؟ .

النتيجة . ولو فرضنا محالا وعاش بنو الانسان على هذه الطريقة العوجاء ، فلا ريب أن تمحى جميع المحاسن ، وضروب الزينة ، وفنون الجمال العملى ، ولا يكون لبهاء الفكر الانسانى أثر ، ويفتقد الانسان كل كمال ظاهر أو باطن ، صورى أو معنوى . ويعطل من حلى الصنائع ، وتغرب عنه أنوار العلم والمعرفة ، ويصبح فى ظلام جهل ، وبلاء أزل ، وينقلب كرسى مجده ، وينثل عرش شرفه ، ويصحر فى بادية الوحشية كسائر أنواع الحيوان ، **ليقضى فيها أجلا قصيرا مفعما بضروب الشقاء ، محاطا بأنواع من المخاوف ، محشوا باخلاط من الأوجال والأوهام .**

«فان المبدأ الحقيقى لمزايا الانسان انما هو حب الاختصاص ، والرغبة فى الامتياز فيها الحاملان على المنافسة ، السائقان الى المباراة والمسابقة . فلو سلبتها أفراد الانسان وقفت النفوس عن الحركة الى معالى الأمور . وأغمضت العقول عن كشف أسرار الكائنات ، واكتناه حقائق الموجودات ، وكان الانسان فى معيشته على مثال البهائم البرية — ان أمكن له ذلك — وهيهات . هيهات !! » (١)

وهكذا يجمل جمال الدين الأفغانى بين ما كان لدى « مزدك » فى فارس قبل الميلاد ، وما كان بعده منذ القرن التاسع عشر من الاتجاه الاشتراكى والشيوعى أو الاتجاه الطبيعى المادى على العموم ، فى :

- اباحة النساء والمال ، وشيوعيتهما ،
- اعتبار الملكية الخاصة للمال ، كاعتبار الاختصاص بالمرأة عن طريق عقد الزواج ، اغتصابا لحق مشاع .
- والمطالبة باستعمال القوة ، والاكراه ، والأسلوب اللا أخلاقى من الغدر والخيانة .. كوسيلة لاسترداد المال المغصوب ، والاستمتاع بالنساء .
- اعتبار القانون ، والأخلاق ، والآداب والسلوك ، قيودا على الطبيعة البشرية يجب ازالتها .
- ضعف الانتاج فى المجالات المادية المعنوية على السواء ، بسبب اضعاف الحافز على المنافسة والدافع الى المباراة ، والمسابقة .
- خداع العامة بالشعارات والاحاديث المعسولة لدعاة هذا الاتجاه ....

* * *

(١) المصدر السابق ص ٦٧ — ٦٨